

هنري. ا. كيسنجر  
اعداد :  
د. حسين شريف



مفهوم  
السياسة  
الخارجية



الهيئة العامة للكتاب





كتاب الساعة

مفهوم  
السياسة  
الخارجية  
الأمريكية

Public Library of the

---

هنري ١٠٠ كيسنجر

---

إعداد: د. حسين شريف



# مفهوم السياسة الخارجية الأمريكية

● السياسة الخارجية

---

● ضرورة الاختيار

---

● المشاركة المتعبد

---





هنرى كيسنجر

## نبذة عن هنرى كيسنجر

١ - ينتمى لأسرة يهودية المانية من الطبقة المتوسطة ، وكان والده مدرسا فى المدارس الثانوية وعندما جاء هتلر الى الحكم وسيطرت النازية تعرضت أسرة كيسنجر للاضطهاد ، واضطر والده الى اعتزال العمل وفضل الانزواء بعض الوقت حتى تهدأ الأمور ، غير أن متاعبهم ازدادت فهاجرت الأسرة كلها الى الولايات المتحدة فى عام ١٩٣٨ .

وفى مدينة نيويورك استقرت الأسرة ، وكان هنرى كيسنجر قد أنهى المرحلة المتوسطة من الدراسة والتحق فى نيويورك بمدرسة ثانوية . وفى عام

١٩٤٣ دخل هنري كيسنجر الجيش الأمريكى حيث  
قضى مدة التجنيد وعمل فى تدريس التاريخ الالمانى  
فى احدى مدارس المخابرات العسكرية الأمريكية ،  
وكان فيها يقوم بالتدريس لضباط عظام .  
فى عام ١٩٤٦ حول الى موظف مدنى تابع للقوات  
المسلحة بمرتب ١٠ آلاف دولار سنوياً وحصل على رتبة  
كابتن بالاحتياطى .

على أنه فى عام ١٩٤٧ حصل على منحة حكومية  
للدراصة فى هارفارد حيث حصل على الليسانس فى  
نظم الحكم ثم الدكتوراه فى عام ١٩٥٤ . وكان خلال  
دراسته متفوقاً كما كان يشرف وينظم مجموعة  
عرفت باسم « ندوة هارفارد للشئون الدولية » وكانت  
المخابرات الأمريكية تسهم فى تمويل نشاطها .

بدأ اهتمامه بالدراسات الاستراتيجية بعد عام  
١٩٥٤ ، وقام بنشر كتابه

Nuclear weapons and Foreign Policy « السلاح  
النووى والسياسة الخارجية » - ودخل فى مجموعة  
الخبراء الأكاديميين وثيقى الصلة بالادارة .

وأصبح كيسنجر مستشاراً لمدير مكتب  
الاستراتيجية السيكلوجية الذى كان يتبع مجلس  
الأمن القومى . وقد استخدمه «نيلسون روكفلر» فى  
عام ١٩٥٦ كمدير لمكتب الدراسات الخاصة التابعة  
لروكفلر .

٢ - كان كيسنجر مستشاراً لكل من حكومة  
ايزنهاور وكيندى وجونسون ، غير أنه لم يتول أى  
منصب ادارى فى أى من هذه الادارات . وقد امتدح  
الجميع تعيينه من قبل نيكسون كمستشار للأمن  
القومى ، ووصف السناتور «جاكوب جافيتش» هذا  
التعيين « بأنه يمكن القول بأنه أبرز شئ عمله نيكسون



لأن مجال السياسة الخارجية هو المجال الذى ستترك فيه حكومة نيكسون طابعها الواضح .

٣ - يلاحظ المراقبون أن كيسنجر لم يقع فريسة للمثالية الشديدة أو « البراجماتيقية » المتناهية وهما الطريقتان اللذان كانت تندفع إليهما السياسة الخارجية الأمريكية فى الماضى .

وكيسنجر يؤمن بمفهوم النظام وأنه لا ينبغي أن يتحقق عن طريق الوعظ والتوجيه كما انه لا يتحقق عن طريق فرض وضع معين على الآخرين بالقوة . ويرى أن الاستقرار والنظام يمكن أن يتحقق عالميا بالتدريج مع وضوح فى الهدف ومرونة فى الوسيلة .

٤ - ويرى كيسنجر كذلك أن على الولايات المتحدة أن تدرك طاقاتها وحدود قوتها . ويعتقد أن أى سياسة تتبع يجب أن تضع فى الاعتبار ليس فقط النتائج المرجوة ولكن أيضا جميع الآثار الجانبية التى يمكن أن تترتب عليها ، ويرى مثلا أن اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية تم التفاوض بشأنها دون دراسة كافية للآثار الضارة الممكنة أن تترتب عليها مثل معارضة بعض دول غرب أوروبا لما يعتبرونه أنه عملية تمت بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة دون مشاورة أحد ، وكذا مخاوف الهند واليابان واحتمال بحثهما انشاء قوات نووية خاصة بهما .

٥ - ولدى كيسنجر فى عمله مع نيكسون نفوذ قوى فهو يجتمع بنيكسون لمدة ساعة على الأقل يوميا فضلا على حضوره اجتماعات مجلس الأمن القومى . وقد ثارت الشكوك من أن كيسنجر يسعى للاستحواذ على قدر كبير من السلطات التى كانت بصورة تقليدية

فى يد الخارجية ووزارة الدفاع • وقد أعرب السناتور « فولبرايت » عن مخاوفه من أن يتجه مجلس الأمن القومى « نحو معالجة الشئون الشديدة الأهمية والتي كانت تعالجها هيئات حكومية تتقيد بمسئوليتها أمام الكونجرس » •

وقد اضطر نيكسون ازاء ما عبر عنه البعض من مخاوف الى أن يؤكد أكثر من مرة أن وزير الخارجية روجرز هو مستشاره الأول فى السياسة الخارجية وأن وزارة الخارجية هى المنفذ الأول للسياسة الخارجية •

٦ - على أنه بالرغم من أن مهمة كيسنجر الرسمية هى اسداء النصيح للرئيس باتباع سبيل معين فى موقف معين الا أن عمله يمتد للاستفادة من المعلومات المتوفرة لوزارتى الخارجية والدفاع ورسم ووضع جميع الخطط والحلول البديله حتى يمكن لرئيس الجمهورية أن يصل لقرار وهو يعلم تماما جميع مضاعفاته •

وقد نظم كيسنجر مجلس الأمن القومى فى صورة لجان فرعية تعرض بحوثها على مكتب يرأسه ويعد الصيغ النهائية التى تعرض على مجلس الأمن القومى ، كذلك فانه بعد أن يتخذ مجلس الأمن القومى قرارا فى أى موضوع تقوم لجنة برئاسة وكيل الخارجية « اليوت ريتشارد سون » بمتابعة تنفيذ هذا القرار وكيسنجر عضو فى هذه اللجنة •

ويرى كيسنجر أن ذلك يحقق فعالية دور مجلس الأمن القومى - جهاز لتنسيق التخطيط •

٧ - وبالرغم من أن كيسنجر يؤكد دائما أن عليه أن ينظم تدفق المعلومات للرئيس دون اصطباغها بوجهة نظره الشخصية ، الا أنه أثار مخاوف المسئولين من

الدرجة الثانية فى الخارجية وخشيتهم من ان يطفى  
كيسنجر ومساعديه على عملهم حتى اختير وزيراً  
للخارجية ؛ مع احتفاظه بمنصبه كمستشار لشئون  
الامن القومى .

٨ - وفى مواجهة أزمة الشرق الأوسط مثلاً فقد  
سارع كيسنجر ومساعدوه باعداد دراسة وتوضيح  
سبعة حلول بديلة يمكن اجمالها فى ثلاث سبل أساسية .  
اما أن تقف أمريكا ولا تعمل شيئاً أو أن تضغط على  
الأطراف لحل المشكلة ، أو أن تقوم بإجراءات بسيطة  
لتحسين الموقف وقد تم استبعاد الحلين الأول والثالث  
فى المجلس . وترتب على هذا القرار أن استجابت  
أمريكا للاقتراح الفرنسى بالاجتماع الرباعى .

وبالنسبة لفيتنام فان كيسنجر ومساعديه بدءوا  
بطرح عدة أسئلة مفصلة ويتم اقتراح الحلول على ضوء  
من الاجابات والمعلومات التى ترد رداً عليها .

ويلاحظ أن كيسنجر من الخبراء الذين يعتقد بهم  
فى شئون الاستراتيجية النووية ، وقد ذكر بعض  
المراقبين أنه يميل للموضوعية وعدم التحيز ، كما  
ينفون عنه وجود أية ميول صهيونية على نحو « والت  
روستو » و « جولدبرج » ويقال انه يميل للهدوء  
ويتجنب العلنية والتصريحات الصحفية وخلافه مراعي  
الحذر وتجنباً لما قد تثيره آراؤه من متاعب بالنسبة  
لعمله . وقد تحقق له بأسلوبه الهادى الالتفاف الفكرى  
حول الرئيس نيكسون .



## تقديم

يعد « هنرى كيسنجر » من المفكرين السياسيين الأمريكيين الذين مزجوا النظرية بالتطبيق فيما نادى به من آراء سياسية من خلال مؤلفات ثلاثة لقيت من المهتمين بالشئون الدولية اهتماما كبيرا نظرا لما يشغله من منصب سياسى ، فهو مستشار الرئيس الأمريكى نيكسون بالاضافة الى أنه قد سبق أن تولى مناصب أخرى ذات أهمية فى عهدى جونسون وكيندى .

والمؤلفات الثلاثة التى يدور حولها الحديث هى : السياسة الخارجية الأمريكية ( ثلاثة موضوعات ) ، ضرورة الاختيار ، المشاركة المتعبد .

ومن خلال هذه المؤلفات يمكن أن تجرى محاولة جادة لتقصى حقيقة نظرة الولايات المتحدة الأمريكية الى « العلاقات الدولية » وذلك فى ضوء المفهوم الجديد الذى يدعو اليه « كيسنجر » والقائم على استقطاب متعدد الأوجه للقوى فى عالم تتنازعه دولتان كبيرتان .

ويدعو الى المزيد من الاهتمام بهذه المؤلفات ما يلمسه المراقبون السياسيون من تزايد التدخل الأمريكى فى الشئون

العالمية ، حيث ترسخت خلال حربين عالميتين زعامة الولايات المتحدة للغرب - ولا سيما بعد الحرب العالمية الثانية - في مواجهة المخططات السوفيتية في السياسة الدولية ، وحيث برز للعالم النفوذ اليهودي الصهيوني على الرؤساء الأمريكية من ديمقراطيين وجمهوريين ، مما يمكن ان يفسر في كثير من المواقف اساس توافق الحزبين في المشاركة في بعض الازمات التي تعترض مسيرة التطور البشرى نحو التقدم والحرية والاستقلال الوطنى .

وفي نطاق ما سلف من زعامة الولايات المتحدة للغرب نلمس ردود الفعل الأوروبية لمواجهة التدخل والضغط الأمريكان المتزايدان على حكومات غرب أوروبا ، الأمر الذى دعا « كيسنجر » لعرض مبادرات جديدة في الصورة المنشودة لدول حلف الاطلنطي ، على أمل أن تحقق هذه المبادرات نوعا من التكتل فى شكل من الاتحادات الكونفدرالية ، وأن تحقق حيوية جديدة ، وتكفل جراً فئنا يصدر عن الحلف من تصرفات ، وهنا يدعو « كيسنجر » الى ضرورة تحديد الولايات المتحدة ودول الغرب لنفسها طبيعة ما تسميه بالسلام الذى يتفق ومفاهيمها ويضمن أمنها ، وذلك فى ضوء أسلوب جديد مغاير للأساليب السابقة وباتباع مواقف أكثر ديناميكية وحركة .

ولقد قمت باختيار هذه الكتب الثلاثة ، ليس لقيمتها النظرية فحسب ، أو لمكانة مؤلفها ، أو لديانته اليهودية ، بل اخترتها لما

تحتويه من قيمة تطبيقية عملية لها مدلولات سياسية وعسكرية ذات مغزى هام ، وأثر خطير على الواقع العالمى فى الشئون الدولية والأزمات المعاصرة ، وعلى ذلك يمكن أن تعد مؤلفات « هنرى كيسنجر » بمثابة مفاتيح لاتجاهات معينة أمريكية فى الشئون السياسية والاقتصادية والاستراتيجية ، ومؤشرات لأساليبها فى حماية المصالح الرأسمالية الضخمة فى منطقة الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا وكذا مظلة النفوذ الأمريكى فى غرب أوروبا .

وفى الختام أشير الى أن « كيسنجر » عنى فى مؤلفاته بالتركيز على الاستراتيجية النووية وفى سياسة الولايات المتحدة تجاه أوروبا والدول النامية وأشكال الحكم وتقييم الزعامات فى هذه الدول . وقد عالج هذه الموضوعات بأسلوب علمى عميق يمتاز بالرصانة والفكر والوعى ، ناقداً بايجابية السياسة الأمريكية مقدماً الحلول والبدائل التى تحقق لها النهج القويم .

ولاشك أن أفكار ونظريات « كيسنجر » وما تضمنته مؤلفاته ستنعكس على السياسة الأمريكية خلال عهد الرئيس الأمريكى « نيكسون » نظراً للمركز الذى يحتله كمستشار أول للأمن القومى ووزيراً للخارجية مما يضيف عليها قدراً من الأهمية ويجعلها جديرة بالتأمل والدراسة .

**دكتور حسين شريف**

**سفير مصر فى البرازيل**





الكتاب الأول

السياسة الخارجية الأمريكية

AMERICAN FOREIGN POLICY



## مقدمة

يحتوى كتاب ( السياسة الخارجية الأمريكية ) على ثلاث دراسات اتمها كينسجر قبل أن يترك جامعة هارفارد ، وقد تناول فيها مشكلات السياسة الخارجية الأمريكية على النحو التالى :

١ - نظام الإدارة الداخلى والسياسة الخارجية ، وقد عرض فى هذا الفصل آراءه عن أصل المشكلات الدولية وما يؤثر فيها نتيجة تطور عالم يتكون من دول تتباين نظمها السياسية والاجتماعية .

٢ - المشكلات الأساسية والجهوية للسياسة الأمريكية الخارجية ، وقد ركز بصورة خاصة على ضرورة وضع مفهوم جديد للنظام الدولى ، يؤسس على الاستقطاب السياسى المتمدد الاطراف ، وذلك على أساس عالم تسيطر عليه القوى العسكرية لولتين التنتين فقط .

٣ - المفاوضات الاليتامية ، وقد ركز على مباحثات السلام والدروس المستفادة منها وأهمها ضرورة الالتئاق على الأهداف الأساسية ثم التباحث فى التفاصيل بعد ذلك .



## الإدارة الداخلية والسياسة الخارجية

### ١ - دور السياسة الداخلية :

توجد في المفهوم التقليدي عناصر أو وحدات «Units» ذات طابع سياسي هي التي تنظم العلاقات الدولية ، والواقع أن السياسة الخارجية تبدأ حيث تنتهي السياسة « الداخلية » .

ولا يصح هذا المفهوم إلا في فترات الاستقرار حيث يكون لدى الدول في هذه الفترات مفهوم وإدراك مشترك « لقواعد اللعبة » ، فإذا ما كانت إدارتها الداخلية مؤسسة على مبدأ العدل والإنصاف ، فإن الاتفاق يتوفر منذ البداية على الأهداف والوسائل في مجال السياسة الخارجية . فإذا ما تمتعت هذه النظم بنوع من الاستقرار فإن احتمال لجوئها إلى سياسة خارجية تنطوي على مغامرة ومخاطرة يقل إلى أدنى حد . وعندئذ يطبق رجال هذه الدول المفاهيم والمقاييس نفسها فيما يختص بالمتطلبات الضرورية . على أن ذلك وإن كان لا يمثل ضماناً للاتفاق فهو يوفر شروط الحوار الفعال والمفيد ويشكل إطار الدبلوماسية التقليدية .

أما إدارة العلاقات الخارجية فهي أكثر تعقيدا عندما تكون هناك « اختلافات » حول المفاهيم الأساسية في الداخل ، والصعوبة تتعلق حتى في تفسير طبيعة الخلاف الداخلي ومن هنا ينشأ البرهان السياسي ذو الحدين الذي يتضح من الحجج والبراهين المتعارضة والمتناقضة . وهذا التفسير « لعقدة » المشكلة ومقاييس علاجها تعرض المبدأ الذي يتبناه كل فريق يدعى أنه يمثل « العدل والحق » بل تحدد فترات الضغط والتوتر التي تظهر كفاءة رجال الدولة في اتخاذ القرار وتكوين الخبرات التي تولد المستقبل السياسي لكثير من الرجال . أما إذا كان هناك خلاف وتناقض في الداخل وفي « مفاهيم » العدل والحق ، فإن قدرة هؤلاء الرجال على الاقتناع تكون محدودة ، لأنهم عندئذ لا يتحدثون باللغة نفسها .

إن عدم التجانس في الشؤون الداخلية يكفي لتكوين البهوة حيث إنه من الصعب في البداية الاتفاق على المبادئ والأهداف والوسائل « المعقولة » ، ويزداد هذا « الانفصال » عمقا عندما تطمح أمة أو عدة أمم في فرض أنظمتها على دول العالم الأخرى ، وعندئذ لا يصبح هذا الطموح عقبة في سبيل التفاهم فحسب بل يصبح أحد أسباب الخلاف الأساسية في العلاقات الخارجية .

ويقول المؤلف : إنه من الطبيعي أن تلعب « السياسة الداخلية » للأمم دورها بغض النظر عن الفترة التاريخية التي تمر بها ، وتأييدا لهذه النظرة يذكر أن حكومات الاقطاع في عهود ملوك « الحق الإلهي » لم تكن تستطيع - لموضوعها لنظام معتاد - سن القوانين لتجنيد رعاياها أو رفع حد الضريبة على دخل هؤلاء الرعايا ومن ثم كانت حروبها محدودة ، في حين استطاعت حكومة الثورة الفرنسية التي كانت سياستها تركز أساسا على مذهب وعقيدة أن تجند بصورة حقيقية كل مواردها بالمقياس الداخلي وهو ما يفسر النجاح الباهر للجيش الفرنسي على أوروبا التي كانت تمزقها الحلفاء العدائية بالرغم من امتلاكها لقوى وامكانات أكبر مما كانت تمتلكه فرنسا ، كما أن نظم القرن العشرين الأيديولوجية ، تمكنت من استخدام جزء أكبر من مجهود الوطنى ؛ سمح لها بمقاومة تحالف أقوى منها من ناجية الامكانات .

ان الادارة الداخلية لاحدى الدول لا تؤثر على توزيع مواردها  
فحسب بل تؤثر كذلك فى تفسيرها لتصرفات الدول الأخرى ،  
وصحيح أنه ينبغي على كل مجتمع أن يتحمل الى جيد معين ،  
تأثيرات محيط لم يقم باختياره ، ويرى نفسه مضطرا لتطبيق بعض  
القواعد الأساسية فى مجال السياسة الدولية . وقد يكون ضغط  
هذا المحيط ذا تأثير قوى للدرجة لا يترك له أى اختيار فى التفسير ،  
وربما كان ذلك حال بروسيا فى القرن الثامن عشر كما هو حال  
اسرائيل اليوم .

أما بالنسبة لغالبية الدول فان مدى ما تنجزه من القرارات  
أوسع مجالا وانفتاحا . وتحدد اختياراتها الى حد كبير طبقا لمفهوم  
الهيئة التى تحيط بها . ولقد رفض نابليون عروضاً للسلام أبعد  
بكثير من أحلام من سبقوه من أصحاب « الحق الإلهى » لأنه كان  
مقتنعا بأن أى اتفاق يؤكد حدود سلطته يعنى سقوطه . وإذا كانت  
رغبة روسيا أن تحيط نفسها فى أوروبا الشرقية بحزام من الدول  
الصديقة فان ذلك ناتج عن العوامل الجغرافية والتاريخية ، أما أن  
تقوم بفرض شكل من الأيديولوجية الخاصة عليها ، فان سبب ذلك  
يعود الى المفاهيم التى ينطوى عليها نظامها الخاص .

وأخيرا فان النظام الداخلى لدولة ما ذو تأثير حاسم على تكوين  
أهدافها .

ومثال ذلك أنه لم يكن أحد يعرف فى عام ١٩٣٦ ان كان  
هتلر وطنى غامض أم مجنون ؟ وكان ثمن ذلك حياة الملايين من  
البشر .

ان عنصر الحدس فى السياسة الخارجية ، والحاجة الى مطابقة  
الأفعال بعواقب مشكوك فيها ليسا دائما محل نقد الا فى فترة  
ثورية ، حيث يتفكك النظام الجديد ، فى حين يظل شكل النظام  
للمستقبل مشكوكا فيه بصورة كبيرة . والحقيقة أن كل شئ يخضع  
للتصور ومحاولة ادراك المستقبل ، وهكذا فان أية سياسة فى كامل  
تحولها يكون من السهل أن تفتح بابا لتقديرات مختلفة بشأن

ميولها الكائنة . وأهم من ذلك ، لمقاييس متناقضة بشأن مقاصدها  
وهنا تكمن المشكلة التي تميز عصرنا .

وهذه المشكلات جديدة ونطاق تتابعها واسع ، وطبيعتها غالبا  
مجردة ودائما بسيكولوجية ( نفسية ) ، ففي الماضي كانت العلاقات  
الدولية محصورة في قطاع جغرافي محدود ، وقواعدها في كل  
قارة كانت معزولة عن الأخرى ، وحتى القرن الثامن عشر لم تكن  
بقية العالم تؤثر في سياسة أوروبا الا بصورة متفرقة وبإيجاز ،  
وعندما بسطت أوروبا سلطانها على الجزء الأكبر من الكرة الأرضية  
فان السياسة الخرجية ظلت ، باستثناء اليابان وحدها ، المجال  
الخاص الذي تتحرك فيه القوى الغربية . وفي القرن العشرين فان  
المقياس الدولي كان بصورة عملية متحدا ذاتيا مع أوروبا .

وفتحت الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية عصر السياسة  
الخارجية العالمية . فقد أصبحت الدولة ذات النفوذ قادرة على شن  
ردود فعل في جميع أرجاء العالم ، سواء بفرض قوتها مباشرة أو لأن  
الأفكار تنتقل تقريبا في الوقت نفسه ، أو لأن التنافس الأيديولوجي  
يعطي أهمية رمزية للمشاكل حتى الثانوية في المجال الجغرافي  
السياسي . ان حدوث التوقعات على مدار فسيح يكفي لاجداث  
وتحريك انقلابات هامة أو ظهور دول جديدة انما كان سببا في  
تعقيد هذه المشكلة . فمنذ عام ١٩٤٥ ، تضاعف تقريبا عدد  
المشاركين في النظام الدولي وفي الماضي كان ظهور دولة أو دولتين  
يخلق عشرات السنين من عدم الاستقرار قبل أن يوافق الجميع على  
نوع من التوازن . ونشوء عدد كبير من الدول بصورة مفاجئة ضاعف  
هذه الصعوبة عشرات المرات .

وهذه التغيرات تثير مشاكل عدة ومع ذلك تصد بسيطة  
بالنسبة الى المخاطر التي تنطوي عليها التكنولوجيا الحديثة وان  
كان الخوف من التدمير المتبادل قد أدى الى حفظ السلام حتى  
الآن .

هذا وتستند سياسة الردع على مقاييس سيكولوجية اذ



تستهدف منع العدوان من خلال اقناع المعتدى بالمخاطر التي يحتمل أن تصيبه .

ان الاتفاق على معنى وادراك هذا التطور انما يمثل مهمة صعبة حتى عندما تتشابه الأنظمة ، فاذا ماتعذر ذلك فان الأمر يزداد صعوبة . ولتقدير دور دولة ما فى مجال مواقفها فى الشئون الدولية بمقياس أو قاعدة فانه يجب ادخال عوامل التقاليد التاريخية والقيم الاجتماعية ، والنماذج والنظم الاقتصادية .

ولقد اكتفى كيسنجر باستعراض عاملين من العوامل فقط ، هما : البنيان الادارى للحكم ، والتجربة التكوينية Formative experience للمجموعات الحاكمة .

## ٢ - انعكاسات البنيان الادارى او النظام :

### The Impact of the Administrative Structure.

ان طبيعة البنيان الحكومى فى عصرنا هذا هى من عوامل التشدد وعدم المرونة الايديولوجية من جانب رجال الدولة ، بغض النظر عن معتقداتهم الذاتية . فالمشكلات مبهمة ونتائجها متنوعة جدا يصعب معها ايجاد حلول لها فى نطاق الالهام الشخصى . وفى العصر النووى نرى أن مخاطر النتائج الحتمية للمشكلات الدولية تكمن فى جعل « اتخاذ القرار » من سلطة المؤسسات لا الافراد ؛ كذلك فان معظم الأمم الحديثة قد تبنت مبدأ تخطيط ما ؛ أى أن تبني مستقبلها بوعى وادراك واذا اقتضى الأمر بتعديل ما يحيط بها . والتخطيط يتطلب الاعتماد بإمكان التنبؤ والتطلع « بموضوعية » كاملة ومعنى ذلك اخضاع مختلف عناصر القضية الى مستوى واحد من التداير .

ان هدف البروقراطية هو وضع نظام فعال ونظامى يمكن بفضله معالجة معظم المشكلات معالجة فعالة . وهذه الفعالية متعلقة ومرتبطة بتكاثر وتعدد الشئون الجارية وبطبيعة الوسائل

المستخدمة في حلها . فاذا ما كانت الظروف ملائمة ، فإن الادارة العليا تجد نفسها حرة وطيقة في مواجهة غير المتوقع من الأمور بروح خلاقية ومواجهة احتياجات التغيير . وتصبح البيروقراطية عقبة عندما تتجاوز المشكلات الهامة تفسيراتها وتحديداتها لمعاني الشئون الاعتيادية أو عند ما يظهر عدم تكامل وسيلة التصرف المستدركة .

وفي هذه الحالة تمتص البيروقراطية قدرة ونشاط الادارة العليا في محاولة أخيرة للتوفيق بين الواقع والتنبؤ . وكلما حاولنا التحديد ، نسبينا الهدف الأصلي . ولكي ننجح ؛ يجب أن يصل النظام الى نقطة اتخاذ القرار السليم . والبحث عن الموضوعية يعرضنا لخطر الخلط بين الغاية والوسيلة ، ونلجأ الى تكتيل القضايا على حساب الاختيار وهو المحك وحجر الزاوية لفن الحكم . ويمكننا ارجاء اتخاذ قرار حتى تنفجر الأزمة أو حتى الى حين اتضاح الرؤية ، وهنا تنقص فرص وامكان الخلق الى ادنى حد أن اليقين يمكن الحصول عليه على حساب الايداع .

ان هذا هو ما يميز تقريبا وبصفة عامة الدول البيروقراطية الحديثة ، مهما كانت أيديولوجيتها .

وفي النظم الرئاسية ذات التقاليد النفعية Pragmatic tradition كالولايات المتحدة مثلا ، نجد أنها تهتم بالحاضر أكثر من اهتمامها بالمستقبل . والتخطيط فيها ليس عادة سوء التنبؤ بما سيكون عليه المستقبل في المحيط العائلي لهذا المجتمع .

أما في المجتمعات التي تركز على أيديولوجية خاصة فإنه يتم تأسيس المذهب ويستبدل الايداع بالشرح والتفسير ؛ وباختصار فإنه من المحتمل أن تدفع البيروقراطية غالبا جدا نتيجة تراكم المعارف والطابع العام لوسائلها في اتخاذ القرارات . وهذا النمط الأخير يمكن أن يصبح من التعقيد بحيث يحتجب الهدم أمام صعوبة الحصول على موافقة الأجهزة الاجتماعية المختصة .

وعلى الرغم من أن جميع الحكام الواعين مستعدون

للاعتراف نظريا بوجود هذه المخاطر فانه من الصعب عليهم الانتقال من دور المعرفة الى دور العمل والتصرف . وهم لا يقدمون للتخطيط الا تأييدا أجوف لا يعنونه . ويشكو المخططون من علتين :

**الأولى :** تتمثل فى أن الأجهزة « المطبقة » لا تأخذ التخطيط مأخذ الجد .

**والثانية :** لأن الحطط تتحول الى طلاسمة ؛ يتقبلونها فقط لأنها عادة ليس لها أى أثر على .

ويحاول المخططون اثبات فائدتهم . وهناك فرق بين أن يكلف فرد أو مجموعة من الأفراد بمهمة استكشاف المستقبل ، وبين خلق محيط ملائم لتفهم وإدراك للاتجاهات العميقة للتاريخ والعلوم الاجتماعية والاقتصادية . ان الحاجة لتقديم تقرير تجيء عادة على حساب الفكر المبدع والبحث عن الموضوعية ينتهى بمحاولة استكشاف صورة حديثة للمستقبل من واقع الحاضر . ان معضلة البيروقراطية الحالية هى « اذا كان كل عمل خلاق مبدع معزول ، فان كل تصرف أو عمل معزول ليس إبداعا » . ولا يمكننا حل هذه المسألة باللجوء الى مقاييس صريحة صارمة ، ذلك لأننا لا نستطيع التعبير عما هو « فريد » بطريقة « موضوعية » .

ان التشدد والصلابة التى تميز تصرف المجتمعات النامية تكنولوجيا ترجع فى جزء كبير منها الى مشكلة اتخاذ القرار ، ويحدث أن مشكلة هامة تظل مجهولة لمدة طويلة ؛ وعندما يفرض الجهاز المكلف باتخاذ القرار ؛ سياسة ما ، يصبح من الصعب تغييرها . وللخروج من « الأمر الواقع » يجب العودة الى بداية مجموعة التصرفات المفرزة التى أدت الى اتخاذ القرار وهو ما يفسر الى حد ما كيف أن حلا تم إقراره بعد تردد وربما بأقلية ضئيلة يصبح عمليا لدى تطبيقه اذ تبدأ جميع الأجهزة الادارية فى تنفيذه ؛ كما لو أنه كان من الممكن ازالة الشك بفعالية العمل .

بالاضافة الى ذلك نجد أن سمعة رجال الدولة بل حياتهم

السياسية تتعلق بقدرتهم على الانجاز ، والحقيقة أن الكيفية التي يحددون بها الأهداف ليست مهمة نسبيا .

وأخيرا فإن أجهزة القيادة التي يرتبط بها القادة تتزايد أهميتها تلقائيا وتصبح مستقلة كتنظيم ، وتؤدي درايتها المتقنة للمشكلات إلى الاعتماد عليها والاكتفاء بها بدلا من حلها موقفا يستهدف الغرض الأول لها .

والحقيقة أن الذي يتخذ القرار لا يستطيع أن يتجاهل الحالة النفسية لمعاونيه ؛ وعلى الرغم من أنه يمسك بزمام السلطة ؛ فإنه يستحيل عليه في أغلب الأوقات تشديد قبضته عليهم ، دون أن يعرض تصرفاتهم للخطر ؛ بل أحيانا لا تكون لديه العوامل الضرورية للتدخل . وتصبح إدارة الجهاز بالنسبة إليه معضلة كبيرة تستأثر باهتمامه . وينتج عن ذلك أن يصير الوضع شكلا من الديمقراطية الإدارية بحيث يعكس اتخاذ القرار عادة وغالبا نقطة الاتفاق العام أكثر مما يعكس الاقتناع المرتكز على أساس وطيء وعندئذ تستطيع المتطلبات الداخلية للبيروقراطية التغلب على الأهداف الموضوعية التي كانت سببا في خلقها . وهذا الوضع هو ما يحدث في الدول الشيوعية حيث تصل المؤسسات إلى الذروة أكثر مما يحدث في الولايات المتحدة .

كذلك فإنه يحدث أن تتكون هوة كبيرة بين مختلف أدوار هذا التطور كلما اختلفت وتمعدت هذه الأجهزة الإدارية ، وعندئذ تصبح الدراسات وسيلة لقتل الوقت ومنح الثقة الذاتية . كما يتحول تحليل إحدى المشكلات إلى نوع من الاختفاء والتهرب يسمح بتجنبها أو الانصراف عنها . وفي الوقت نفسه تتسع الهوة بين المهارة الفنية لمكاتب الأبحاث والدراسات وقدرة رجل الحكم المثقل بالعمل والذي تضعف ثقته بنفسه تدريجيا على التشرب والتشبع فيترتب على ذلك أنه ينعزل في بحر من الجمود أو التحكم ، أو في الاثنين معا ، ويحدث هذا في مجالات كثيرة والاستراتيجية مثل واضح عليها ، حيث يصعب على رجل الدولة إيجاد متسع من الوقت مثملا يجد المتخصص ، وهكذا فإن القرار النهائي يتم التوصل إليه

نتيجة عرض الخير المتفرغ للحوادث على رئيس الدولة أكثر مما  
يجب . استنادا لدى معارف هذا الخير . وتتصدر هنا الصفات  
المسرحية ، ومع ذلك فإن ما هو محتمل ليس دائما هو الصحيح ؛  
وكم من أشياء صحيحة لا تبدو محتملة لأول وهلة ؛ والمظهر  
المسرحي لهذه العلاقات يمكن أن يترك في نفسية المسئول عن اتخاذ  
القرار أنه كان مسيطرا عليه ، بل أهم من ذلك ربما عندما يجهل  
كيف تم ذلك .

ويمكن أن تؤدي هذه الطريقة الى الشلل ؛ والافراط في  
النظريات من جانب مكاتب الأبحاث والدراسات يجعلها تنسى  
التوتر الذي يسيطر على القرارات في حالة الأزمات . ان الحل  
السياسي التام لا يستند فقط على الحقيقة الأكاديمية ، ولكن على  
ما يستطيع تحقيقه في أوقات الاضطرابات . والمتخصصون يعملون  
في أغلب الاوقات في اطار من النظريات . ولكي تكون لمقترحاتهم  
وعروضهم جدوى وفائدة يجب أن ترد على أسئلة كهذه - الرئيس  
الأعلى ، هل سيفهم هذا الاقتراح ؟ هل يصدقه ؟ وهل سيقبله  
كدليل عمل ؛ أو سيجد فيه ذريعة لكي لا يعمل شيئا ؟ ومن جهة  
أخرى فإن اعطاء أهمية زائدة لاعتبارات من هذا النوع هو بمثابة  
الاهتمام بالمظهر أكثر من الحقيقة الباطنة .

ان المبادرة العملية لدى الحكام تصطدم عندئذ بالحلول  
النظرية التي يقدمها الاختصاصيون أو فرق المخططين . وكقاعدة  
عامة ، فإن الرئيس لا يعلم بمشكلة الا حينما تبرز كنزاع اداري .  
وهكذا فهو يشجع لا شعوريا الحلاف بين الاختصاصيين لأن السبيل  
الوحيد الذي يمكنه من اتخاذ القرار . وفي الناحية الأخرى ؛ نجد  
أن هذه العناصر البيروقراطية تعقد فيما بينها موانئق عدم اعتداء  
تحصر القائد في نطاق دور يبدو فيه كرئيس أعلى دستوري المظهر  
وبما أن دوره الأساسي ينحصر في الاختيار بين المقترحات داخل  
جهاز الحكم ، نجده بهذا الوضع حكما أكثر منه قائدا . فإذا  
ما انتظر حتى تظهر مشكلة أو تبزغ في صورتها كنزاع اداري أو  
أن تظهر إحدى الأزمات عدم كفاية الوسائل التي اتبعت ؛ فإنه  
كثيرا ما يجد نفسه أسيرا لمستشاريه .

ويلجأ الرئيس - الذى يواجه بصورة مستديمة الأجهزة  
الإدارية المعقدة - الى وسائل ملتوية غير مطروقة عادة وهو يلجأ الى  
ذلك مضطرا حتى يفرض سلطته .

ان ما يلقيه الرئيس الأمريكى من حديث عن السياسة الدولية  
يستهدف عادة تسوية نزاع نشب فى واشنطن . ولما كانت  
الإدارة من جانبها تصرف تماما وسيلة الحكم هذه فانها كثيرا  
ما تحاول انهاء النزاع الداخلى ، وذلك بأن تتخذ من تصريح رجل  
الدولة الحاكم ميثاقا يحدد عملا معيناً . وهكذا نجد هذا الأخير  
يلقى خطبا ذات مظهر غير ضار ؛ وليست لها أهمية إدارية ظاهرة ،  
ولكنها ربما استخدمت يوما ما من قبل إحدى الوزارات أو الأجهزة  
لترجى برنامج عمل أو دراسة تحد فيما بعد من حرية الحكومة .

والنتيجة أن رجل الدولة المسئول يضطر الى اللجوء لوسائل  
بيروقراطية لفرض قراراته . كما يتجلى ذلك فى اختياره للمبعوثين  
الخاصين أو الشخصيين الذين لا يتعرضون للمضايقة . وليس  
هناك أغرب من هذه النتائج التى تتوصل اليها مجهودات  
البيروقراطيات الحديثة . فان حساباتها ورغباتها وإراداتها  
الموضوعية تقودها أحيانا الى مازق ؛ لا تستطيع الا القرارات  
التعسفية اخراجها منها .

وان مثل هذا الأسلوب - حتى فى الأوقات العادية - يحمل  
فى طياته مخاطر الركود والجمود . ويزداد خطره فى الفترات  
الثورية ، عندما تقوم البيروقراطية بحل المشكلات الأهم والأكثر  
الحاكا ( بأهون الوسائل ) . وإذا ما كانت المشكلة التى تعرض  
تتلخص بذات الأمر فى تعديل شكل الاطوار الكائن ؛ فان الروتين  
يضيف عقبته أمام كل ما يعترض ادراك وتفهم الحوادث والتصرف  
العلمي .

وهذه المشكلة برغم خطورتها داخل كل مجتمع ؛ فانها أكثر  
ظهورا فى سبب الشئون الدولية ومجالاتها ، فى حين تقدم الأجهزة  
المكلفة باتخاذ القرارات مظاهر متشابهة فى البلاد المتقدمة والمتطورة  
فان المقاييس التى تركز عليها القرارات التى تتخذها تنوع كثيرا .

وتفقد الدبلوماسية مرونتها كلما استهدف الجهاز الإداري أكثر فأكثر مشكلات حركته الذاتية . ويجد رجال الدولة أنفسهم مضطرين إلى التفاهم مع أجهزتهم البيروقراطية الذاتية ، كما يجدون من المستحيل تجاوز وإهمال مقترحاتهم دون إثارة مشكلات نفسية جادة وخطيرة . وأنه لمن الصعب بلوغ مرحلة اتخاذ القرار وطالما أن الضيق الذي يصاحبه يحد من حرية المساومة في الدبلوماسية التقليدية .

وهذا ما يحدث في نطاق أي ميثاق أو تحالف ، فعندما يكون القرار الذي اتخذ ذا طابع وطني في صورة اتفاق تمت مناقشته وبحسه بواسطة كيانات شبه مطلقة ، فيصبح من الصعب جدا استخلاص فائدة من المشاورة بين الدول ؛ ويشعر الإنسان بنفور متزايد وتخوف من التعرض لنقد متزايد في المجال الدولي بشأن اتفاق قد تم الوصول إليه بصعوبة على المستوى الوطني .

وما هو ثابت وحقيقى في إطار أي ميثاق أو تحالف . أى أنه إذا كان هناك تحالف بين بلاد لها الأهداف المشتركة نفسها فانه تخفق عندما يتعلق الأمر بعلاقات بين الدول أو كتل من الدول المتخصصة .

والهوة التي تظهر عندما تحدد قوتان بيروقراطيتان لأنفسهما أهدافا في عزلة متبادلة وعلى أساس مقاييس لا يمكن أن يكون بينهما أية معايير مشتركة ؛ تزداد هذه الهوة اتساعا عندما يكون هناك انشقاق أيديولوجي . ان درجة التعصب من جانب الطرفين ليست لها أهمية فاصلة ؛ فالمشكلة تظهر حتى عندما تفقد التعهدات المذهبية حيويتها وقوتها الأولية . ان كل بنيان بيروقراطي يكتسب أهمية ذاتية . وفي المراحل الأولى لأية حركة ثورية نجد أن الأيديولوجية أساسية والظروف الشخصية يمكن أن تكون فاصلا وكان يكفي أن يزاح رجل واحد مثل روبسبير لوضع حد لعهدهم الرعب في فرنسا ، ولو لم يستقل رجل كلينين القطار الشهير الذي مضى به إلى روسيا مخترقا ألمانيا ؛ فمن المحتمل أن الثورة البلشفية لم تكن لتقوم لها قائمة . ولكن عندما تتأسس إحدى الثورات ؛ فان الهياكل الإدارية التي تنبثق عنها تقوم

باستثمار مجهوداتها لصالحها الذاتي . وتحل الطاعة محل الاقتناع؛  
وينشأ مظهر جديد من الصرامة .

وفي مثل هذه الحالات ، تقل آثار الحوار عبر الحدود  
الأيديولوجية . وكلما زادت تعقيدات الهياكل الادارية تقل  
أهمية آراء الفرد . وفي الواقع نجد أن أحد أهداف البيروقراطية  
هو حذف والغاء كل التصرفات الشخصية . وإذا كان من السهل  
تعديل اقتناع الفرد ، إلا أن تعديل قرار بيروقراطي يحتاج الى  
مجهودات ضخمة . وإذا كان هناك تغيير ؛ فإن الجهاز الحاكم  
الاداري يفضل القيام به بطريقة المعتادة زمنيا ؛ دون تأثير زائد  
من جانب التصريحات والضغط من الخارج . ولكل هذه الأسباب  
نجد أن الدبلوماسية تميل الى التصلب والتحجر ؛ أو لأن تصبح  
نمطا مجردا من أنماط المساومة الذي يركز على مقاييس صريحة  
محضة ، وكل واحد من هذه الحلول تؤدي الى مازق : فالأول هو  
النفسى الذاتي للدبلوماسية وانكارها . والثاني يخضع الهدف  
للتكتيك ، ويمكن أيضا أن يكون عاملا من عوامل التشدد  
والمغالاة وعدم التساهل .

والخلافات على الأيديولوجية تزداد حدة لأن جزءا كبيرا من هذا  
العالم لا يزال يقف على العتبات الأولى من التطور الاداري في الحكم  
وبينما تشكو الدول المتطورة والمتقدمة تكنولوجيا من الجمود الناتج  
من افراط في البيروقراطية ؛ فإن البلدان النامية تنقصها العناصر  
الأولية للإدارة الفعالة . وحيث تفرق الدول المتقدمة في بحران  
الحوادث والقضايا أحيانا ، فإن الدول المتخلفة لا تملك حتى  
المعارف الأولية التي تمكنها من التعبير أو اصدار حكم معقول أو  
تحقيق قرار بعد اتخاذه . فمن جهة نجد أجهزة ادارية جبارة تدور  
منذفة ، منتقلة من الصرامة التامة الى انقلابات ونكبات ( فيما  
يختص ببيروقراطيتها ) ومن جهة أخرى ؛ فإن كثيرا من الدول تميل  
الى اتخاذ قراراتها تبعا لضغوط الموقف الراهن . ان الافراط  
في خلق المؤسسات من جهة لدى البعض وعدم توافر الهياكل لدى  
البعض الآخر تعترض استقرارهما الدولي .



### ٣ - طبيعة القادة : The Nature of Leadership

ومهما يكن من أمر درجة « الموضوعية » التي تسود العلاقات الدولية؛ فإن القرارات تتخذ فيها من قبل أفراد واعين ومدركين تماما للتعدد الظاهر لمجالات الاختيار وهو ادراك ينبع من التجارب التي مروا بها خلال فترات صعودهم سلم السلطة .

إن سمة التسامح والتساهل والاعتدال التي اتسمت بها السياسة البريطانية في القرن التاسع عشر كانت انعكاسا للصفات المطلوبة في الشخص الذي يمارس عمله في البرلمان ؛ وللقيم التي توفرت لمجموعة متجانسة من الحكام ، وحدثت بينهم روابط عائلية وتربوية مشتركة . أما الدور الهستيري الذي اتخذته ألمانيا الامبراطورية فقد كان من أثر حكم لم يكن فيه للأحزاب السياسية أية مسئولية ، في حين كان الوزراء يجدون أنفسهم مضطرين إلى محاولة إيجاد نوع من التوازن بين ملك مستبد وبرلمان مكون من ممثلين للشعب لم يكن لديهم أي أمل للوصول يوما إلى الوزارة . وكانت أسهل الطرق للحصول على الإجماع هي شن حملات متزايدة من شأنها إثارة العواطف الوطنية التي أزعجت جيران ألمانيا .

والخلاصة أن الوسيلة التي كانت تحكم بها ألمانيا هي السبب في عدم استقرار سياستها الخارجية . ولقد أدى انهيار الاتجاهات الارستقراطية التي كانت سائدة في القرن التاسع عشر في مجال السياسة الخارجية ؛ إلى ازدياد أهمية تجربة رجل الدولة التي حصل عليها خلال ممارسته لعمله . والحقيقة أن رجل الدولة يجب أن يشعر بحرية تمكنه من مواجهة المستقبل دون أن يجد نفسه مضطرا إلى التصرف بصورة قهرية تقريبا ؛ لتفادي الرجوع إلى الوراء حتى ولو مؤقتا .

في العصر الذي كان فيه رجال الدولة تابعين لمجتمعات تنصهر الحلول الوطنية كان ثمة ميل عام نحو الاتفاق على مقاييس معتدلة وهذا الاتفاق وإن كان لا يرقى إلى حد إزالة المنازعات إلا أنه كان يعبر عن طبيعتهم . ومن البديهي أن السياسة الخارجية الارستقراطية

كانت تمثل أخطارا ، منها الطيش أو الإفراط في الثقة دون ما ارتكاز على المعرفة ؛ أو اهتمام زائد بالادراك المؤقت والتصرف نتيجة التنبؤ .

وعلى أية حال ؛ فنحن نعيش اليوم في عصر الخبراء أو القادة الذى يحتاج الى ثورة مستمرة للمحافظة على السلطة . والمعروف أن الخبير لا يعمل الا في محيط يتلام مع الخطط ذات المدى البعيد ونحو أهداف تتعدى أهداف نشاطه الشخصى .

أما العوامل التى تسهم فى تكوين مجموعات الحكام فهى :  
الخبرة التى اكتسبوها خلال ارتقائهم السلطة والبنیان والهيكل اللذان يعملان فى محيطيهما ، وقيم مجتمعاتهم الذاتية .  
وفيما يلي دراسة للنماذج الثلاثة :

( أ ) النموذج النفعى - البيروقراطى :

Bureaucratic-pragmatic leadership

(ب) النموذج الأيدلوجى :

Ideological type .

(ج) نموذج الحكام الثوريين المصلحين :

Revolutionary-Charismatic type .

( أ ) حكام واقعيون - بيروقراطيون

Bureaucratic-pragmatic leadership

يمثل هذا الاتجاه صفوة المجتمع الأمريكى ، ومع أن هذه النماذج فى الدول الغربية تتشابه ، وهذا النموذج هو نتاج مجتمع خلا من وجود صراع اجتماعى جوهري . على الأقل حتى ظهور مشكلة العنصرية . وهو نموذج يعالج مشكلات السياسة بطريقة واقعية عملية وميكانيكية الى حد ما .

وترتكز الواقعية على اليقين بأن القرائن ستؤدى فى النهاية

الى أحد الحلول ، ومن ثم تنبع الرغبة والميل الى التانى والمحاولة حتى يتبين الشكل الذى سوف تتخذه الأحداث . يضاف الى ذلك الاعتقاد بأنه يكفي أن تواجه مشكلة بفاعلية وحماسة كافيتين حتى يمكن الوصول الى غايتها . اذ لا يمكن تصور أن الفترة الزمنية التى يمنحونها لأنفسهم من شأنها أن تؤدى الى كارثة لا يمكن معالجتها ، وعلى أية حال ففى هذه الظروف يضاعفون مجهوداتهم ويقومون بتحليل عناصر الازمة وإحالة كل عنصر الى أحد الخبراء أو خبراء متخصصين ، ولا يبالون بالارتباط الموجود بين هذه العناصر المختلفة . ويهتمون بالمسائل الفنية التكتيكية أكثر من اهتمامهم بالمسائل السياسية . وعلى هذا فان الواقعية ، على الأقل فى شكلها المقبول بصفة عامة ، تهتم بالأساليب أكثر من اهتمامها بالأحكام ذات القيمة ، أو بالأحرى ، تبحث عن اخضاع أحكامها للأسلوبية المنظمة والقيمة للمعرفة .

ويتبع ذلك آثار عدة ، اذ يخلط المجتمع الأمريكى بين السياسة الخارجية وحل مشكلاته المباشرة . ولا يهتم بمشكلة الا عندما يشتد ضغط الأحداث ، وعندئذ تقوم كل جماعة بيروقراطية من الجماعات الموجودة مدفوعة باظهار مقدرتها الى اقصى حد . وربما كان ذلك مستحسنًا فى المشكلات الداخلية أما المشكلات الخارجية فلا ، اذ أن هذه الطريقة تهمل بالمستقبل وما يمثله من احتمالات . ويحدث أن تهمل مشكلة من المشكلات حتى يكلف وزير أو جهاز بدراستها . وعندئذ ، وبصفة عامة عندما تكون الحالة قد توترت فان الوزير يصبح المسئول الوحيد عن هذا المجال . والنتيجة تتأثر بضغط المدافعين عن وجهات النظر المختلفة أو بمدى قوة اقناعهم أكثر مما تتأثر بوجهة نظر الهدف الاجمالى . وهذه الميول نراها بطريقة أو بأخرى فى كل بيروقراطية ولكنها بصفة خاصة أظهر فى الجهاز الحكومى الأمريكى .

ويفسر ما تقدم ما يطرأ من فترات الجمود الواضح والافراط فى المرونة الذى تتميز به الدبلوماسية الأمريكية . فمهما كانت المشكلة ( ازمة برلين - حرب فيتنام ) فان أمريكا لا توضح موقفها

فى المفاوضات أو تعبر عن أهدافها الا بالألفاظ مبهمه جدا . انه رغبة فى عدم التورط فى الحكم على المستقبل بالنسبة للمفاوضات وبخاصة الاحتفاظ لنفسها باحتياطي لمواجهة أى أحداث غير مرئية . اما عند اقتراب مؤتمر أو تحت ضغط الظروف التى تجبرها على اتخاذ موقف ، فان الدبلوماسية الأمريكية تغير فجاء من طريقتها . والشخصية أو الجهاز الذى يكلف بدراسة الموضوع يعلن عندئذ نجاحه باتمام المهمة التى كلف بها . وبالطبع فى مثل هذه الحالة يمكننا أن نفهم الحساسية الشديدة لدى المفاوضين الأمريكيين . فنراهم فى المناقشات الداخلية يقدمون التنازلات لأقصى مدى ، أما تكوينهم الفقهى فيدفعهم الى التصرف كوسطاء بين واشنطون والبلد الذى يتفاوضون معه .

ان بلوغ أى رئيس « تنفيذى » منصبه يتم عن طريق اختيارات متعددة تستهدف قدرته على « ادارة » المشروع بمعنى أن ينتهى به الأمر الى « التراخي » ، وربما كان ذلك يصلح للأمور الداخلية ، أما فيما يختص بالعلاقات الدولية وبصفة خاصة فى حالة ثورية ، فاننا نجد أن قوة الإرادة ، وهى إحدى الميزات الواضحة فى رؤساء أمريكا تؤدي بهم الى اتخاذ مواقف تصفية . ومن الناحية الأخرى نجد أن عدم درايتهم بأثر المشكلة لدى الجانب الآخر تجعلهم يبدون كمفاوضين عاديين يكررون ما يراه خبراءهم .

كل ما تقدم يميز السمة التى تتسم بها السياسة الأمريكية بصفة خاصة . انها تعالج المشاكل فقط كلما ظهرت على السطح ، وهى ترتكز على القاعدة التى تنادى بأنه « عندما يكون هناك خلاف بين طرفين ، فان الحقيقة تكمن فى منتصف الطريق » وهذه الطريقة تدفع كل طرف الى المغالاة وإظهار موقفه على أنه اعتدال ، ونجد أن المساومة تفرق أساس المشكلة .

وهكذا يجد الرؤساء الأمريكيون أن كل مشكلة لها وجهان : « أبيض وأسود » ويتجاهلون الارتباط الموجود بين الحوادث الظاهرة والمنعزلة . وإذا ما عدنا الى الوراثة عشر سنوات ، فاننا نجد تأرجحا

في الرأي حتى الآن في ادراك العلاقة بين الأحداث التي أدت الى مهزلة السويس ، وقرار فرنسا بإنشاء قوة ذرية خاصة بها ، او التناقض بين مشروع تحييد لاوس وتصعيد الجهود العسكرية في فيتنام .

ومن آثار هذه السمة الخاصة عدم اجراء تقييم حقيقى للعوامل التاريخية اذ تعامل الأمم على نمط واحد وتطبق الحلول نفسها على كل الدول التي تعاني من مشكلات وأمراض متشابهة . ان الرؤساء الأمريكيين لا يهتمون بمشكلة الا اذا أصبحوا مسئولين عنها ، ويواجهونها بسهولة ، انهم يهتمون بالالفاظ التي يستعملونها في تصريحاتهم أكثر من اهتمامهم بأثرها لدى الدولة المعنية . انهم يقدرون الاتفاق بقيمته الاسمية ، وهي غالبا أكثر من قيمته الحقيقية . وهم غالبا ما ينساقون وراء دوافع شخصية تؤدي أحيانا الى المفالة في العداء ، وموقف المسئولين الأمريكيين من الجنرال « دى جول » خير مثال على ذلك .

والخلاصة فان الحكام الأمريكية ، يظهرون مقدرة عالية في المسائل التقنية الفنية ، ولكن هذه المقدرة تقل عندما يتعلق الأمر بمشكلة تاريخية . وبينما تتبع سياسة الدول الغربية الأخرى ، مع بعض الاختلافات ، خط السياسة الأمريكية الا أن أوروبا بوجه عام تبدو أقل تعلقا وتمسكا بالواقعية .

### (ب) قادة من النموذج الأيديولوجى

#### Ideological type of leadership

يمكن أن يستمر نفوذ أيديولوجية ما ويبقى حتى بعد أن يزول الحماس الذى صاحب بدايتها على نحو ما سلف ، ومهما كان ايمان أى رئيس شيوعى فى مذهبه ، فان حياته التي أمضاها فى التدرج الحزبى لابد أن تكون ذات تأثير ضرورى على النمط الأساسى لتفكيره ، وهو ما يفسر بأن الأيديولوجية الشيوعية تمارس دائما وظائف هامة ، فهي التي توفر العناصر التي تبحث عن الحقيقة وتضمن النجاح النهائي ، وهي الرباط الذى يحافظ على الالتحام

بين مختلف الأحزاب الشيوعية فى العالم وأن مفاهيمها هى التى تعالج التناقضات التى تظهر داخل البيروقراطية أو فيما بين الدول الشيوعية .

وبالرغم من ذلك فإن هذه الأيدولوجية هى المسئولة جزئيا عن التوتر الدولى ، وهى المسئولة بصورة أقل بسبب التاكتيك الماركسى بصفة خاصة ( من هذه الناحية ، فإن الشيوعيين مرنين الى أقصى حد ) فى أن الرؤساء الشيوعيين لا يكفون عن التأكيد بأن الماركسية - اللينينية هى مفتاح التفوق الذى يتميزون به على العالم الخارجى ، وبصفتهم ماركسيين - لينينيين ، فهم مقتنعون بأنهم يدركون تطور التاريخ بشكل أفضل كثيرا من ادراك العالم غير الشيوعى .

ونتيجة تركيز كل علاقة دبلوماسية عادية مع البلاد الشيوعية الماركسية - اللينينية على العوامل ( الموضوعية ) وفيها البنيان الاجتماعى والتطورات الاقتصادية وصراع الطبقات بالذات بوصفها أكثر العوامل أهمية من المعتقدات الشخصية لرجال الدولة فإن الصعوبات تعترى هذه العلاقة . ويفسر الايمان بتفوق العوامل الموضوعية الطريقة التى يعالج بها السوفييت مشكلة الأمن . فإذا كانت المعتقدات الشخصية « ذاتية » فإن الأمن السوفييتى لا يكفيه حسن نية الآخرين وبخاصة إذا كان هؤلاء الآخرين تابعين لنظم اجتماعية مختلفة . ومن هنا يتبع ذلك الرغبة فى البحث عما يمكننا أن نسميه بالأمن المطلق . ولكن الأمن المطلق بالنسبة لطرف واحد يقابله عدم الأمن المطلق للطرف الأخرى كلها ، أن بلدا معنا لا يمكنه الحصول عليه الا إذا أخضع الآخرين وأفقدهم المقدره ، وهكذا يبدو أحد عناصر السياسات الخارجية التى تستهدف تحقيق مصلحة دفاعية أساسية ، تبدو وكأنها ليس هناك ما يميزها عن أشكال العدوان التقليدي .

وهذا يفسر الايمان بتفوق العوامل الموضوعية وأهميتها ، وعدم استقرار فترات الهدوء والتهدئة ، فى العلاقات الدولية . فما ان تتاح فرصة للاختبار بين ميزة مادية وحسن نية من جانب

الغرب ، حتى يبادرون لاختيار الأولى . لقد ضحوا بالصداقة التي نشأت خلال الحرب من أجل اقامة حكومات شيوعية في أوروبا الشرقية ، كما أن الروح التي سادت مؤتمراً جنيف لم يكتب لها البقاء اثر محاولة اضعاف قواعد الغرب في الشرق الأدنى فضلاً على أن محاولات التقرب من جانب حكومة كيندى قد رفضت حتى جاءت أزمة الصواريخ الكوبية لافهام السوفييت بأن تجربة القوة لن تكون في صالحهم .

والحقيقة ان المباحثات بين البلاد الغربية والشيوعية ليست معقدة الى مثل هذا الحد . فالمفاوضون الماركسيون يصعب عليهم الاقتناع بحجج الجانب الغربي الذي لا يقر قوانين التطور التاريخي ومهما قال المفاوض الغربي ؛ فانهم يعتقدون أنهم يفهمونه أكثر مما يفهم هو نفسه . وإذا ما واجهوا بعض التنازلات ، فان ذلك يتأتى عن طريق « الأمر الواقع » فقط وليس عن طريق أفراد ، أو نتيجة تطورات في المساواة . وكل دبلوماسية تعتبر صعبة عندما يعتقد أحد الأطراف أن العامل الأساسي في التقابل أو فعوى المساواة ؛ ليس سوى هيكل أعلى من العوامل التي تكون جزءاً من موضوع المفاوضات .

وفي النهاية ، مهما انخفضت حدة الحرارة الأيديولوجية ، فان الصرامة تقتضى الاحتفاظ بموقف عدائي مذهبي تجاه العالم غير الشيوعي ؛ وذلك حتى في أوج فترات التعايش السلمي ؛ وردا على تحدى الصين ؛ استطاع الحزب الشيوعي السوفييتي أن يصرح بأنه يؤيد بقوة الاتجاه المناهض للرأسمالية . وانه لا يوقن بالموت المحتمى للرأسمالية فحسب ، بل انه سيفعل كل شيء حتى يتم ذلك في أسرع وقت عن طريق صراع الطبقات .

ان شكوك وريبة القادة الشيوعيين تجاه العالم الخارجى تقوئها تجربتهم الشخصية في الوصول الى السلطة . ففي ظل نظام تعوزد قواعد التابع القانونية الطبيعية ، يوجهون جزءاً كبيراً من نشاطهم في نزاعات وصراعات داخلية . وهم يصلون الى القمة عن طريق ازالة المنافسين أحيانا بصورة طبيعية أو

بيروقراطية • ولقد قتل ستالين كل من عاونوه على تولي زمام السلطة وقام خروشوف بعزل « كاجانوفتش » الذي كان يحميه • وانقلب ضد الماريشال « جوكوف » بعد ستة أشهر من قيام هذا الأخير بانقاذه من مؤامرة دبرها زملاؤه • ورغم أن خروشوف الفضل في وصول بريجنيف وكوسيجين إلا أنه بعد سقوطه بأربع وعشرين ساعة أو أقل ، أطلقا عليه حملة من الافتراءات •

وللنجاح في هذا الصراع يجب ألا يكون للمرء سوى هدف واحد يقتل في نفسه كل احساس ، والسبيل هو تجنيد كل طاقاته لتحقيق الهدف الذي يروى تعطشه القوى للسلطة • وليس في التجربة الشخصية لكل القادة السوفييت ما يسمح لهم بالثقة في تأكيدات النوايا الطيبة • ان الريبة والشك جزء من وضعهم في الدولة • وليس من المعقول أن كون تصرفهم تجاه العالم الخارجي أكثر تعاطفا مما هو تجاه زملائهم أو أن ينتظروا منه تقديرا أكثر •

وهذا المزيج من الصفات الفردية والبنيان الاجتماعي : يؤثر أيضا على العلاقات بين الدول الشيوعية بعضها البعض فان النزعة القومية « الشوفينية » ؛ وهي على حد قولهم ؛ ثمرة صراع الطبقات كان يجب أن تختفي حيث تنتصر الاشتراكية • وهذا الميل نحو اعتبار كل اختلاف في الرأي ، كظاهرة من البدع تستهدف تحويل الخلافات الى شقاق ونزاعات حتمية • وفي كثير من الأحيان فان الجدل بين الصين الشيوعية والاتحاد السوفييتي هو أكثر حدة من حوار الاتحاد السوفييتي مع العالم غير الشيوعي •

وحتى اذا كانت المعتقدات الأساسية لدى القادة الشيوعيين متشابهة فان أثر البنيان الداخلي لكل بلد من بلادهم على العلاقات الخارجية ، يختلف اختلافا كبيرا • وهناك هوة بين هذه الأيديولوجية عند انتصارها كما هو الحال في الاتحاد السوفيتي ، والحماس الثوري الذي يميز بداية الثورة كما هو حادث في الصين الشيوعية ففي الحالة الأولى يمكن لنوع من الواقعية أن ينمو ويتطور ، ربما بصورة تجريبية كما هو الحال في الولايات المتحدة • وعندما



تدعو الحاجة الى تسوية نزاع ؛ نجد أن هناك مجموعة متعارضة من التطورات ترتكز بالضرورة على أساس فلسفى مختلف ؛ وتخلق بدورها مجموعة من الخلافات الجديدة .

ومهما كانت درجة واقعية البنيان البيروقراطى الشيوعى ؛ فانه سوف يعرف ميزات أخرى غير تلك التى عرفها الغرب ، فهو يولى أهمية أكثر لاعتبارات المبادئ والمسائل الاحتمالية . وعندما يبدأ القادة الشيوعيون خطبهم بعرض للمبادئ ؛ يستمر عادة ساعات ، فان ذلك ليس نوعا من العادة أو الطقوس . وحتى فى هذه الحالة ، فان ذلك لا يؤثر فى تفسيرهم لك « معقول » فيما يختص بنزعاتهم الداخلية . ان البيروقراطية والواقعية يمكن لهما أن يضعفا الاندفاع الأول ؛ وهما لا يضمنان توحيد آراء الشرق والغرب .

والمظاهر الثورية الأكثر وضوحا من جانب الصين الشيوعية على سبيل المثال ؛ احتفظت بالحماس الأيديولوجى ؛ رغم أن هيكل نظامها يترك لها امكانية أكثر لاحداث تطورات جديدة ويجب ألا نخلط بين عدم التساهل التكتيكى وحيوية أحد الأيديولوجيات بتنظيمها الجامد . واذ يؤسس الحكام سلطتهم على أساس مكانة تتجاوز كل السلطات البيروقراطية .

On a prestige which transcends bureaucratic authority

وفى حالة تغيير الحكام ، أو اذا ما حدث تعديل فى تصرفاتهم فان بكن يمكنها أن تتبنى سياسة أكثر اختلافا من الناحية الراديكالية عن البلاد الشيوعية ذات المؤسسات الأكثر رسوخا .  
Institutionalized

### ج - نموذج القادة الثوريين المصلحين

Charismatic-revolutionary type of leadership

وهناك نموذج آخر من الحكام هو نوع الحكام الثوريين المصلحين ، وهؤلاء لهم أثر كبير على النظام الدولى المعاصر . ففى

الأمم الناشئة نجد أن بعض رجال هذه الدول يعتقدون أن النظم الواقعية - البيروقراطية السائدة في الغرب لا تناسبهم ، لأن المستقبل الذى يرغبون فى ارساء قواعده يهتم أكثر من هذا التدبير الذى يحكم تفكير الواقعيين . والأيدىولوجية كذلك لاترضيهم لأن كل مبدأ لا بد أن يخلق كادرات جامدة تعطى التجارب الشخصية المدين لها معظمهم فى الوصول الى السلطة .

ان الحاكم النموذجى الذى يقود الكفاح من أجل استقلال بلاده ، يجد نفسه فى وسط المخاطر نتيجة للاخلاص الكامل لتطلعات المستقبل . وهذه الرؤية تتيح له تخطى الصعوبات ورغم شكوك الغرب فى ذلك ، فان القلة من الثوريين قد بلغوا درجة النضوج ، ولذلك فهم ينطلقون فى مهامرات ثورية .

واذا كان كاسترو أو سوكارنو قد اهتمتا براحتهما الشخصية فان مواهب كل منهما كانت ستوفر له حياة هائلة فى المجتمع الذى دمراه . ان القيمة لتضحياتهم هى فى تطلعات كل منهما للمستقبل ودأبهم فى السعى الى السلطة السياسية .

ان الواقع الذى يهم الثوريين هو العالم الذى يريدون خلقه وليس ذلك العالم الذى يناضلون لازالته .

ان الاختلاف فى التصورات له اثره الكبير فى عدم الاقتناع الذى ساد الحوار بين الغرب وحكام الأمم الحديثة . ان الغرب يميل الى الاعتقاد بأن التوتر السياسى فى هذه البلاد يرجع الى مستواها الاقتصادى المنخفض ؛ وزيادة الانتاج القومى تبدو مفتاح الاستقرار السياسى فى عيون رسل وخبراء التطور والتنمية فى الغرب . فهم يعتقدون أنه كان يجب على رؤساء هذه الدول أن يكرسوا له الأولوية التامة ويجعلونه محل اهتمامهم الأكبر .

ولكن على الرغم من أن هؤلاء الحكام الثوريين المصلحين لا يهتمون الناحية الاقتصادية الا أنها تمثل بالنسبة لطموحهم مجالا ضيقا للعمل . والحصول عليه يتم فقط بمجهود بطيء ؛ صعب ، وفنى للغاية ؛ يتعارض مع البطولية الشريفة لنضالهم

وكفاحهم في سبيل الاستقلال والنتائج ذات مدى طويل ، ولا يمكنهم بوضوح نسبتها الى أنفسهم ، واذا كان كاسترو قد استمع الى نصائح خبراء النظريات في التنمية الاقتصادية ؛ فان أمله الوحيد كان يتمثل في أن يجعل من كوبا ، على مدى عدة عشرات من السنين بلدا صغيرا متقدما ؛ ولنقل احدى سويسرات جزر « الانتيل » . وهذا الهدف ؛ اذا ما قورن بقيادة الحركة الثورية بأمريكا اللاتينية كان من الطبيعي أن يبدو في نظره هدفا بسيطا ؛ دون أية فائدة بل أيضا غير واقعي .

يضاف الى ذلك أنه على اثر حدوث تقدم أو ازدهار اقتصادي تحدث عادة ردة وعودة لعدم الاستقرار السياسي ، تسقط على الأقل في مراحلها الأولى كل النظم التقليدية القائمة . وهكذا فان حكام هذه البلاد ينجون أنفسهم مضطرين الى التصرف والحركة بطريقة مسرحية للمحافظة على شرعية سلطاتهم . ويبدو أن كثيرين منهم مقتنعون بأن المغامرات الخارجية ؛ وهي بعيدة عن التأثير في تطور بلادهم الاقتصادي ، هي عامل مناسب . أولا لأن التنافس بين القوى الكبرى يسمح لهم بالاعتقاد بأن العون سيقدم اليهم وسيستمر وسيستفيدون منه مهما كانت تصرفاتهم . وهكذا فانه كلما بدت سياستهم الخارجية أكثر اثارة وتحريضا ؛ فسوف تزداد فرصهم داخليا لضم أهم منافسيهم السياسيين اليهم .

وهذا الميل نحو التهور يعززه أيضا القول بأن عددا من البلاد الحديثة لديها احساس زائد بالشك والارتياب في ذاتيتها الوطنية ان حدودها غالبا ما تكون مطابقة للتقسيمات الادارية التي أقامها الاستعمار القديم . وأحيانا ينقصها ادراك العلاقة التي ارتكزت عليها القومية الأوروبية في القرن التاسع عشر ؛ وتطابق من وحدة اللغة والثقافة والتاريخ . وفي حالات كثيرة ؛ فان تجربتها المشتركة الوحيدة ، هي أنها ظلت لمائة عام تقريبا ، تحت نير الاحتلال . ومن هنا ينبع ميلها نحو التسلط ، ويفسر محاولاتها المستمرة الى اللجوء الى مجال السياسة الخارجية لتأكيد وتثبيت الالتحام في الداخل ( الجبهة الداخلية ) .

ان الديمقراطية على الطراز الغربى تفترض أن المجتمع يرفع من شأن مجال السياسة والمعارضة ترتفع ضد الوسيلة المتبعة لبلوغ أهداف مشتركة ؛ ولكن ليس ضد بقاء الدولة وكيانها نفسه . وفى كثير من هذه البلاد الناشئة نرى ، على العكس ؛ أن الدولة تمثل التعبير الاصلى للالتحام والترابط الاجتماعى . ويمكن بسهولة ان تبدو المعارضة كالخيانة . وبالإضافة الى ذلك فان الحكام الذين قضوا سنوات عدة من عمرهم فى مواجهة تحديات صراع ثورى أو الذين وصلوا الى السلطة عن طريق انقلاب ، ليسوا على استعداد اطلاقا لتأييد وجود نظام حكم يمكن أن يكون لهم فيه خلفاء . وهكذا نجد أن الشيوعية تجتذب كثيرين منهم لا لنظرياتها الاقتصادية الماركسية - اللينينية ؛ وانما لأنها تنادى وتسمح بأن تكون السلطة مطلقة وشرعية .

ومهما كان نوع وشكل حكوماتهم ، فان كثيرا من حكام هذا النوع يستخدمون السياسة الخارجية لتجنب وأخفاء المشكلات الداخلية ، وتوطيد الجبهة الداخلية . وفى هذا تقدم لهم حلبة السياسة الدولية الفرصة لاتخاذ اجراءات مسرحية وكثيرا ما تأخذ هذه التصرفات صورة عدائية للغرب حيث يتوفر الدافع لذلك متمثلا فى النضال ضد الاستعمار وهذا فى الواقع هو العامل الأساسى للوحدة بين كثير من البلاد الجديدة . وبالإضافة الى ذلك فان هذه المحاولات تزداد نتيجة لكون التنافس بين القوى الثورية قد أزال كثيرا من احتمالات المخاطر التى كان يمكن أن تثيرها مغامرات السياسة الخارجية فى الماضى ، خصوصا اذا كانت هذه السياسة موجهة ضد الغرب ؛ الذى لا يملك أية وسيلة فعالة للعقاب .

وهكذا ؛ فان التدخل العسكرى المسلح ذا النمط التقليدى أصبح شبه مستحيل بسبب التوازن النووى وقوة الراى العام العالمى .

ان القدرة على تحريك واثارة قلاقل داخلية فى أجزاء كثيرة من العالم تمثل ضغطا أكثر فعالية من التدخل المسلح ، ولا يتردد حكام هذه الدول فى تجاهل التهديدات « الكلاسيكية » من جانب

القوى القديمة شديدة الحساسية بالنسبة الى تهديدات الثورات ؛ كما أن الدول التي تستطيع استغلال عدم الاستقرار السياسى فى دول أخرى ؛ تستخدم ذلك دائما فى سياستها الخارجية . فالصين التى تنقصها الأشكال التقليدية ( الكلاسيكية ) للمعسكرات ذات مدى الفاعلية الطويل ، تلعب دورا مستمرا وفعالا فى السياسة الافريقية . ان البلاد الضعيفة تبدى اهتماما بإمكانات حدوث اضطرابات داخلية فوق أراضيها أكثر من اهتمامها تجاه التهديد الخارجى بالتدمير .

### خلاصة :

ان نماذج حكومات عصرنا تمثل تحديا لم يسبق له مثيل لاقرار نظام حولى ثابت ، والمجتمعات الواقعية - البيروقراطية - تحول جهودها نحو معالجة واقع تجريبى ، يعتبرونه أمرا مسلما به ؛ والمجتمعات الأيديولوجية ممزقة بين معتقدات بيروقراطية أساسا ( فى مجال من الواقع ؛ مغاير مع ذلك لمجال النظم السابقة ) واستخدام أيديولوجيتها فى سبيل أهداف ثورية بالذات . أما الأمم الجديدة ، فيقدر ممارستها لآى نشاط ؛ مهما كان فى محيط الشئون الداخلية ، نجدها خاضعة لميول تستهدف تدعيم استمرار حكوماتها الثورية المصلحة على تطوير سياستها الخارجية .

ويمثل مجموع هذه الخلافات عقبة هامة ضد أى اتفاق على صيغ وعبارات اقترح « معقول » ومن الصعب تشخيص هذه الحالة ، والأمر الأكثر صعوبة هو أن نحاول الاتفاق على وسائل واجراءات لعلاجها .

وهناك تعريف مشترك لهذه النماذج الثلاثة من الحكام وهو تعريف يعقد الأوضاع الراهنة - فهى جميعا تستهدف مرامى قصيرة المدى دون أن تنسى مطلقا أنها مكلفة بل محكوم عليها بضرورة انجاح كل واحدة من عملياتها . وفى المجتمعات البيروقراطية فان السياسة المتبعة هى نتيجة اتفاق وتراض ، ونتيجتها

باستمرار هي غالبا أقل العوامل المشتركة • ويطبقها أفراد مرتبطة شهرتهم بالمحافظة على الوضع الراهن • ولا يستطيع أى واحد من هذه النماذج أن يدخل تعديلا جذريا فى ضوء سير الأحداث بسبب الآثار العميقة التى ستكون لهذه التعديلات على النظم الإدارية الحاكمة • أما معظم الحكام الثوريين المصلحين فى البلاد الناشئة ، فهم مثل لاعبي « الأكروبات » ، تكفى خطوة واحدة خاطئة لكى يسقطوا ويقضى عليهم •

#### ٤ - البنيان الداخلى والسياسة الخارجية Domestic Structure and Foreign Policy .

##### التطلع لنظام عالمى فى المستقبل

##### The Prospects for World Order

مما سبق يمكن القول بأن عدة انقسامات معاصرة سببها نظام الحكم الداخلى ، ولكن ألا يوجد ما يعوض ذلك ؟ كانتشار التكنولوجيا ، والموضوعية التى تفرضها بعض التشكيلات السياسية الغربية ؟

الواقع أن كل هذه التطورات لا تؤدى الى ادراك متشابه أو مشترك للواقع ، ذلك لأن ما يهم ليس هو المؤسسات ولا التكنولوجيا وانما الوعي الذى تمنحه ، وهذا الوعي يختلف وفقا لتطور المجتمع •

ان تفسير « الأمة » ليس له المدلول نفسه حينما نطبقه على أشكال من الدول المختلفة كالألمند وفرنسا ونيجيريا • وكذلك التكنولوجيا يمكن أن يكون لها مفهوم مختلف لدى الشعوب حسب الوسيلة التى حصلت بها عليها والعصر الذى توفرت لديها فيه •

ان أى مجتمع هو جزء من تطورات تتم تحت ضغط تركيبين متعارضين فى الظاهر - ومن أهم التطبيقات ، نموذج الحكومة ، علما بأن التطور لا يتم فى خط مستقيم وانما عن طريق مجموعة من التحولات المعقدة التى لا يدركها أبطالها الاساسيون • ان دراسة

ماضى مجموعة من الوقائع يجبرنا على الاعتراف بأن الاختيار الاساسى قد تم مصادفة الا فى حالة كونه الخيار الوحيد الممكن .

ان المجتمعات الناشئة تجد نفسها فى حالة تسمح لها باتخاذ اجراءات تغيير جذرى ، وهو ما يظهر فيما بعد أنه غير عملى . وكلما تصدقت احدى المجتمعات ، صارت تقاليدها أكثر أصالة ، وقلت فرص اختيارها لنوع الحكم فيها . واذا ما حاولت وحدة اجتماعية ادخال تغييرات جذرية ، فانها تجازف بنظامها وتاريخها والقيم التى امتزجت ببنيتها .

اذن اليس هناك أمل ما فى التعاون والاستقرار ؟ وهل نظامنا الدولى محكوم عليه بالخلاف وعدم الادراك ؟

لا توجد اليوم دولة واحدة لا تؤمن بضرورة تحاشي الحرب النووية . فاذا لم يمكن لهذا الاعتبار أن يوقف كل الدول بنفس المقدار ، فانه لن يؤدى الى الاقلال من شعور بعض هذه الدول بمسئوليتها المباشرة بسبب مستواها التكنولوجى .

وكما أوضح البروفسور «جاجواريب» : «ثمة نوع من التشابه فى أشكال الحكم يمكن أن يخلق معايير مشتركة من التعقل . ان العلم والتكنولوجيا يتسع مجالهما ، كما أن تحسين المواصلات يمكن أن يؤدى الى ظهور ثقافة مشتركة . وان نمو الانسانية ربما سوف يفوز فى النهاية وينتصر على الخلافات القائمة بين الحكومات المتفاوتة فى درجة التطور » .

ومن السهل أن نبنى أملنا فى السلام على أساس حاجتنا اليه . ان أهم العناوين الكبرى فى الصحف تدور حول الانقسام الجوهري ازاء هذه المحاولة ولا شك أن المسألة الاخطر التى يطرحها النظام الدولى . ان خط الحدود لا يتبع المعاملات السياسية الخاصة التى ليست الا اعراضا خارجية تفصل بين أسلوبين من السلوك العام واتجاهين فلسفيين .

ويمكننا تحديد هذين الأسلوبين ، على أساس أن الاول سياسى ، والثانى ثورى - وذلك من طريقة ادراكهما للنظام . واذا

ما طبقناهما على الرجال ، نجد في النهاية أنه يمكننا التمييز بين رجل الدولة ، والنبي Prophet (صاحب الرسالة) .

فرجل الدولة يحرك الواقع ، انه يشعر بأنه مسئول عن كل ما يحدث ويطراً ، سواء كان حدثاً طيباً أم سيئاً ، انه يرتاب في الطبيعة البشرية ، يؤمن بأنها السبب في خيبة آمال كثيرة بسبب الحسد والطمع والعنف ، وهو لذلك يميل الى الاحتراس من الفشل بقدر الامكان ، ويحاول تفادى بعض التجارب ، لا لأنه يخشى نتائجها في حالة النجاح ولكن لأنه يشعر بأنه مسئول عن آثارها في حالة الفشل . وهو يرتاب فيمن ينفذون السياسة الخارجية ، لأن التاريخ قد علمه عدم الثقة بنصائحهم .

أما «النبي» Prophet (صاحب الرسالة) : فهو على العكس أقل اهتماماً بالعمل للواقع القائم من اهتمامه بخلق واقع جديد فهو يهتم بما هو «صحيح وعادل» وليس بما هو ممكن . ويؤمن بالحلول الكاملة التامة ، ويعطى للهدف اعتباراً أكبر مما يعطى للوسائل كما يؤمن في قابلية الانسان للكمال ، وأسلوب عمله يتجاوز الزمن ولا يرتبط بأى ظرف وهو يعارض التقدم على مراحل ويرى فيه نوعاً من التسامح الضار أو غير المقيد للظروف الراهنة ، وهو على استعداد للمجازفة بكل شيء في سبيل كل شيء لأن الرؤية بالنسبة اليه هي الحقيقة الأساسية . والغريب أنه أكثر تشدداً من رجل الدولة بسبب ايمانه بالطبيعة الانسانية ويمثل (صاحب الرسالة) عهداً من التمجيد والحماس ، تتم فيه انقلابات كبرى ومنجزات واسعة ولكن تتم فيه أيضاً النكبات .

ان اتصال (صاحب الرسالة) بالسياسة يتم دائماً في جو من العقم وتسيطر عليه خيبة الامل . ان رجل الدولة يتنافس وقدرته على تأمين بقاء النظام الدولى في حالة من التوتر . أما آخر كلمة لدى (صاحب الرسالة) فهي رؤياه بالذات . (ان رجل الدولة يرغب في تحويل «الوحي» الى اجراءات واضحة ومحددة ، وهو يحكم على الآراء من خلال فائدتها . وليس لما تحويه من حقائق . وهذه الوسيلة هي تقريباً بالنسبة الى «صاحب الرسالة» نوع من الدنس لأنها ترمز الى



انتصار الانتهازية على المبادئ العامة • والتفاوض بالنسبة لرجل الدولة يعنى الاستقرار والمحافظة على النظام السارى اهم لفيه من كل مناقشة خارج هذا النظام ، أما بالنسبة لـ « صاحب الرسالة » فليس للتفاوض سوى قيمة رمزية ، باعتباره أحد الوسائل التى تؤدى الى هداية او قنوط الفريم .

وقد انتصر كل واحد من هذين النمطين بدوره ، فى عصور كثيرة من التاريخ وسيطرت الخبرة السياسية على العلاقات الاوروبية منذ نهاية الحروب الدينية حتى الثورة الفرنسية ، ثم من جديد ابتداء من مؤتمر « فيينا » حتى الحرب العالمية الاولى • أما أسلوب (صاحب الرسالة) فقد بلغ أوجه عند قيام الهزات الدينية الكبرى وخلال الثورة الفرنسية • وكان مرشدا لعدد كبير من ثورات العالم المعاصر .

والواقع أن العالم مدين لكل منها بمنجزات عظيمة ، وكل واحد فيهما له رسالته التى يتميز بها • فبالنسبة لرجل الدولة فان رسالته هى التوازن ، وبالنسبة لـ (صاحب الرسالة) فان رسالته هى عدم الاحتفاظ بالانسان فى حالة دائمة من التسامى وتحويله الى مجرد رقم يحرك •

أما فيما يختص باختلاف الرؤيا الفلسفية فهى تعكس دون ريب الخلاف بين خطى التفكير وهما منذ عصر النهضة ، يميزان الغرب عما يسمى اليوم بالدول النامية وتحتل فيها روسيا مركزا وسطا •

وليس هذا الاختلاف فى النمط والاسلوب بجديد وانما الجديد أنه يشمل اليوم قطاعا كبيرا من العالم ، وزاد من المخاطر الحالية التى تنطوى على التهديد اذا لم يتم التوصل لـ «سلاجها» • وحتى الناحية التاريخية فان الخلافات التى عولجت هى أقل من التى عولجت فى الماضى • ولم يسيطر نمط سيامى أو موقف فلسفى الا ليحل محل ادراك آخر للحقيقة والواقع • ونادرا ما كانت تمر فترة الانتقال دون عنف • ان المشكلة التى يثيرها عصرنا هى أهليتنا وقدرتنا على

تسوية المشكلات بروح خلاقة، وهى مشكلات دفعت القرون السابقة  
ثمنا باهظا لحلها تمثل فى انقلابات وصراعات عنيفة ورهيبة كثيرا  
ما أخذت شكل نكبات .

ويجب علينا أن نقيم نظاماً دولياً قبل أن تفرضه علينا احدى  
الازمات كضرورة .

وليس الأمر مجرد خطط ولكنه مواقف واستعدادات . والواقع  
أن المقالة بالاهتمام بالتخطيط العلمى هو بحد ذاته من أعراض  
مصاعبنا . وقبل الاهتمام - حتى فلسفياً - بالنظام الدولى الذى  
يجب أقامته يجب التيقن من صحة طرح المسألة .

وهناك دلائل تدعو للتفاؤل ، فالجيل الثانى والثالث من قادة  
الدول الحديثة والدول الشيوعية قد بدأ يتحرر من جمود العقيدة  
والاندفاع اللذين كانا من سمات العصر الثورى ، ومن ثم راح يتجه  
الى ملائمة تصرفاته مع ظروف المجتمعات التى أسهم فى خلقها ( على  
أن هذه ليست حتى الآن الا ظواهر ودلالات ، ومحاولة أولى فى طريق  
لم تتميز بعد اتجاهاتها وعلى كل فهى احدى ميزات عصر من الهزات  
لا يتيح لنا الا فرصة قصيرة للتفكير فى مغزاها العميق ) والمشكلات  
الأكثر إلحاحاً هى أن تكون تطلعاتنا من الاتساع الى درجة لا تجعل  
الحاضر يحجب عنا صورة المستقبل .

## المشاكل الأساسية للسياسة الخارجية الأمريكية

لم يعرف القرن العشرون فترات هدوء ، فمنذ بدايته تتابعت الأزمات الدولية العنيفة ، ولئن كانت الاضطرابات المعاصرة أقل عنفا من الحربين العالميتين ، - إلا أن طبيعتها لاتقل ثورية . والواقع أن الازمات التى تصنع العناوين الضخمة فى صحف اليوم ليست سوى أعراض مشاكل عميقة لهياكل الحكم . والنظام الدولى الذى تسبب فى هدوء القرن التاسع عشر ، انتهى ، وسقط تحت وطأة الحربين العالميتين . وعصر القوى الكبرى الذى حل محله يقترب من نهايته . والأفق الدولى الحالى يغلب بسبب أن كل عناصره فى مرحلة فوران . وهذه المحاولة مكرسة أكثر لمعالجة المشاكل الاحتمالية ومشاكل نظم الحكم وليست لمعالجة مشاكل سياسية خاصة .

### ١ - مشكلة نظم الحكم :

للمرة الأولى يعرف العالم كله سياسة خارجية ، ففي الماضى كانت كل قارة فى عزلتها عن القارات الأخرى وعلى مر التاريخ ،

لم تكن مشاكل آسيا تمس أوروبا تقريبا . (واليوم يواجه رجال الحكم مشكلة جديدة) . تتلخص فى اعداد السياسة لأكثر من مائة دولة . وتساهم كل الدول على اختلاف أهميتها فى هذا العمل . وأصبح ما كان يعد من قبيل المشاكل الداخلية فى الماضى ذا آثار عالمية . ويمكن تلخيص الطبيعة الشورية لعصرنا فى ثلاث قضايا عامة :

- ( أ ) ازدياد عدد المشتركين فى النظام الدولى ، وتغير طبيعتهم .
- (ب) مضاعفتهم الفنية فى شأن النفوذ المتبادل .
- (ج) اتساع نطاق مجال العمل لأهدافهم .

وكما سبق أن أوضحنا فان كل الدول تسهم - ولو بقدر محدود - فى رسم الشئون السياسية الدولية ، وهذه المساهمة تختلف ، باختلاف الدول واختلاف مفاهيمها السياسية . وعلى ذلك يمكن القول أنه كلما اختلفت طريقة معالجة دولة من الدول - أو مجموعة من الدول - للشئون السياسية الخارجية ، اختلفت الصورة العامة للعلاقات الدولية ، وطبيعى أن تتعدل الصورة من وقت الى آخر نتيجة انضمام دول جديدة للمجتمع الدولى ، أو نتيجة تطور المفاهيم الدولية أو نتيجة ما يلحق بإحدى الدول التى تمثل إحدى القوى التقليدية من ضعف يطرأ على نفوذها وهيبتها الدولية، والامثلة المؤيدة لهذا عديدة سواء فى القرن التاسع عشر أو العشرين حيث نشأت مراكز للقوى الدولية وثورات مراكز أخرى ، وحيث ظهرت دول واندثرت دول أخرى .

ولا يجوز اغفال أهمية التطور التكنولوجى وتأثيره على تخطيط وتنفيذ مخططات الشئون السياسية الدولية ، فقد أصبحت الثورة العلمية عاملا من أهم العوامل فى مجال ممارسة القوة وتحقيق الاهداف السياسية .

وثمة عامل آخر على قدر من الاهمية ، هو ما يسود العالم من نزاعات ايدولوجية، هذه النزاعات التى تنعكس لدى وضع الصورة

الحقيقية للعلاقات السياسية الدولية ، وهنا تجدر الإشارة ان العالم تتنازعه - وسيظل تتنازعه لمدة قد تطول عشرة أعوام قادمة - قطبان هما الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الامريكية ، وسيعمل كل من القطبين على حماية مصالحه، ولو دعا ذلك الى خوض أحداث مثل أحداث تشيكوسلوفاكيا ، الا ان الجوهر سيظل هو « زعامة ثنائية » وكل فريق يحاول فرض سيطرته العسكرية والسياسية والاستماتة من أجل تحقيق التفوق على الفريق الآخر ، هذا مع سعى حثيث ومنافسة من كل من الجانبين لمحاولة استقطاب الدول غير المنحازة وقطع الطريق على المنافس من أن يحوز سبقا أو تفوقا عسكريا أو سياسيا .

ولعل هذا الايضاح أن يفسر صورة التوتر التى تسود العلاقات الدولية فى الآونة الحاضرة .

وهنا تبدو ملامح ظاهرة جديدة ، فقد فشل القطبان فى الحيلولة دون ظهور أقطاب آخرين ، فقد ظهرت أمم جديدة وجدت نفسها فى غير حاجة الى حماية أى من القطبين ، وانما استمدت عنصر الحماية من جوهر التنافس بين القطبين ذاتهما ، ولم يجد القطبان أمامهما من سبيل سوى تقبل ذلك على مضض أملا فى أن يتمكن أحد القطبين من اضعاف الدولة الجديدة - لصالحه - مستعينا بالعوامل الداخلية فى الدولة ذاتها بعد أن اختفت تقريبا الصورة التقليدية القديمة الا وهى استخدام القوة .

وهنا تجدر الإشارة الى أن الظاهرة الجديدة المتمثلة فى زيادة عدد الدول الجديدة ، واحتمال ظهور أقطاب جدد ، هذه الظاهرة لا تكفل الاستقرار فى العلاقات الدولية ، خاصة وان عددا من هذه الدول الجديدة لا يولى قدرا كافيا من الاهتمام للمسائل الدولية العالمية .

والخلاصة ان النظام الدولى المعاصر يحتاج بصفة خاصة الى الاتفاق على مدلول للنظام وطالما لم يكن هناك تعريف مشترك عن «الشرعية» فلن يحد شيء من القوة المربعة التى اكتسبها الانسان ،

فالايدولوجية والمادية ستعمقان عناصر الشقاق التى تفصل بين الدول . ولم يعد سهلا اللجوء الى وسائل القرن التاسع عشر كما لم يعد هناك ولن يكون ثمة استقرار للتكنولوجيا ، وتعدد القوى الكبرى ، والحدود المفروضة عن الاحتياجات الداخلية ، والحدود التى تسمح ببعض التعديلات الواجبة وصار من الهام الضرورى أن يكون هناك مفهوم وادراك جديد للنظام العالمى اذ بدونهما يكون الاستقرار خديعة .

وتعرض هذه المشكلة أساسا للولايات المتحدة فمهما كانت نواياها أو سياستها فهى لا تستطيع الهرب من الواقع ، فالولايات المتحدة تملك أكبر تجمع وطنى من القوة المادية وبدون مساهمة فعالة من جانب هذه القوة ، فان أى نظام دولى غير ممكن تصويره ، ولكن صورة هذه المشاركة تغيرت بعد عام ١٩٤٥ ، وخلال مدة عشرين عاما ، أسست سياستها الخارجية على افتراض أنه كان بإمكانها اعطاء صورة جديدة لنظام دولى واثارة التطور الداخلى للدول الحديثة بقوة التكنولوجيا والتنافس الإدارى للحكم ، وهذا الادراك المباشر العملى تماما للنظام الدولى ظهر أنه بسيط بساطة مفرطة ، فتعدد أقطاب السياسة يحرم عليها أن تحلم أو تأمل فى أن تتمكن من زرع النمط الأمريكى فى كل مكان يجب أن تكون مهمتها الأساسية اثاره روح الخلق والابداع لعالم جماعى التفكير ، وتركيز النظام الدولى على أساس وجود تعدد القوى الحالى حتى ولو احتفظ القطبان الكبيران بقوتهما العسكرية الساحقة .

## ٢ - حدود ثنائية الاقطاب

### طبيعة القوة فى العصر الحديث

كانت القوة العسكرية عبر التاريخ تعتبر اقصى درجات اللجوء والتصرف ووجد فيها رجال الدولة نمو أهدافهم . فمنذ خمسة وعشرين عاما فقط لم يكن من المعقول أن تستطيع امة

أن تمتلك قوة « زائدة » لتستخدمها بفعالية في مجال السياسة .  
وكان الهدف الأدنى هو تأمين وحدة الاراضى وحتى الحرب العالمية  
الثانية كانت قوة الدولة تقدر بقدرتها على حماية سكانها ضد  
الهجوم .

ولقد ألغى العصر الذرى هذه الفكرة . فازدياد القوة ليس  
معناه بالضرورة زيادة فى امكانية الدفاع والحماية . وفى هذه  
الظروف فان أهم مشكلة هى اخضاع القوة للتناسب بطريقــة  
معقولة مع الاهداف التى يحتمل أن تكون خلافا أو نزاعا .

وفى أيامنا هذه تقدم القوة العسكرية مظهرا غريبا ؛ فتزايدها  
اللا قياسى أفقدها كل اتصال بالسياسة . والدول الذرية التى  
تمتلك امكانية تدمير بعضها البعض تواجه صعوبات ضخمة عندما  
ترغب فى اللعب فى المجال السياسى ؛ الا اذا كان الأمر كوسيلة  
للردع لتأمين بقائها . ويتزايد نفوذ القوى الكبرى على بقية  
الدول ، وبرغم هذا التزايد فان هذه الدول تستفيد من مجال  
أوسع للعمل ؛ لم يسبق له مثيل ، لتأكيد استقلالها .

وآثار هذا الوضع هامة فيما يتعلق بالمفاهيم التقليدية لتوازن  
القوى . ففي الماضى كان الاستقرار يفترض سلفا ودائما وجود  
توازن يكفل عدم استطاعة دول أن تفرض ارادتها على دول أخرى

وكانت المقاييس وقتئذ ذات طبيعة أرضية ، فلم تكن دولة  
تستطيع أن توفر لنفسها تفوقا ساحقا الا بالفتح ؛ وليس هذا  
هو الوضع فى عصرنا . فان الفتح لا يضيف سوى قليل من الفعالية  
للقوة العسكرية . ومن الممكن زيادة القدرة بتنميتها بصورة  
كبيرة داخليا وفى حدودها . فالصين صارت - بامتلاكها قوة  
نووية - من الناحية العسكرية أكثر قوة مما لو قامت باحتلال  
كل جنوب شرقى آسيا . واذا كان الاتحاد السوفييتى قد استولى  
على كل أوروبا الغربية وظل دون أسلحة ذرية كانت قوته ستكون  
أقل بكثير مما يمتلكه حاليا . وبتعبير آخر فان التغييرات الأساسية  
فى مجال توازن القوى تتمثل فيما يحدث داخل الحدود الأرضية  
للدول المستقلة . ومما لا شك فيه ، هناك حاجة ملحة الى الاتفاق

على تفسير لما اصطلاح على تسميته فى العصر الذرى « القوة »  
و « توازى القوى » .

ومثل هذا التحليل سوف يكون صعبا اذا ما كانت التكنولوجيا ثابتة . ويصبح شديد التعقيد عندما تثير التطورات التكنيكية . كل خمسة أعوام انقلابات فى الأسلحة وتفوقها . والدول تتواجه بالفاظ مثل « التفوق » ؛ « التوازن » ، « التدمير الأكيد » دون تفسير واضح لأهميتها فى مجال التطبيق من الناحية العسكرية وبالذات دون اتفاق على ما تتضمنه سياسيا والهوة التى تفصل بين الخبراء والحكومات تتسع باستمرار .

وباختصار فإن الرعب الذى يحيط بالقوة جعلها مجردة ( معنوية ) لا وزن لها وخادعة والاقتناع يسيطر منذ الآن على السياسة العسكرية . ولكنها تركز بصفة خاصة على مقاييس سيكولوجية بحتة . فهى تبحث عن تغيير اتجاه تفكير الغريم بتحويله عن هدفه ، وذلك بمحاولة تأكيد مخاطر غير مقبولة تواجهه . وعلى ذلك فإن الخديعة التى تتم بجسدية أكثر فائدة من التهديد الحقيقى المبني على أساس والذى يبدو للغريم كأنه خديعة . والمقياس الحقيقى للقوة العسكرية وهو تقدير العدو المحتمل لها . والمعايير السيكولوجية تنافس فى أهميتها المبادئ الاستراتيجية . ومن الممكن أن تتساءل هل كان على الولايات المتحدة حقا إقامة كل هذه الاستعدادات للدفاع ؟ هل هناك فعلا عدو ينوى مهاجمتها ؟ والحقيقة أن مشكلة الأمن القومى لديها كل الفرص لتصبح عاملا هاما من عوامل الشقاق .

وعلى مر التاريخ كان اللجوء الى القوة دائما يسبب خلق سابقة . أما فى القرن العشرين فإن استخدام القوة العسكرية يخلق على العكس ظروفا تحرم استخدامها اللاحق . ومهما كانت نتيجة حرب فيتنام ، فمن الواضح أن الأمريكين سوف يظهرون منذ الآن أقل تسرعا للتورط فى نزاع آخر من هذا النوع . ففائدها كسابقة لا وجود لها اذن .



وبالإضافة الى صعوبة تفسير معنى القوة هناك أيضا مشكلة استخدامها دبلوماسيا . ففي الماضي كان مدى الاستعداد لاستخدامها الحقيقي يظهر أهمية وخطورة المشكلة التي ستواجه بها . ولكن اجراءات من هذا القبيل تصبح أكثر خطورة اذا ما كانت الأسلحة في وضع استعداد ، أو مخفاة في باطن الأرض أو أعماق المحيطات .

وحتى عندما يتعلق الأمر بأسلحة تقليدية فحسب ؛ ويصبح تحديد المعنى الحقيقي لتهديد ذي طبيعة سياسية أكثر تعقيدا ، فبعد أسر « بويلو » استدعت الولايات المتحدة ١٣ ألف جندي احتياطي وأرسلت حاملة طائرات تجاه سواحل كوريا . وهذا الاستدعاء لجنودها الاحتياطيين على أثر تحد من قوة عسكرية من الدرجة الخامسة هل هو إعلان نواياها في التصرف أو كان معالجة لحالة تشتيت كبيرة لقواتها ؟ وإرسال حاملة طائرات هل كان يعد نوعا من الانتقام والردع أو كان الأمر ببساطة موقفا تتخذه من جانبها ؟

وحرب فيتنام تصور مأساة هذه المشكلة . فقد أثارت هبوطا في الحوار ليس فقط داخل الجهاز السياسي في الولايات المتحدة ولكن بين هذا الجهاز وهانوى . فمنذ أكثر من خمسة أعوام لم تستطع الحكومة الأمريكية أن تفسر ما تعنيه بـ « النصر » وقدم الرئيس جونسون عرضا محدودا للمباحثات غير المشروطة ، ولكن القوات الأمريكية ظلت منتشرة كما لو كان هذا العرض غير قائم وظهرت هذه الاستراتيجية عمقها لأنها منفصلة تماما عن السياسة الخارجية .

ولقد كان يجب أن يثير الشكوك التي تلت الحاجة الى عودة المباحثات الخاصة بفرض الرقابة على التسليح وبالأخص الصواريخ الاستراتيجية ؛ ومباحثات من هذا النوع يمكن أن تكون هامة للسلام والأمن العالمي ، ولكن اذا أريد لهذه المباحثات أن تكون فعالة فيجب أولا حل المشاكل التي تعقد تفسير الولايات المتحدة لفهوم سياستها العسكرية فان ظلت عاجزة عن اعطاء تفسير عملي

لمعنى الـ « تفوق » أو الـ « استقرار » ؛ فسوف تنقصها فى هذه اللقاءات المعايير التى ستسمح لها بتقييم النجاح .

وهكذا فمهما كان اختيارها سواء استمرار سباق التسلح أو الحد منه ، فمن الضرورى إعادة النظر اجمالا فى سياستها الخاصة بالأمن ، خاصة وأن عشر سنوات قد مضت منذ آخر تقييم قامت به :

( أ ) تفسير المصلحة الوطنية والأمن القومى للعشر سنوات القادمة .

( ب ) طبيعة القوة العسكرية خلال هذه الفترة .

( ج ) مطابقة القوة العسكرية للنفوذ السياسى .

( د ) الآثار والامكانيات ( عسكرية وسياسيا معا ) التى يحتمل أن تكون نتيجة لآى تصرف .

( هـ ) دراسة استخدام الأسلحة الجديدة المتطورة قبل الصواريخ ذات الرؤوس المتعددة والصواريخ ذات الطبيعة الدفاعية .

( و ) احتمالات الرقابة على الأسلحة بما فيها الاجراءات الخاصة التى تستهدف تخفيض سباق التسلح .

### ٣ - تعدد أقطاب السياسة

#### الطبيعة المتغيرة للتحالف

لا يوجد هناك قطاع سياسى واحد يصور مأساة التوتر الحالى؛ أكثر من مجال التحالفات الموجودة بين تعدد أقطاب السياسة وثنائية القطبين العسكريين ؛ فخلال الخمسة عشر عاما التى تلت الحرب العالمية الثانية ، ساوت الولايات المتحدة بين الأمن والمواثيق ؛ فقد أقامت شبكة عالمية من التعهدات على أساس افتراض اقناع المعتدى ،

وذلك بتجميع أقصى عدد من القوى ضده . على أن وسيلة الأحلاف لم تسر سيرا طبيعيا تماما باستثناء حلف الـ « ناتو » والحقيقة انه لكي يكون التحالف فعالا فانه يجب أن يشتمل على أربعة شروط :

١ - أن يكون له هدف مشترك ؛ عادة دفاعي ، ضد خطر مشترك .

٢ - درجة كافية من التوافق السياسي لتفسير « حالة الحرب » .

٣- وسائل فنية للتعاون في مجال عمل مشترك .

٤ - توقيع عقوبة في حالة عدم التعاون بمعنى امكانية رفض تقديم المساعدة لحليف لا يتعاون ، والا اعتقد الجميع أن مساعدتهم واجبة دون التزام مماثل .

وهذه الشروط لم تتوفر في الأحلاف التي أنشأتها الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية ، فليس هناك اتفاق على تفسير معنى الخطر في منظمة حلف جنوب شرق آسيا أو منظمة حلف آسيا الوسطى ؛ وأمثلة ذلك أن باكستان رغبت في الحصول على أسلحة أمريكية لا بسبب تهديد الاتحاد السوفيتي لها ؛ ولكن لتقوية دفاعاتها ضد الهند . كما أن أعضاء حلف بغداد من الدول العربية كانوا ينظرون الى اسرائيل باعتبارها العدو وليس الى الاتحاد السوفيتي ، والواقع أن هؤلاء الحلفاء لم يتمكنوا من وضع سياسة موحدة بالنسبة للسلام والحرب لغياب المفهوم المشترك لمصالحهم أو حتى اذا كانوا قد استطاعوا ، فإن هذه السياسة كانت ستولد ميتة حيث تنقصهم الوسائل الفنية اللازمة لتطبيقها . كما أن غالبيتهم افتقدت الرغبة في التعاون المتبادل .

ولذلك فإن معاهدة « حلف بغداد » ولدت في حالة احتضار كأداة للعمل المشترك . وحيث شعر هؤلاء الحلفاء أن الولايات المتحدة مضطرة الى مساعدتهم والدفاع عنهم فقد اقتنعوا بأن في امكانهم رفض التعاون معها .

أما حلف شمال الأطلسي فيختلف ، اذ توحدت أمريكا مع بلاد لها تقاليدھا ونظمھا المشابهة لنظمھا . وأمكن مثلا تطبيق وسائل عسكرية مشابهة خصوصا في المجال العسكري . وهكذا ظل حلف شمال الأطلسي خلال الخمسة عشر عاما الأولى من حياته ؛ مؤسسة ديناميكية وخصيية . ومع ذلك فقد واجهته مصاعب ومشاكل تتصل بضرورة تأقلمه مع ظهور تعدد أقطاب السياسة في السنوات الأخيرة .

وعند انشاء حلف الأطلسي عام ١٩٤٩ ، كان الأوروبيون يتخفون من عاملين كبيرين هما : هجوم سوفيتي محتمل وقريب ، واحتمال سحب القوات الأمريكية . وفي نهاية عام ١٩٦٠ ، تبدد شبح الهجوم السوفيتي وحتى التدخل السوفيتي في تشيكوسلوفاكيا لم يثر سوى قلق مؤقت ، من احتمال حدوث عدوان عسكري . والواقع أن انقضاء عشرين عاما على تواجد القوات الأمريكية في أوروبا ومساهمتها الفعالة في خطط الأطلسي هو الذي خفف من تخوف الأوروبيين من احتمال زهد أمريكا في معالجة مشاكلهم .

ولقد تجلى الشعور بالخوف خلال الأعوام الأخيرة ، في المناطق التي سادها الاضطراب على أن الأمر الذي يدعو الى السخرية أن الأوروبيين كانوا يطالبون في الخمسينات أن تساهم الولايات المتحدة في آسيا والشرق الأوسط لحماية ما كانوا يدعونه بالحرية . فلما انقلبت الآية اليوم وطالبت أمريكا أوروبا بتوحيد جهودها فان أوروبا أصمت أذنانها ذلك أنهم لا يعتقدون أن هناك خطرا على مصالحهم عندما تتورط أمريكا خارج قارتهم .

وترجع هذه الظاهرة الى ازدياد قوة أوروبا الاقتصادية . فعند نهاية الحرب العالمية الثانية كانت أوروبا تعتمد على الولايات المتحدة اقتصاديا وكذلك بالنسبة لأمنها واستقرارها السياسي وحمايتها عسكريا .

وأوروبا تشعر بحاجتها الى الوحدة لكي تقوم بدور فعال في المستقبل ، الا أن هذه الحاجة لم تبلور بعد الى حقيقة بسبب

المشاكل الداخلية لكل دولة . فالطريق الى الوحدة الأوروبية مسدود ، والمشاكل الداخلية لكل دول أوروبا تثير اهتمام قادتها أكثر مما تثيرهم وحدة أوروبا لمواجهة أى اعتداء بدفاع مشترك . وكانت النتيجة انفعال عام ضد أمريكا .

وتتعدد الأمور كلما ازدادت قوة الاتحاد السوفييتى النووية، وقد أثر ذلك على حلف شمال الأطلسى بعمق . فكلما ازدادت مخاطر حرب نووية قل الاعتقاد فى امكانية أن تكون هناك فعالية للضمانات المعتادة من جانب احدى الدول . وفى الماضى لم تكن دولة لتردد فى المشاركة الايجابية الكاملة ، ذلك لأنها كانت تقدر أن انضمامها لعمل مشترك بجانب حليف لها سوف يكلفها أقل مما لو امتنعت . ولم يعد ذلك هو الحال . ففى تصريحات وزير الدفاع الأخيرة ورد تقدير لرقم الموتى فى حالة حدوث حرب نووية وهذا الرقم يتراوح بين ٤٠ الى ١٠٠ مليون ؛ وعلى أية حال فإن هذا الرقم لا يمكن الا أن يزداد احتمالا وسوف يكون من الصعب أن نثبت أن هناك أخطر وأقسى من التدمير لأكثر من نصف المجتمع الأمريكى فى بضعة أيام . وكلما ارتكز حلف الأطلسى على نوع من الحرب الاستراتيجية النووية لصدد كل أشكال العدوان ، كلما قل ضمانه احتمالا .

ولقد ساهم الشعور بالتهديد النووى فى اضعاف العلاقات بين الحلفاء .

ولم تستطع الولايات المتحدة أن تتصور مسبقا رد فعل مباحثاتها مع الاتحاد السوفييتى للمحد من استخدام الأسلحة الذرية لدى حلفائها فقد رعوها فيها بادرة أو مقدمة لاتفاق أوسع حيث تعالج مصالحهم وتتقرر مصائرهم دون مشاركة من جانبهم . وازدادت عوامل التوتر مع حلفاء أمريكا بسبب موقفها المبهم تجاه أحداث تشيكوسلوفاكيا . وعلى الرغم من أن العلاقات داخل حلف الأطلسى تبدو طبيعية الا أن الحلف يمر بلا شك بأزمة حادة ، ويعتقد الأوروبيون أنه عندما تتحدث الولايات المتحدة عن وحدة أوروبا فإنها تريد أن يتحملوا عبئا وليس بهدف الوحدة نفسه . فمنذ عام ١٩٦٠ لم يعد الأمن هو كل شيء ، فمن أزمة برلين حتى

أزمة تشيكوسلوفاكيا ، فانه كان من نتيجة كل أزمة اللجوء الى تقوية حلف شمال الأطلسي عسكريا فقط . وها هو الاضطراب يزداد بسبب عدم تأييد أمريكا لوحدة أوروبا سياسيا . ولسوف تكون مهمة الولايات المتحدة اعتبارا من ١٩٧٠ اقامة هذه الوحدة .

وليس معقولا أن مصير أوروبا الغربية ؛ هذا القطاع الهام ، أن تتخذ بشأنه القرارات على بعد خمسة آلاف كيلو متر منه ؛ كما أنه ليس من المعقول أو الطبيعي أن تخضع سياسة حلف الأطلسي لمقاييس أمريكية . ويجب أن تكون هذه الوحدة نابعة من مقاييس موحدة ونظم حكم جديدة خلال العشر السنوات المقبلة .

ولا تعطى عملية توزيع المهام الاثارة المنشودة اذ أن هذا التوزيع لا يكون مثمرا لمجرد أنه توزيع عادل بل لا بد أن تكون الأعباء المترتبة عليه لازمة وضرورية . فالدولة تتحمل مسئولياتها عندما يكون هناك شعور بأن ذلك لازم لبقائها هي ذاتها . ويجب أن تستهدف مساهمة الولايات المتحدة وتتركز على مشاكل قطاع الأطلسي وليس العالم كله . ويجب أن يكون هناك وضوح في تحديد تحليل الوضع الدولي بالنسبة لأوروبا على الأقل في النطاق الذي يهمها ؛ ويجب أن يدرك الجميع أن الولايات المتحدة لا تستطيع وحدها تحمل كل العبء لكي لا تبدو وكأنها تستهدف خنق كل رغبة أوروبية في تقرير المصير .

ولقد ازدادت تصرفات أمريكا التي قامت بها دون استشارة حلفائها من القلق لدى هؤلاء وضخمت المشاكل التي تواجهها الدول التي أعلنت مساندتها لوجهة النظر الأمريكية ( والتقدم الفني الأمريكي ليس سوى عامل من عوامل ابتعاد حلفائها الأوروبيين لأن نجاح أى تحالف يجب أن يكون على أساس ابداء الرأى فى الموضوع وهم لا يستطيعون ذلك لأنهم ليسوا على مستواها الفني . ) والمشكلة حادة بالنسبة للأمريكيين . اذ عليهم الاهتمام بمشاكل كل المناطق غير الشيوعية وأمنها وحمايتها . ويبدو من كل ما سبق أنه ليس هناك حل بالنسبة لأمريكا وكذلك لأوروبا الا بوحدة أوروبا حيث فيها العلاج . وأساسا فان هذه المشكلة أوروبية

أولا . ولكن يجب أن تكون أمريكا حذرة إذ انها عقدت المشكلة بدلا من حلها وذلك عند ما تبنت مباشرة ضرورة دخول انجلترا في السوق الأوروبية المشتركة .

وخلال العشر سنوات القادمة لن يكون في استطاعتها أن تقوم بتسوية مشاكل الاطلنطي بذاتها فقط . ويجب أن تتقبله أولا مع المشاكل الأساسية حتى ولو كان ذلك على حساب الاختلاف على المشاكل الثانوية ؛ ويجب ألا تنخدع بأنها تستطيع فهم مشاكل أوروبا أفضل مما يفهمها أهلها .

وباختصار فإن العلاقات الأمريكية بأوروبا سترتكز على مصالح أكثر مما تركز على التزامات نظرية بحتة . ومنذ الآن يجب أن تكون القيادة العليا لحلف الاطلنطي الأوروبي . ويجب أن ندرك أن الاتفاقات العسكرية لا تكفي ، فليس هناك حاكم يمكنه أن ينذر بلده لكارثة تنفيذاً للالتزام شرعى ولكن هذا الحاكم سوف يتحرك اذا آمن بأن هناك رباطا سياسيا لمصير بلده عند المساهمة مع حلفائه .

وأى تقارب بين حلف الاطلنطي وحلف وارسو سوف يكون من نتائجه اثاره خوف أوروبا الغربية من حدوث تحالف أمريكى سوفىيى . وأى تحسين للعلاقات بين بلاد أوروبا الشرقية وأوروبا الغربية يجب أن يأتى من أوروبا نفسها مع بقاء الولايات المتحدة فى موقف التحفظ . ولن يتأتى ذلك الا بتوحد وجهات النظر الأساسية ، ومباحثات أكثر فعالية مما يحدث حاليا ، ومرونة أكثر فى الوسائل المستخدمة ، ومساهمة أكثر ايجابية مما يحدث الآن .

وفى الواقع فإن أحداث تشيكوسلوفاكيا أثبتت وأظهرت أن الاتحاد السوفىيى ليس مستعدا لأن يذهب بعيدا فى طريق استقلال أوروبا الشرقية ؛ ولكن ربما لن يكون الكرملين مستعدا لاستخدام القوة العسكرية أساسا ضد حلفائه كما حدث خلال فترة تقل عن خمسة عشر عاما ؛ وعلى أى حال فخارج أوروبا ؛ من المحتمل أن يكون هناك اختلاف فى الآراء ذلك لأن لأوروبا الآن

أهدافها • واعتراف أمريكا بوحدة واستقلال أوروبا سيجعل دولها تقبل حرية العمل الأمريكي في المناطق التي لا تهتم الأوروبيين لأسباب معقولة •

وليس هناك ما يحول دون تطوير الولايات المتحدة اجتماعيا بصورة معبرة • اذ يجب على كل الدول الحديثة أن تحل مشاكل الحكم ؛ والمشاكل الأخرى الاجتماعية الهامة • ويمكن تحقيق النجاح اذا ما تضافرت جهود بلاد حلف الأطلسي للعمل في هذا المجال على مستوى الحكومات •

ولقد حان الوقت لكي تقوم الدول التي تقع على ساحل الأطلسي ، بمعالجة مشاكل مثل :

١ - ما هي الأدوار المتعلقة بأوروبا والولايات المتحدة في الاتصالات بين الشرق والغرب •

٢ - هل يمكن أن تهتم أوروبا الغربية بالقيام بدورها الأساسي بالنسبة لأوروبا الشرقية بينما تقوم الولايات المتحدة بهذا الدور بالنسبة للاتحاد السوفييتي •

٣ - ما هي أشكال الاستشارات التي تتطلبها مثل هذه التنظيمات •

٤ - في أي قطاع من العالم يمكن القيام بعمل مشترك وأين يمكن اتخاذ مواقف سياسية مختلفة • وكيف يمكن لأمريكا وحلفائها الاتفاق على مثل هذه المواقف المتعارضة ؟

وبهذه الطريقة يمكن البدء في معالجة المشاكل الأساسية للعالم المتعدد الأقطاب ، وكذا الاتفاق على درجة الوحدة المطلوبة والمرجوة ، وما هو المدى الذي يمكن أن يصل اليه الخلاف ؟

ويذكر « كيسنجر » أن الرد على مثل هذه الأسئلة بالحسم داخل مجتمع جماعي أمر مستحيل • أما في صدد العلاقات الأطلسية فان مهمة الولايات المتحدة الأساسية سوف تكون مطابقة لضرورات التكامل مع ضرورات الاستقلال والوحدة •



## ٤ - ثنائية الأقطاب وتعددتها . المشكلة الاحتمالية

ان أخطر مشاكل السياسة الأمريكية فى الأعوام المقبلة سوف تكون ذات طبيعة فلسفية اذ سيكون عليها أن تحدد تفسيراً للدلول النظام فى عالم يتجاذبه قطبان من القوى العسكرية ولكنه متعدد الأقطاب سياسياً .

ولن يكون ذلك سهلاً بالنسبة للأمريكيين الذين تربوا فى تقاليد السياسة الخارجية الأمريكية ذلك ان المجتمع السياسى الأمريكى لم يكن يعرف - حتى قبل ظهور المشكلة العنصرية - شيئاً عن صراع الطبقات . وأصبحت الواقعية والاقتناع والمرونة التى تسود العلاقات الدولية والنفور من التفكير فى نظام الحكم والايمان فى الحلول الحاسمة هى السمات البارزة فيه . ولكن المأساة التى يتعرض لها عصرنا هى عدم وجود حلول كاملة ومشاكلنا الأخطر تتعلق بالتوازن لا المادى (الطبيعى) ولكن السيكولوجى والمعنوى . والصورة التى سيكون عليها المستقبل هى التى ستحدد فى النهاية المعتقدات بشأن القوى الطبيعية .

## ١ - الامم الحديثة وشرعية السياسة

تعرض هذه المشكلة بصفة خاصة للامم الجديدة ولسوف يقارن مؤرخو الفد الاضطراب والحيرة الحالية لدى هذه الامم بالانتفاضات (النهضات) الدينية فى الماضى . فالثقافات التى ظلت نائمة خلال قرون بدأت اليوم تشعر بيقظة سياسية والمناطق التى كانت تشعر فى الماضى بأن احتلالها أمر طبيعى تناضل فى سبيل استقلالها . ولكن هذه القومية الوطنية غريبة ، فهى ليست كما فى أوروبا . وفى افريقيا على سبيل المثال نجد أن الحدود التى رسمها الاستعمار وحدة اللغة أو القبائل تعتبر مشاكل أساسية تواجه السلطة السياسية .

وليس غريباً أنه في الفترة منذ أزمة برلين حتى غزو تشيكوسلوفاكيا نجد أن التهديدات الأساسية للسلام جاءت من مناطق في سبيلها الى التنمية . وكان الضعف الداخلى هو المشجع للتدخلات الاجنبية ، فحكومات هذه الامم شعورها قليل بمسئوليتها فيما يختص بالتوازن الدولى . والمنافسة بين القوى النووية تقدم لها فرصاً كثيرة للتعنت .

وبرغم ضعف هذه الدول من الناحية الطبيعية الا أن ظهورها في حد ذاته يؤثر في التوازن الدولى بلاشك .

ومعظم هذه الدول الجديدة تقاسى من نزعة ثورية منحرفة وكل ثورة يتبعها فوضى عميقة . والرغبة في البناء لا تثير اهتمامها بعد ما يثيره النضال في سبيل الحرية فسوف يضطرون ان عاجلاً أو آجلاً الى خلق قوة محركة تشييد أهدافاً على أنقاض الأحقاد السابقة من القوى الاستعمارية وترى أن أى دولة تنشأ في ظل نظام ثورى اجتماعى تعتبر المعارضة وكأنها خيانة . وهناك كثير من المآسى الدينية وأحياناً الاجتماعية تمزق شمل الدول الحديثة وتعد بالنسبة لها مسألة حياة أو موت وعندما تخضع التعهدات السياسية لاتجاهات عنصرية أو دينية أو قبلية يزول كل تحفظ وتأخذ النزعات الداخلية طابع مظهر الحرب الأهلية . وعندما يمارس السلطة التقليدية شخص أو تكون ذات طابع اقطاعى فإن المشكلة تنحصر في أضفاء الصفة الشرعية على النظام السياسى .

ولقد احتاج هذا التطور الى قرون في أوروبا . وعلى الدول الحديثة أن تتجزء خلال عشرات من السنين ، لذلك كانت الظروف مختلفة في هذه البلدان وهى أقل ملاءمة من الظروف التى سادت تاريخ أوروبا . فهى ظروف خاضعة للضغط الخارجى دون أن يكون لها ميل الى اللجوء الى المغامرات الخسارية لتوطيد الكيان الداخلى والى عدم توافر نظم الحكم مما يزيد من تعقيد الحالة الدولية .

ان التدخل الأمريكى فى جهود هذه الامم الجديدة لاضفاء الصفة الشرعية يجب أن يعاد النظر فيه بصورة جذرية وكان الظن

المساند أن التنظيم السياسى سيتبعه تلقائيا الازدهار الاقتصادى ،  
وسيطبق شكل وصورة الديمقراطية الدستورية •

ففى جميع البلدان المتقدمة نجد أن الاستقرار السياسى  
لم يستتبعه التصنيع وانما أوجده وحركه ، وفى الواقع ، مهما كان  
نوع الحكم سواء أكان شعبيا أم دكتاتوريا ، فالذى تعهد بتصنيع  
البلاد وجد نفسه مضطرا لذلك أكثر مما كان يدافع التغيير الجذرى •

وكذلك فإن الديمقراطية ليست نتيجة طبيعية للفرصة •  
ولم يكن التصنيع فى أوروبا أقسوى من عوامل أخرى ، كالدين  
وكرامة الانسان ، والتقاليد العريقة للعدالة والروح المسيحية  
وظهور البورجوازية وارتقاؤها • ولكنهما كنا متوازيين ، ولو تخلف  
أحدهما فإن التطور الغربى كان سيتخذ طريقا آخر مختلفا •

ولهذا السبب لم تستطع الشيوعية أن يكون لها جذور فى  
البلاد الصناعية بالغرب • وإذا كانت قد حققت نجاحا فى المجتمعات  
الساخرة فى طريق الى التطور (النامية) فإن ذلك لم يكن بطريق  
الصدفة • فإن التصنيع فى مختلف مراحله الاولى يضاعف من  
الانقلابات •

وفى عصر لم تعد فيه مبادئ اللامبالاة مقبولة ، فإن الشيوعية  
قادرة على اكساب الانظمة الانقلابية نوعا من الشرعية والتعالم  
الليتينىة تجذب المزيد من شرعية السلطة • ففى الدول الناشئة نجد  
أن القادة هم من الثوار القدماء المنادين بالتغييرات الاجتماعية  
وساعدتهم ذلك على التأييد الذى لاقوه خلال نضالهم فى سبيل  
الاستقلال •

ومن سخريه القدر أن الماركسية ، وهى ممارسة للعقيدة  
المادية ليست مقبولة الا حيث لا وجود لها فى بعض البلاد الجديدة  
عن طريق المعارضة فى الديمقراطيات المتطورة جدا • أن مثاليتها  
وليست نظرياتها هى التى تغرى وتجذب • ولم تستطع فلسفتها أن  
تلهم الجيل الجديد فى البلاد الشيوعية التى تظهر فيها البيروقراطية  
بصورة واضحة •

والولايات المتحدة التي تمارس أيديولوجية نموزجية تفشل دائما في نشر القيم الديمقراطية لأن هذه تخضع في جزء كبير منها لعوامل اقتصادية . انها تستطيع معالجة المشاكل الفنية ولكنها أثبتت عجزها عن المساهمة في خلق جو سياسى ومعنوى . وفلسفتها تهيمى وسيلة للتغيير ولكن فحوى هذا التغيير فقير .

ومشكلة الشرعية السياسية هي مفتاح الاستقرار في المناطق التي يعيش فيها ثلثا سكان العالم . واقامة نظم داخلية راسخة وثابتة في الدول الناشئة ، لن يؤدي آليا الى قيام شكل الدولة . ولكن قيام الدولة مستحيل بدون ذلك . ويجب أن تتضمن السياسة الأمريكية ادراكا وتفهما لما نسميه الشرعية السياسية . ففي عصر المواصلات السريعة لا يمكننا أن ندعى بأن مصير ثلثي سكان العالم امر لا يهمنا الا قليلا ، ولا يهمنا ابدا . وذلك ليس معناه ادخال نظمنا الى هذه البلاد وأكثر من ذلك ليس معناه أن نفرض ذلك عليها . ويجب أن نكف من أن نصور لهم أن هذه القضية هي الوسيلة لوقف انتشار الشيوعية . ويجب أن يكون هدفنا الوصول الى نقطة يستطيع عالمنا بفضلها أن يبنى بدلا من أن يدمر .

وعدم تحديثنا للثورات الكبرى في عصرنا يعنى أننا سنترك انفسنا عرضة لتيارها يجرفنا ان لم يكن فعليا فعلى الأقل نفسيا ، وبالفعل فان بعض الحركات تصور رؤساء الدول الجديدة التي يسود فيها القمع على أنهم أبطال .

وهذه هي مشكلة أخرى اضافية أمام عالمنا هذا بقطبيه العسكريين وأقطابه السياسية المتعددة ، فبجانب توازن القوى الطبيعية ، يوجد توازن سيكولوجى ، مركّز على أساس القيم والأيدولوجيات .

## ٢ - مشكلة نوايا السوفييت

من أصعب الأمور على الأمريكيين الاعتراف بالحقيقة التي تؤكد أن جوهر النزاع الأمريكي السوفيتي لا يزال في العصر الذري تماما بلا فارق عما كان عليه في الماضي ، فلا تزال تصرفات الاتحاد السوفيتي وتصريحاته العلنية تتسم بروح العداء للولايات المتحدة الأمريكية . وذلك رغم ما يفرضه العصر الذري على الجانبين من ضرورة التعاون والحد من الخلافات .

والحقيقة أن العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي - تكتنف الجانب العسكري منها مصاعب جمة - كما وأن خلافا جوهريا يسيطر على العلاقات السياسية ، وأساس هذا الخلاف هو فكرة السلام ذاتها ، هذه الفكرة التي تدور حولها الآراء حول الوضع الطبيعي للإنسان وعلاقته بالتحرك الذاتي للقوى الاقتصادية .

وبالنسبة لنوايا السوفيت نجدهم ينقسمون إلى فريقين : «المتشددين» و «اللينينيين» ، ومهما كانت خلافاتهم الفرعية إلا أن الولايات المتحدة تضع نصب عينها الرغبة في مزيد من التفاهم مع الاتحاد السوفيتي .

وينقسم الأمريكيون أيضا إلى موقف السوفييت إلى (صقور وحائم) والخلاف بينهم خلاف حول الموقف في الوقت الحاضر ، فالصقور يؤمنون بأن موقف السوفييت لن يتغير إلا في المستقبل ؛ وليس في الوقت الحاضر ، بينما الحائم يرون أن السوفييت قد غيروا موقفهم فعلا .

وعلى هذا يرى (الصقور) عقم أي محاولات للتباحث بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، بينما كان (الحائم) يرون - قبل تفجر الموقف في تشيكوسلوفاكيا - أن السوفييت قد خطوا نحو السلام ، وأنهم يعملون على تخفيف حدة الحرب الباردة ولم يعد

أمام الجانبين إلا بعض الخطوات التي يجب الاقدام عليها قبل  
التفاوض .

والتباين بين وجهتي نظر الأمريكيتين هو الذى ينعكس على  
خط سير السياسة الأمريكية وهذا التباين هو الذى ظهر انعكاسه  
لدى النقاد اليساريين الأمريكيين لدى تقييمهم لكل من « ماوتسى  
تونج » و « كاسترو » و « هوشى منه » من الخصوم مما بلغ بالبعض  
من هؤلاء النقاد أن يقرر أن بعض الخصوم على صواب، وهم لا يدرون  
أن فيما يقولون به معادة للمصالح الأمريكية ذاتها - وعلى عكس  
هؤلاء النقاد الأمريكيين اليساريين يفكر بعض النقاد الأمريكيين  
اليمينيين : اذ يضعون كل من يعادى الولايات المتحدة فى صف  
الأشرار ، وقد تجلّى ذلك لدى تعرضهم لتحليل المواقف ازاء مسألتى  
برلين وفيتنام ، فقد كان المؤتمر الأساسى لاهتمامهم هو الجلوس الى  
مائدة المؤتمر ، وكان ذلك يطفى على الاعتبارات الموضوعية أى يطفى  
على جوهر القضية ذاتها ، ولعل أبرز مثال لذلك ما يجرى من  
مناقشة نوايا السوفييت الى درجة تضيق فى لجتها أو تنسى الأهداف  
الأمريكية .

ولا شك أنه من الأوليات التى يجب ادراكها ما تنسم به الحالة  
الداخلية فى الاتحاد السوفييتى وما تنسم به السياسة الخارجية  
السوفييتية من مجانبة الواقعية - وزعم اتفاق الولايات المتحدة  
والاتحاد السوفييتى على رفض فكرة الحرب النووية نظرا لمخاطرها  
إلا أن هذه الحقيقة لم تستطع أن تؤدى بحال من الأحوال الى تفاهم  
وثيق بين البلدين - ورغم أن الجيل الحالى من القادة السوفييت  
تنقصهم الديناميكية الأيدولوجية التى امتاز بها أسلافهم الثوريون،  
إلا أنهم على قدر من المعرفة العسكرية بما لم يسبق له مثيل فى  
بلادهم - وهنا لا يجوز اغفال ما تنسم به الأوضاع الداخلية من  
بيروقراطية وما يتعرض له الحكام من ضغط المستهلكين السوفييت،  
إلا أن هذا لا يمنع من القول بأن الاتحاد السوفييتى يملك اقتصادا  
حدثا فى حالة ازدهار ونمو .

وإذا كان بعض الحكام السوفييت قد اكتسبوا نظرة واقعية

الا أن هذه النظرة لا تزال معقدة ومتشابكة ، فان الحزب الشيوعى بعد أن سيطر على مقاليد الأمور فى البلاد لم يلبث حتى أدرك صعوبة الموقف الذى يحيط به من ناحية تيسير الأداة الحاكمة ، وإدارة اقتصاد البلاد وتوجيهه ، وقد أدى ذلك نتيجة عكسية فان الحزب الشيوعى حتى يجد مبررا لوجوده واحتفاظه بالسلطة كان عليه أن يقوم ببعض مغامرات خارجية وأن يظهر فى هذه المغامرات كفاية ومقدرة ويقظة ، ولعل ذلك يفسر مواقف الاتحاد السوفييتى إزاء الاضطرابات القائمة الآن فى أماكن شتى من العالم .

ورغم أنه ليس من أهداف هذا الكتاب الدخول فى تفاصيل المشكلات الداخلية للنظام الشيوعى ، الا أنه يجدر التساؤل عن الأسباب التى أدت الى اخفاق كل محاولات التفاهم مع الاتحاد السوفييتى . لقد مر النظام الشيوعى بخمسين عاما تمثل كل عشرة أعوام منها مرحلة متميزة من مراحل تطور الفكرة الشيوعية ، ولقد رحب الغرب بال عشرة أعوام الأخيرة أملا منه أن تكون فاتحة عهد جديد من الوفاق والتفاهم ، ولكن على غير انتظار كانت نهاية هذه المرحلة عودة الى التشدد . وهكذا لم يمكن اصلاح الأمور نتيجة خلط المفكرين الأمريكين بين المظهر والجوهر واكتفائهم فى كثير من الأوقات بما يطرأ من تغير طفيف فى اللهجة السوفييتية وترتيبهم النتائج على ذلك التغير ، بينما استفاد السوفييت من هذا التغير الذى لم يكن سوى وسيلة لتحذير الغرب . وقد ظهرت انعكاسات هذا الوضع على الموقف فى الشرق الأوسط وفيما طرأ من أحداث فى تشيكوسلوفاكيا .

ولقد ظهر بعض الغربيين بمظهر المتسرع إزاء الأحداث، إذ سارعوا لدى الغزو السوفييتى لتشيكوسلوفاكيا، سارعوا بالتصريح بأن هذا الغزو لن يؤثر على امكانيات التفاهم ، ولا شك أن هذا الموقف وكذلك موقف هؤلاء الذين كانوا يتطلعون الى مستوى أعلى للقاءات ، كل هذا لا يخدم قضية السلام . وهكذا يستخدم الاتحاد السوفييتى لكل مباحثات أو مفاوضات أسلوبا له يخفف به من

شكوك الغرب ويحذره ازامه وهو لا يهدف فى واقع الامر حل المشكلات المتجمدة أو ازالة شبح الحرب النووية .

ولدى مناقشة نوايا السوفييت فاننا نلمس من واقع ما يدور من مناقشات مدى الشكوك والغموض اللذين يكتنفان هذه النوايا بحيث لا يمكن الاستناد الى تلك النوايا فى الوقت الذى تجدر الاشارة الى أن السلام لا يمكن أن يتحقق نتيجة تسوية كبرى وأحدة، بل هو نهاية مسيرة دبلوماسية طويلة لا يجوز الخلط فيها بين السياسة الخارجية والمعالجة النفسية بل يجب وضع المعايير المجردة التى تسمح بتقدير الأسس والدعائم السياسية لنظام عالمي .

وان ما يساور الولايات المتحدة من شكوك ازاء النوايا السوفييتية يعتبر تفسيراً للزهو الذى يتسم به الأمريكيون فى أوقات التفاهم ، ويعتبر أيضاً تفسيراً للفرع الذى لا يستند الى مبررات فى أوقات الأزمات . وعلى ذلك تعتبر كل لهجة هادئة اشارة الى السلام ، وكل لهجة عنيفة نذيراً بالتوتر ، وذلك يؤدى الى ردود فعل عكسية محورها تصرفات السوفييت الذين كثيراً ما عدلوا من مواقفهم بطريقة مفاجئة تقلق الغرب وتؤدى به الى الارتباك .

ويقول المؤلف انه كتب هذه السطور ابان غمرة الغزو السوفييتى لتشيكوسلوفاكيا وكلما بعد الأمل فى احتمال التفاهم مع السوفييت ، ازدادت أهمية هذا التفاهم لدى الولايات المتحدة الأمريكية . وهنا يجدر بنا اذا رغبتنا فى عدم تكرار أخطاء الماضى فيجب التعمق فى التفكير فى ماهية هذا الماضى وتلك الأخطاء ، ويجب هنا الا يكون ثمة خلط بين تغيير اللهجة والتغير الحقيقى الجوهرى ، ويجب تفادى الوقوع فى الخديعة نتيجة تفاهم قائم ، وأنه من المستحيل حل مشكلات التدخل فى العالم الثالث أو الحد من التسلم اذا لم ندرك بصورة موضوعية حقيقة الالفاظ والعبارات التى تستخدم لدى الحديث عن السلام وعن اقامة نظام عالمي بناء .



## ٥ - تفسير مفهوم « المصلحة الوطنية الأمريكية » :

ان الهدف الرئيسى لمن يقوم بعملية التحليل السياسى ورسم السياسة الخارجية هو الوصول الى تحليل سليم للمجتمع الدولى ، ثم الاتفاق على المفاهيم التى تشارك الولايات المتحدة فى ضوء مآثضه من معايير محددة من أجل المساهمة فى اقامة مجتمع دولى مستقر .

ومما لا شك فيه أن ثمة نظم دولية لا يقرها رؤساء الدول الكبرى ، وأن مجرد النوايا الحسنة لدى هؤلاء الرؤساء لا تكفى ، أى أن الإبقاء على هذه النظم فيه اخلال بالتوازن الدولى ، والدليل الواضح على ذلك - بعد استبعاد الاتحاد السوفيتى - هو الصين الشيوعية ، فانه باستقراء التاريخ يمكن القول بأن الصين عندما كانت قوية كان من أمانها القومية دائما أن تبسط سلطانها على جيرانها ، هذا بغض النظر عن اعتناقها للشيوعية أم سواها من الأيديولوجيات ، الأمر الذى يمكن القول معه بأن الصين تنقصها التجربة للتعامل مع الدول على قدم المساواة ، اذ كانت الصين دائما اما خاضعة لغيرها ومتسلطة على غيرها .

والأمر يقتضى تحديدا معينا لمفهوم ( المصالح الخارجية الأساسية ) بوصفها المحور الذى تدور حوله السياسة الخارجية ، ويجب أن يتحرى هذا التحديد اعتبارات الواقعية فلا يسير وراء الخيالات من الأفكار التى منها القول بأن (الأمم الأخرى لها مصالح وأن علينا مسئوليات ) والتى منها أن ( هذه الأمم تبحث عن توازن القوى ونحن نبحث عن التزامات السلام الشرعية وأن لدينا ميل لتقديم جزء من هذه الالتزامات وذلك كضمان للثقة ) والتى منها ما دعا اليه دين راسك وزير الخارجية ( نحن ليس لدينا نزاعات ومشكلات مع السوفييت وان كل نزاعاتنا هى نزاعات ومشكلات الآخرين ) .

ان مثل هذه الأفكار الخيالية تزيد الأمر صعوبة وتصنع المصاعب ازاء محاولة تحديد مفاهيم واضحة لدورنا الدولى ،

ولا شك أن هذا الوضع يحول دون أن تربط بلاد العالم الثالث سياستها بالولايات المتحدة وهي آمنة .

ان ادراكا ومفهوما عاقلا ومتوازنا لمصالح الولايات المتحدة في العالم يجب أن يأخذ في حسابه بقدر الامكان الآمال العامة في العالم كله والتي تنو الى الاستقرار الى التطور السلمى ، وهنا يجب أن نحدد :

١ - ما الذى تمليه علينا مصلحتنا ؟

٢ - ما الذى يجب أن نحققه مما ورد في البند السابق ؟

وتكتنف الصعوبات محاولة الرد على السؤال الأول بسبب شعارات نردها ولا نعنيها مثل ( وجوب مقاومة العدوان أينما كان ) ومثل ( ان السلام لا يتجزأ ) وقد أدى بنا ذلك الى أننا عارضنا التغييرات في بعض الدول وعارضنا كذلك الأسلوب الذى سلكته هذه الدول من أجل هذه التغييرات .

وحقيقة الامر انه من الصعب تحديد (المصلحة الحيوية) حتى يمكن الدفاع عنها بعد ذلك ، وقد أدى ذلك الى أن تبدو أهدافنا مشوشة مما ترتب عليه أعباء كثيرة منها مضاعفة التعهدات والمصارعة فى أحيان كثيرة الى الاعلان عن العزم فى التدخل المحتمل فى الوقت المناسب فى حالة وجود مصلحة أمريكية أو المساس بهذه المصلحة ، ثم التحول عن هذا العزم تدريجيا بدرجة تضعف منه ومن فعاليته .

ويؤكد ما سبق ما جاء فى مذكرة لوزارة الخارجية الأمريكية عن معانى ( التوازن ) وذلك فى سنة ١٩٤٩ . لدى التعرض لحلف الاطلنطى ( وهذه المعاهدة تفرض على الاطراف المعنية الدفاع عن الاهداف والمبادئ التى تنادى بها الأمم المتحدة من حريات وتراث وحضارة ودفاع عن نظم الأعضاء ومؤسساتهم الحرة القائمة على مبادئ الديمقراطية والحرية الفردية وعلى أساس من القانون . وتفرض عليهم المعاهدة اتخاذ كل ما يلزم من أجل الدفاع عن السلام

والأمن . وهذه المعاهدة ليست موجهة ضد أحد ، وهي ليست موجهة الا ضد العدوان ، وهي لا تستهدف التأثير في توازن يغير من ميزان القوى بل لتقوية مبدأ التوازن ) .

ولاشك أن مثالية المبادئ السالفة كان جديرا بها أن تقرن بالوسيلة التي تكفل لها التطبيق العملي أي أن تعيد الحكومة الأمريكية النظر في سياستها وأن تقيم ارتباطا بين تعهداتها ومصالحها أو بين التزاماتها وأهدافها ، وذلك أسوة ببريطانيا - قديما - التي كانت لا تتردد في الاعلان عن مفهومها الواضح للمصلحة البريطانية والتي كانت تتركز في منع أي سيطرة على القارة الأوروبية ، حتى ولو قامت بهذه السيطرة دولة صديقة ، والتي كانت تتردد في اعلان مفهومها عن ( السيادة على البحار ) .

ومن المعروف أنه من الصعب تحديد هذه الأهداف وبالتالي تحديد أسلوب معالجة العلاقات الخارجية الأمريكية .

ولقد ازدادت الحالة تعقيدا في نهاية الستينات ، اذ لم تكن الولايات المتحدة في وضع يساعدها على انجاز برامج عالمية ناجحة، كما لم يكن في مقدورها فرض الحل الذي تختاره . فانه بينما كان في قدرة الولايات المتحدة في الفترة من ١٩٥٤ الى ١٩٦٠ أن تقدم الحلول ، أصبح دورها بعد ذلك مجرد المساهمة في انجاز مبادرات تقدم بها الآخرون ، رغم قوة الولايات المتحدة المادية وأصبح في غير قدرة الولايات المتحدة الاستمرار في نظم دفاع مشترك فاضطرت لبذل الجهد من أجل تشجيع وتعزيز المسؤوليات المحلية .

ولا شك أن هذا الخط الجديد يتطلب عبقرية ونوعا من الصبر يختلف تمام الاختلاف عن الخط القديم ويعتمد على تفهم واقع الاتجاهات التاريخية وعلى حسن تقدير التحولات الجديدة وحسن وضع الأولويات المختلفة كل في موضعها الصحيح .

وان الولايات المتحدة لتشعر دائما أن على عاتقها مهمة تعتبر من تراثها التاريخي ، وهذه المهمة هي ايجاد الاستقرار ، ذلك الاستقرار الذي يستحيل تحقيقه دون توازن بين شتى القوى وعلى

ضوء التطورات السياسية والاجتماعية المعاصرة مما يقتضى أن تكون تصرفات الولايات المتحدة أكثر اتزاناً وألا تكون تصرفاتها نابعة من الحماس وحده .

ولا شك أن مثل هذا المخطط يقتضى ادارة ذات أفكار جديدة ومفاهيم واسعة ، لا تخضع للضغوط الخاصة أو للضغوط التى تملئها مواقف دولية معينة .

ولا يجوز اغفال ما يدور الآن من ثورة فكرية أساسها مثالية الشباب الأمريكى ، هذا العامل الذى يمثل خطورة لها تأثيرها على شتى المواقف ، ومن هذا القبيل مثالية عصر كيندى التى ظهرت فى الخمسينات . ومن هذا القبيل أيضاً نظرة الشباب الى فكرة الخدمة العسكرية وعلاقتها باستراتيجية السياسة الخارجية الأمريكية ، وكذلك نظرات الشباب الى فكرة السلام والحرية ، ومضمون كل ذلك يمكن أن يطلق عليه نظرية ( الأخلاق الجديدة ) .

وعلى هذا يمكن القول أن الجيل الجديد قد بدأ يصل الى مرحلة الرشد منذ عام ١٩٦٠ حين رأى الادارة الأمريكية تتخذ من فيتنام أسلوباً للوصول فى السياسة الدولية ، وذلك بفض النظر عما يقال له من أن فيتنام والتدخل الأمريكى فيها هو مساندة ناجحة لنظم حكم جيدة .

ولعل ما سبق أن يفسر ظاهرة تذبذب الولايات المتحدة بين الخجل من قوتها وبين ذلك الخليط من الآمال المغالى فيها والتى توحى بها هذه القوة ، الأمر الذى يسفر فى تحليله النهائى عن تقليل من أهمية امتلاك ناحية أخرى ، ولقد أدى ذلك فى كثير من الأحيان الى ربط الحكام بصراخ الجماهير ، وقد أسفر ذلك الارتباط فى أحيان كثيرة عن تصرفات غير منتظمة ومناورات مسرحية .

ولكن يجدر هنا أن نؤكد أن الواقع الذى يهم سواء رؤساء الولايات المتحدة أو رؤساء الدول الجديدة ، هذا الواقع هو الذى يريدونه هم والذى يعملون على إقامته وهذا يقتضى حزماً وحسماً ،

ولكن اذا اكتفت الولايات المتحدة على ادارة شئونها فسوف يقل تأثيرها وتأثرها بالتطور البشرى ويضعف بالتالى الأمل فى اقامة نظام مستقر .

وعلى ذلك فالواجب هو نوع من الانبثاق الخلاق لصالح البلاد الأخرى ولصالح الولايات المتحدة ، وبالذات لصالح الأجيال المقبلة وذلك لا يتأتى الا بالقضاء على عوامل عدم الرضا والانحرافات والقضاء على الفراغ الروحى .

والحل الأساسى لا يمكن الوصول اليه فقط بالاهتمام بمجالات السياسة الخارجية ، ان الانجازات الأكثر تقدما هى التى تستطيع أن تساند موقفنا فى اطار الأهداف العالمية ، ولابد من التعاون مع الأمم الأخرى على أساس من المشاركة والمساهمة بالجهد المشترك على أساس من الأهداف الذاتية المشتركة .

ومهما كانت الظروف مناسبة الا أن الحكومة ستواجه بغير شك أزمات ، أسوة بما تتعرض له سائر دول العالم ، ومن المتوقع أن تكون آثار حرب فيتنام ستكون مصدر نفور عميق نحو أى تعهد للولايات المتحدة فيما وراء البحار .

الا أنه فى نفس الوقت من حق الحكومة الجديدة أن تطالب الشعب الأمريكى أن يكون على قدر من الرافة والادراك والفهم للمشكلات الحقيقية الدولية والتى لا يمكن للولايات المتحدة المساهمة فى حلها من أجل بناء عالم مستقر الا اذا تكونت عن مشاكله الدراسات الكافية .

### المفاوضات الفيتنامية

لقد تميزت مفاوضات السلام بباريس بمزيج من التفاؤل والاضطراب ومن الامل وخيبة الرجاء ، ولقد أثار وقت القصف بارقة من الامل الكبير ، وان كان من العسير - وقتئذ - تصور أن تنتهى هذه الحرب التى طال مداها مرة واحدة وبحركة مسرحية .

وبفرضي توفر الثقة المتبادلة - وهو فرض نادر فى هذه الأيام - الا أن تعقد الأمور والعلاقات الدولية ، انعكس على هذه المفاوضات خاصة بأن عامل طول هذه الحرب جعل من الصعب تحديد المعايير الكفيلة بتقدير وتوقع أى تقدم فى هذه المباحثات .

#### ١ - الموقف فى جنوب فيتنام قبل المفاوضات :

ترجع بداية التفكير فى المفاوضات الى ذلك التصريح الذى أدلى به الجنرال « ويستمودلاند » أمام الكونجرس فى نوفمبر عام

١٩٦٧ من أنه قد تم كسب حرب فيتنام عسكرياً ، وأنه في إمكان الولايات المتحدة سحب قواتها تدريجياً في أواخر عام ١٩٦٨ الأمر الذي أدى بالرئيس جونسون إلى التفكير بدوره في برنامج المسالمة ، لولا أن هجوم التيت The Tet offensive فاجأ افتراضات الاستراتيجية الأمريكية .

وقد أدى ذلك الهجوم إلى معاودة التفكير فيما كانت الولايات المتحدة ماضية في شأنه من تطبيق النظم الأمريكية الاستراتيجية والسياسية التي تهدف إقامة نظم معينة في دول معينة .

ولقد كانت الاستراتيجية الأمريكية هي استراتيجية المذهب الكلاسيكي التي ترى أن الانتصار هو محصلة امتزاج بين احتلال للأراضي وكذا استنزاف للعدو ، إلا أن الواقع أن ثمة عاملين جعلوا المهمة شاقة أمام هذه الاستراتيجية ، أولهما طبيعة حرب العصابات وثانيهما التضارب في تقدير قيمة الخسائر .

إن حرب العصابات تخالف الاحتلال العسكري التقليدي ، إذ لا تستهدف حرب العصابات السيطرة على أراض ، إنما السيطرة على شعوب ، أي أن حرب العصابات لها جذور عميقة في علم النفس ، فهي تعتمد على الشعور بالأمان تارة وعلى الرعب والثار والانتقام تارة أخرى ، لذلك فحرب العصابات نادراً ما تتمسك بالأرض بقدر تمسكها باستخدام الإرهاب والتهديد والخوف للحيلولة دون أي نية في التعاون مع السلطات القائمة .

وموقع فيتنام يجعل هذه المشكلة أكثر حدة ، إذ أن تسعين في المائة من الفيتناميين يعيشون في السهل الساحلي وفي دلتا نهر الميكونج بينما نجد المرتفعات الوسطى تكاد تكون غير مأهولة بالسكان ، والملاحظ أن أكثر من تسعين في المائة من القوات الأمريكية كانت في القطاعات غير المأهولة بالسكان من أجل أن تكون العمليات العسكرية بعيدة عن متناول رجال العصابات ، هذه الحجة التي يرد عليها الفيتناميون الشماليون بقولهم إن الولايات المتحدة لم تكن تستطيع غير ذلك . إذ لم تكن تستطيع احتلال الأرض وحماية الأهالي في وقت واحد .

وكان الوضع في فيتنام متميزا بذاته ، فقد كان الاطراف المتنازعون موجودين في كل مكان ، فقد كانت سايجون تسيطر على مساحة كبيرة من البلاد اثناء النهار وعندما يكون عدد جنودها كافيا ، أما في الليل فقد كانت السيطرة « للفيت كونج » .

ويمكن القول أن الولايات المتحدة قد حاربت في ضوء مفهوم عسكري بينما قاتل الفيتناميون الشماليون في ضوء مفهوم سياسي ، فقد كانت الولايات المتحدة تعمل على استنزاف عدوها استنزافا ماديا بينما لم يفكر الفيتناميون الشماليون الا في طريقة لاضعاف الولايات المتحدة نفسيا ومعنويا ، وكان رجال العصابات في حكم من حقق النصر مادام لم يهزم ، أما الجيش الأمريكى فكان مصيره الفشل ما دام لم يحقق النصر . ولم تستطع استراتيجية الاستنزاف المادى الأمريكى أن تقضى على رجال العصابات . بل زيادة على ذلك تصاعد عدد القتلى الأمريكيين الذين يحاربون بعيدا عن بلادهم ، بينما لم يكن عدد القتلى بهم الفيتناميين الذين يحاربون فوق أرض بلادهم .

وعلى ذلك يمكن القول أن العمليات العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية لم تحقق أهدافها السياسية ، هذه الأهداف التى لم تحرز سوى نجاح شديد البطء ، ولما لمس الرئيس الأمريكى جونسون هذه الحقائق لم يتردد أن يعلن استعداد الولايات المتحدة للتفاوض بدون شروط فى أى لحظة وأى مكان وهذا معناه أن الولايات المتحدة تترك لعدوها اختيار ساعة المفاوضات رواقع الأمر أن الساعة لم تكن مهياة لمثل هذا التصريح إذ لم تكن قوات الولايات المتحدة مهيمنة كلية على البلاد ، فلم يكن لها على هذا الأساس قاعدة صالحة للمساومة .

وكان على الولايات المتحدة تعزيز السيطرة لسايجون ، لذا أعلنت ( برنامج السلام والمصالحة ) على أساس من تأمين السكان واقامة رابطة سياسية بين سايجون والغرب وكذا تقديم المساعدات فى مجالات التقدم الاقتصادى الذى يخفف من حدة الاقطاع فى فيتنام الجنوبية لولا أن أى تقدم اقتصادى فى فيتنام الجنوبية يصطدم فعلا بالاقطاعيين وذوى السلطة التقليدية .



وفي غمرة هذا التقدم في الموقف فوجيء الجميع بهجوم « تيت » TET الذي اعتبر هزيمة لسايجون وللولايات المتحدة ، ولأول مرة أدركت واشنطن حقيقة الموقف فوضعت حدا لعدد القوات المتمركزة في فيتنام واضطرت لتعديل استراتيجيتها لكي تركز مجهودها على حماية المناطق الآهلة بالسكان وأصبح البحث عن حل سياسي أمرا حتميا الى أن حسم الرئيس الأمريكي جونسون الموقف في ٣١ مارس ٦٩ وفتح الباب للمباحثات الحالية .

## ٢ - الملبسات التي أحاطت بالمفاوضات :

بدأت المفاوضات الرسمية في مايو ١٩٦٨ ، رغم الاتصالات غير المباشرة والتي سبقت بدء المفاوضات والتي اتخذت مظهر البيانات والتصريحات التي أعلنتها حكومة فيتنام الديمقراطية وكذا جبهة التحرير الوطنية الفيتنامية ، وحكومة سايجون من جانب آخر وكذلك الولايات المتحدة ، فقد كان لفيتنام الديمقراطية خمس نقاط للتسوية وكان لجبهة التحرير الوطنية الفيتنامية أربع نقاط ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى كان لحكومة سايجون سبع نقاط بينما كان للولايات المتحدة أربع عشرة نقطة .

وبمراجعة روح اتفاقيات « جنيف » بشأن الهند الصينية يمكن أن نجدها تهدف الى إيجاد تسوية تؤدي الى إعادة توحيد فيتنام بعد مفاوضات مباشرة بين الفيتناميين أنفسهم وطبيعي أن تسحب كافة القواعد الأجنبية من فيتنام اذا توافر فيها السلام ، هذا وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد قبلت ثلاث نقاط من الأربع التي اقترحتها هانوي ، وهي :

١ - سحب القوات الأمريكية .

٢ - اشتراط اتفاقيات « جنيف » بشأن حياض فيتنام الشمالية والجنوبية .

٣ - إعادة توحيد البلاد طبقا للرغبة التي يبدئها الشعب .

هذا بينما رفضت الولايات المتحدة تلك النقطة التي كانت تقرر أن يكون برنامج جبهة التحرير الفيتنامية أساسا للتنظيم في فيتنام الجنوبية .

يضاف الى هذه الاتصالات الغير مباشرة ، اتصالات أخرى سرية لم يكتب لها النجاح نتيجة لعدم تنسيق الموقف داخل الحكومة الأمريكية ذاتها ، ونتيجة لعدم وجود النوايا الحقيقية الكافية لحل مشكلات عدة ضخمة كان يجب إيجاد الحلول من أجلها - ومن هذه المشكلات مشكلة فيتنام - يضاف الى كل ذلك النظرة المتبادلة لدى كل فريق للطرف الآخر ، فقد كانت هانوى ترى في الولايات المتحدة الرياء وعدم الاخلاص ، بينما ترى واشنطن في فيتنام الديمقراطية العناد والتصلب ، هذا في الوقت الذي كانت حرية الحركة لدى الولايات المتحدة الأمريكية مقيدة نظرا للحالة النفسية لدى حكومة فيتنام الجنوبية التي ترى أن شعب فيتنام الجنوبية هو الذي سيقدر في النهاية مصير النزاع ، وهنا تجدر الإشارة الى أن شعب فيتنام عاش طويلا ولفترة تبلغ نصف تاريخه تقريبا تحت وطأة السيطرة الأجنبية ، لذلك كانت السمة الغالبة عليهم في أى مباحثات هي الحرص الزائد والشكوك الكثيرة ، ولم يكن من اليسير تغاضى كثير من المآزق والخرج .

وعلى ذلك يمكن وصف المناقشات التي دارت في الأسابيع الأولى من ابريل ١٩٦٨ بأنه لم يكن ثمة إشارة بالنجاح ، ولكن كان النجاح الوحيد هو تهوين فكرة المباحثات على حكومة سايجون، ولا شك أن حكومة « هانوى » واجهت نفس المشكلة على جبهة التحرير الوطنية الفيتنامية .

وانعكس ذلك على قرار وقف القصف المتبادل ، فبعد هذا القرار بأربع وعشرين ساعة تبادلت كل من «هانوى» «وسايجون» التصريحات العدائية اللاذعة ، ولم يكن الهدف من هذه التصريحات التأثير على المباحثات بقدر ما كان الغرض منها التأثير على انصار كل فريق في الجنوب .

وكان على الولايات المتحدة أن تتحمل جزءا من المسؤولية نتيجة عدم تقديرها التقدير الكافى عمق وأهمية قلق وانزعاج حليفتها ازاء مستغبل غير واضح ، ولم تكن أيضا قادرة على تحليل الأهمية السياسية والجغرافية لفيتنام ، وكل الذى كان يهمها هو ارسال خمسمائة ألف جندى أمريكى الى المنطقة مما ضاعف المشكلة .

والآن فان المشكلة هي انعدام الثقة فى وعود الولايات المتحدة الأمريكية ، ولا شك أن كثيرين ممن يوجهون اللوم لها سيشعرون بالألم اذا رأوا مجهوداتها تنهادر فى فيتنام بصفة كلية وهؤلاء هم الذين يتعلق مصيرهم وأمنهم وأهدافهم الوطنية بوعود الولايات المتحدة - وهذا الفريق يمثل جزءا كبيرا من العالم ، سواء فى الشرق الأوسط أو أوروبا أو أمريكا اللاتينية أو اليابان ، فان الاستقرار يرتكز على الثقة التى تلهمها وعود الولايات المتحدة ، ولا شك أن سحب الولايات المتحدة لقواتها من جانب واحد ، أو أى تسوية مثيلة يمكن أن تؤدى الى تدهور الموقف الدولى .

وتواجه «هانوى» وضعا مثيلا فى تعقيدته ، فهى لا تستطيع مواصلة الحرب دون معونة مادية خارجية ، وهى تعتمد على الضغوط الدولية التى تتم لحسابها ، وما تمارسه من نشاطات فى مجالات الراى العام الدولى ، كل ذلك يقيد من حرية «هانوى» فى المساومة من أجل أى تسوية ، لذلك فان هانوى تتحرك بحرص ودقة بين كل من موسكو وبكين وجبهة التحرير الوطنية .

وكذلك الاتحاد السوفييتى الذى قدم المساعدات الضخمة رائدة الحرص والحدرد أن أى انتصار كامل « لهانوى » يعنى تقوية نفوذ بكين على الأحزاب الشيوعية فى العالم اذ يؤدى الانتصار على الولايات المتحدة الى نجاح للفكرة الصينية فى ادعاء أن عداء الولايات المتحدة مهما عظم خطره الا أنه ذو فائدة فى نهاية الأمر . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فان هزيمة «هانوى» معناها عدم قدرة الاتحاد السوفييتى على حماية بلد شيوعى

شقيق ضد الولايات المتحدة - ومن شأن هذه الهزيمة أيضا اذا وقعت أضعاف النفوذ السوفييتي ولصالح الصين في جنوب شرق آسيا ، مما يمنح الصين الحجة في صراعها ضد موسكو .

وقد كانت أحداث تشيكوسلوفاكيا عاملا ذا تأثير على الموقف في فيتنام ، ولا يفوت في هذا المجال تناول شكوك الأيديولوجية الشيوعية ازاء الولايات المتحدة وكذا الإشارة الى الماراة التي أصيبت بها « هانوى » ، خلال مفاوضاتها السابقة مع الولايات المتحدة اذ يعتبر مؤتمر جنيف ( ١٩٥٤ - ١٩٦٢ ) بشأن لاوس قد حرّمها من بعض الميزات التي اكتسبتها ساحة القتال .

ولعل ما سبق ان يفسر سبب تحفظ فيتنام الديمقراطية ، بعكس الولايات المتحدة التي تعنى ما تحويه تصريحاتها ، بينما تستغل « هانوى » كل قدرتها ومهارتها لعدم التورط مسبقا في اى تصريح أو تصرف حرصا على عدم اثاره أو اغضاب جبهة التحرير .

وعموما فان « هانوى » أعطت الى واشنطنون - من خلال هذه المباحثات - الشعور بأن « هانوى » غير سليمة النوايا في مباحثاتها أو ما يصدر عنها .

### ٣ - الارتباط والمخاطرة في الدبلوماسية الفيتنامية :

#### مشكلة وقف القصف .

اشتراط الرئيس الأمريكى جونسون عندما أعلن وقف القصف الجوى على فيتنام أن يعقب ذلك محادثات ، وكان يهدف من ذلك الا تستفيد فيتنام الشمالية من توقف الغارات أو الحد منها ، ولقد ردت « هانوى » ردا بسيطا وحاسما تعلن فيه ضمانها بأن المباحثات ستكون مفيدة ، ولكن هذه المباحثات لن تكون مثمرة - في نظر هانوى - الا اذا صدقت نوايا الولايات

المتحدة ، وأكدت « هانوى » فى ردها أنها ترى عدم ربط وقف القصف بالبدء فى المباحثات أو بغيره من الشروط .

والواقع ان الولايات المتحدة كانت ترى صعوبة فى اعادة القصف - فيما بعد - بعد توقفه ، بينما كان الراى العام الامريكى يتطلع الى اى مباحثات مقابل اى تنازلات أملا فى ان يرى ثمار هذه المباحثات . ومن ناحية أخرى فقد كانت « هانوى » حريصة على ايقاف القصف دون شروط مسبقة ، وكانت تريد أن تعطى لانصارها فى الجنوب الانطباع بان وقف الغارات غير المشروط هو رمز للانتصار القريب .

وظل الجانبان يدرسان الصيغة غير المشروطة مع مراعاة طبيعة الارتباط الدولى وظلا يبحثان عن مقابل أو عقاب خرق ومخالفة هذا الارتباط ، وأخيرا أمكن الوصول الى الحل وذلك هو الخطاب الذى أعلن فيه « جونسون » وقف الغارات وأوضح فيه ان « هانوى » تدرك كل الادراك معنى وقف الغارات .

وكررت واشنطن دائما فى خلال المباحثات التركيز على ان « سايجون » ستشارك فى المفاوضات الإيجابية التى ستعقب وقفه اطلاق النار . وواقع الأمر انه لم يكن فى صالح الولايات المتحدة ولا فى صالح « سايجون » نفسها هذا الاشتراك ، اذ أنه من المنطقى ان يؤدي ذلك الى مناقشة وضع جبهة التحرير ، وهى مشاكل كان الأفضل تركها الى مرحلة متأخرة فيما بعد من المباحثات ، خاصة وأن « هانوى » ترفض الاعتراف « بسايجون » كما ان سايجون تأملت لأن ادخالها فى المباحثات اثار موضوع الاعتراف بجبهة التحرير ، وكشف عن خلافات بين الولايات المتحدة وسايجون ، وطبعى ان من أهداف هانوى كشف واثارة الخلافات بين واشنطن وسايجون ، مما يؤدي الى القول بأن الولايات المتحدة طرقت المسائل على أساس ارتجالى يتفق مع الواقعية الى حد بعيد ، بينما كان الواجب يقتضى قبل أن تقطع شوطا بعيدا فى هذه المفاوضات أن تتفهم جيدا الأهداف وتدرس السبيل لتحقيق هذه الأهداف .

## ٤ - وقف اطلاق النار وحكومة الائتلاف :

ولقد اثارت المفاوضات عديدة من المشاكل امام الولايات المتحدة ، فقد ترددت فى اى السبل تسلك ، هل تتقدم خطوة خطوة وتناقش كل نقطة بتمعن ، او تبدأ بمحاولة الوصول الى اتفاق اجمالى لبعض الاهداف السياسية .

ولا يجوز اغفال خطورة الفارق بين كل واحد من الاسلوبين السابقين اذ لو اتبع الاسلوب الاول لتشابكت وتعمقت المشاكل بطريقة تباعد بين تسوية المشكلة وتؤدي الى فقدان الثقة المتبادلة مما يضيع فى النهاية تحقيق الاهداف النهائية ، والاسلوب الثانى يؤدي الى عدم وضوح الاهداف النهائية ويدفع كل طرف للمبالغة فى كل ما يتقدم به من اقتراحات .

وكان الجانبان يمتقدان ان وقف الغارات سيؤدي بالتبعية الى وقف اطلاق النار ، واحاطت بالأذهان تلك الصورة القائمة فى كوربا حيث توجد جبهتان ، يسيطر كل طرف على جبهة ، مما جعل الأمور سهلة وتقليدية ، اذ سيوقع الجانبان القرار وبذلك سيوازي خط وقف اطلاق النار خط الجبهة ، الا أن الوضع فى فيتنام مختلف تمام الاختلاف ، فالسيطرة على الأرض ليست مستديمة ولا ثابتة ، ولا شك ان اعلان وقف اطلاق النار سوف يزيد المشكلة تعقيدا اذ سيؤدي الى محاولة كل طرف المسارعة الى بسط سيطرته على مزيد من الأرض وسيؤدي ذلك الى وضع شبه مستحيل فيما يخص انسحاب قوات فيتنام الشمالية ، يضاف الى ذلك كله صعوبة تطبيق قرار وقف اطلاق النار والزام رجال المصائب باحترامه . ومحور الصعوبة هو الفارق بين حرب نظامية وحرب عصابات .

وعلى ذلك فقد كان الوصول الى قرار ( ضمنى ) بوقف اطلاق النار اكثر سهولة من وقف اطلاق النار الذى يتم التوصل اليه عن طريق المفاوضات .

وفى هذا الوضع شبيه بما حدث فى « لاوس » أى هو مؤد إلى حرب أهلية ، حيث نجد كل طرف من حكومة الائتلاف يملك قواته العسكرية الخاصة ، ويدير كذلك الأراضي التى يسيطر عليها .

وكان من الصعب على « واشنطن » أن تقرر ما اذا كان من حقها أن تشارك فى حل المشكلة بهذه الصورة التى مظهرها تحالف بين حكومة « سايجون » وجبهة التحرير أو ما يمكن أن يطلق عليه ( الائتلاف ) ، والواقع أن ذلك كان يؤدي بالضرورة إلى تدمير النظام السياسى القائم فى فيتنام الجنوبية ، ويمهد للشويعيين للاستيلاء على الحكم فى ( سايجون ) .

ولقد وجد فى مرحلة من المراحل فريق يرى هذا الحل بوصفه هو الذى ينقذ ماء وجه الولايات المتحدة بوصف أن الانتصار الشيوعى أمر لا مفر منه ، ولكن واقع الأمر أنه من غير المقبول أن تقر الولايات المتحدة اشتراك الوزراء الشيوعيين ذوى الجراة فى الحكم فى سايجون ومن غير المقبول أن تقر الولايات المتحدة اختلال التوازن السياسى فى فيتنام الجنوبية .

وخلاصة الموقف أن دعم فرص التآلف كان من شأنه هدم تام لا رجعة فيه للتطور السياسى لفيتنام الجنوبية ، خاصة وأن الفيتناميين الجنوبيين لا يؤمنون بفعالية أى حكومة ائتلافية ولا يستبعد أن يتحولوا من معسكر إلى آخر .

وهذا لا يعنى وجوب اعتراض الولايات المتحدة على تكوين حكومة ائتلافية ولكن الهدف هو التركيز وايضاح حقيقة الصورة وهى أن كل تفاوض بشأن الحكومة الائتلافية سوف يؤدي فى النهاية إلى احتمال وقوع الولايات المتحدة فى مأزق ولا يستبعد فى الوقت نفسه أن يؤدي إلى انهيار حكومة « سايجون » .

## ٥ - اين نحن مسوقون ، من حيث وقفنا ؟

رغم ما سبق من تناقضات فلا ريب انه عندما تسود الشكوك العميقة وتتشابك المصالح فالتركيز يجب أن يدور حول أسلوب توقيع اتفاق على الاهداف الأساسية ثم العودة بعد ذلك للاتفاق على التفاصيل . لذا يجدر بنا استعراض نقاط الضعف والقوة لدى كل من المعسكرين .

ان قوة « هانوى » تكمن فى ان المعركة تدور فوق اراضيها وبين شعبها ، بينما تقاتل الولايات المتحدة خارج بلادها ، كما وأن « هانوى » تحتفظ بميزات سياسية فى فيتنام الجنوبية ، وهى أقدر على تفهم الأوضاع الاجتماعية وعلى توجيه المعارك الحربية لتحقيق اهدافها السياسية ، وهى فى الوقت نفسه تعتمد على ضغط الراى العام العالمى وعلى الضغط الذى يمارسه فريق من الشعب الأمريكى ، وفى هذه النقطة من المعتقد أن عدم شعبية وبفض هذه الحرب كفيل على أن يجبر الولايات المتحدة فى النهاية على مغادرة فيتنام .

وضعف « هانوى » يتمثل فى أنها غير قادرة على إيجاد العلاج لمشاكلها الا لدرجة معينة محدودة نتيجة قلة مواردها المالية ، اذ أن « هانوى » غير قادرة على الاستمرار فى الحرب دون مساعدة خارجية ، هذه المساعدة التى تشكل فى الوقت نفسه تهديدا الى حد ما لسيادة « هانوى » ، هذه السيادة و ( الاستقلالية ) التى دافعت عنها « هانوى » - حتى الآن - باستبسال ، هذا بالإضافة الى أنه حتى لو تحقق النصر فان « هانوى » فى الوقت نفسه ستكون فى حاجة الى إعادة بناء من جديد تستغرق عشرات الايام .

يضاف الى ذلك أيضا أن الأحداث الدولية الجارية ليست ذات طبيعة ثابتة الحساسية والأهمية ، فبعد أن كانت مشكلة فيتنام هى ذات الأهمية الأولى بالنسبة للأوساط الدولية فى وقت



من الاوقات ، انصرف اهتمام العالم بعد ذلك للمسألة التشيكية فى وقت آخر ، وانعكس ذلك على « هانوى » التى ايدت الاتحاد السوفييتى ، بفض النظر عن علاقاتها ببيكين ، وبفض النظر عن أى حرب محتملة بين السوفييت والصين حيث قد يتخلى الطرفان عن « هانوى » ، التى أدركت وقتئذ ان الظروف ليست فى صالحها .

وبالعكس فان قوة الولايات المتحدة أن تجعل « هانوى » غير قادرة على اجلاء القوات الأمريكية من فيتنام الجنوبية ، أى أنه قد أمكن المبادعة بين « هانوى » وبين احراز أى نصر عسرى وارغام الولايات المتحدة على مفادرة المنطقة ، وهذا هو ما دفع « هانوى » الى التفاوض الذى قد يؤدي الى هذا الجلاء ، وهنا يجب أن نقرر أن الولايات المتحدة للأسف لم تستطع اقامة بناء سياسى يقاوم الزحف الشيوعى لفيتنام الشمالية عندما تعود قواتها الى الولايات المتحدة .

ومن خلال الهيكل الذى تقدمه المباحثات يمكن أن نلمس وضعاً مختلفاً تمام الاختلاف عن الوضع فى كوريا ، فلا يوجد فى فيتنام جبهات متصلة يمكن أن تختفى وراءها مناطق عمق فى فيتنام ، والمفاوضات لا تقرر كذلك تسوية لوضع حربى قائم ، وانما هى تقيم واقعا سياسيا جديدا . وعلى ذلك يمكن القول أن الوضع السياسى غير مستقر فى فيتنام سواء بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية أم بالنسبة « لهانوى » ، لذلك فالتوقع ألا يجازف أى من الطرفين باطالة المباحثات اسوة بما حدث فى كوريا . والسبيل هو تحديد الأهداف تحديدا واضحا مع توضيح ارتباط الولايات المتحدة بطريقة نافية للخلاف ، وأن يعرف المتباحثون من الجانبين أن الولايات المتحدة لن تقبل هزيمة عسكرية أو تغييرا ينشأ عنه تدخل قوة حربية خارجية الى فيتنام الجنوبية هذا مع تأكيد الولايات المتحدة اخلاصها فى نواياها أنه اذا ما وضع الفيتناميون الشماليون حدا لتدخلهم العسكرى وضغطهم السياسى ، فان الولايات المتحدة لن يهتما أن تؤيد أى حكومة فى « سايجون » أو تدعمها .

ومعنى هذا يجب أن يتم سحب تدريجى للقوات الامريكية وكذا لقوات « هانوى » ، ويجب تشجيع الطرفين اللذين يواجه بعضهما بعضا فى فيتنام الجنوبية للوصول الى عقد اتفاق سياسى تنبع خطوطه العريضة من صميم مصالح الطرفين الخالصة وقد يحسن ان يتم مثل هذا الاتفاق رسميا على الصعيد الوطنى او محليا على النطاق الاقليمى حيث تكثر نقاط المواجهة ، وأن يقدم اطراف النزاع البراهين على مراعاة قواعد ضمنية للتعايش فى مناطق معينة مثل « دلتا الميكونج » .

وفى هذا الاطار لا يلزم الدخول فى تفاصيل الانسحاب التدريجى والمتبادل للقوات الحربية وان كان من الممكن وضع بعض الأسس التى يمكن ان يقوم عليها ، ومن أهمها :

١ - أن يتم الانسحاب على فترة طويلة نسبيا تكفل قيام نظام سياسى فيتنامى خالص ينمو وينجح فى فيتنام الجنوبية ، وبحيث لا يؤدى ذلك الى ان يكون هذا الانسحاب ستارا يخفى وراءه سيطرة الشيوعيين على السلطة .

٢ - أن يتعهد الطرفان بعدم اللجوء للعنف خلال فترة الانسحاب سميا لتحقيق بعض أهدافها .

٣ - أن يترك - بقدر الامكان - للفيتناميين الجنوبيين امر تحديد واختيار النظام السياسى الذى يلائمهم خلال المدة التى يتفق عليها للانسحاب .

ومن التحليل السابق يتضح انه يجب على الولايات المتحدة خلال المرحلة القادمة أن تركز جهودها على الانسحاب المشترك للقوات الاجنبية وأن تتفادى اطالة المباحثات والمناقشة حول الوضع الداخلى لفيتنام الجنوبية ، وأنه يجب أن يدرك الفيتناميون الجنوبيون أن يتحملوا العبء والمسئولية الأساسية للمفاوضات المباشرة اذ انه لو تدخلت الولايات المتحدة حتى العمق فى الشؤون الداخلية لهذا البلد فسوف يؤدى بها ذلك الى صعوبات كثيرة .

والمهم هو أن الأسلوب الذي ينتهج عليه معول كبير وهو ذو حيوية أساسية ، وهو الذي يمكن أن يؤدي إلى النجاح والسرعة في تحقيق هذا النجاح .

ولاشك أن ربط وقف الغارات باشتراك «سايجون» في المناقشات أمر غير سليم فقد أثار مسائل كان الأولى تفاديها وتأجيلها إلى وقت لاحق ، فلم يكن من السهل تفادي مناقشة الوضع الداخلي السياسي لفيتنام الجنوبية مما يؤثر في علاقات واشنطن وسايجون .

ورغم إثارة هذا الموضوع في هذه الفترة التي يعد فيها هذا الكتاب ، ورغم أنه لم يصدر في شأنه قرار حاسم ، فالمرء لا يستطيع الجزم بما ستكون عليه الصيغة النهائية لاشتراك «سايجون» ، والصورة المحتملة إذا قدر أن تشارك «سايجون» أن تتفرع عن المؤتمر الرباعي لجنتان جانبيتان غير رسميتين جلساتهما سرية ، لجنة من «هانوي» وواشنطن ، ولجنة فرعية أخرى من «سايجون» وجبهة التحرير ، والمعتقد أن لجنة «هانوي» وواشنطن ستقوم بمناقشة موضوع سحب قوات الجانبين وما يتفرع عنه مثل ضمان حياد «لاوس» و «كمبوديا» كما أن المعتقد أن تتناول لجنة «سايجون» وجبهة التحرير مسألة النظام الداخلي للحكم في فيتنام الجنوبية ، وأما المؤتمر الرباعي فمهمته أن يقوم بدور المؤتمر الدولي الذي يضع الضمانات ويكفل تنفيذ واحترام الاتفاقات المعقودة والتي يمكن التوصل إليها عن طريق اللجان الفرعية .

ورغم أهمية «سايجون» في رفض الاعتراف ، بالوضع الداخلي لجبهة التحرير إلا أنه بلا شك إذا ما أدركت «سايجون» مدى ما يعود عليها إذا قبلت جبهة التحرير ، فسيصبح ذلك «لسايجون» أكبر قدر ممكن من امكانية الاشراف والامام بالمسائل التي تمس مصالحها ومستقبلها ، خاصة وأن في قبول «سايجون» لذلك ما يساعد بين احتمال قيام أي تفاوض مباشر بين الولايات المتحدة وجبهة التحرير ، وسيأخذ الوضع صورة

(حكومة حرة ذات سيادة وهى فيتنام الجنوبية تتباحث مع مجموعة من مواطنيها وهى جبهة التحرير التى تمثل قطاعا هاما من شعبها دون أن تعطى لهذا القطاع صفة أو تعترف له بأى وضع شرعى) ولعل أقرب شسبه لذلك ما يجرى عندما تتباحث بعض الحكومات مع بعض النقابات .

وواقع الامر ان «هانوى» لاتستطيع الا قبول هذا الاسلوب فلامجال للاختيار ، فهى لاتستطيع اجبار الولايات المتحدة على سحب قواتها ، بينما هى فى الوقت نفسه حريصة على الا يكون للولايات المتحدة صوت دائم يسمع فى كل امر يتعلق بشئون فيتنام الجنوبية ، لذلك «فهانوى» بلاشك حريصة هى الاخرى على عدم تطويل المناقشات لاقتناعها بأن اجتماعات باريس لن تتمخض عن قرارات أفضل من نتائج مؤتمرات جنيف عام ١٩٥٤ بشأن فيتنام وعام ١٩٦٢ بشأن «لاوس» .

وطبيعى أنه لايمكن فى الوقت نفسه الزام «هانوى» باهمال شأن جبهة التحرير أو التخلي عنها بحيث تصبح تحت رحمة «سايجون» لذلك فيمكن فى حالة عدم توصل الأطراف المعنية الى اتفاق بشأن تكوين حكومة ائتلافية ، يمكن الوصول الى قرار بتشكيل لجنة مشتركة للاشراف على توحيد البلاد بواسطة اجراء انتخابات حرة ، وهنا تجدر الاشارة الى أن تواجدا دوليا سيكون أمرا ضروريا ولازما لضمان حسن النية من جانب الطرفين بالإضافة الى الاشراف الدولى الذى يملك الوسائل ذات الفعالية للرقابة .

ان وسيلة التفاوض وتحديد الاهداف ليسا كافيين لنجاح أى مؤتمر ، ولاشك أن هانوى اذا رغبت فى نصر كامل فالحرب لاشك أيضا مستمرة ، وفى هذه الحالة فلا اختيار أمام الولايات المتحدة سوى اتخاذ خطة من شأنها التقليل من خسائرها أولا ثم التركيز على حماية الاهالى وتدمير الميزة السياسية التى يتمتع بها الشيوعيون ، مع استمرار تقوية الجيش الفيتنامى ، وهنا يمكن أن يتحقق الانسحاب التدريجى للقوات الأمريكية ، وهذا يترتب على هاتق «سايجون» أن توسع من قواعدها لكى تصبح أكثر قوة مما

هي عليه الآن وأن تصبح أكثر قدرة على مواجهة الشيوعيين سياسيا .

والخلاصة أنه مهما كانت مبررات تدخل الولايات المتحدة في فيتنام ، ومهما كان الحكم على تصرفاتها ، إلا أنه من اللازم لسلام العالم أن توضع نهاية محترمة ومشرفة لهذه الحرب ، وأن تعطى الحكومة الأمريكية الفرصة للعمل من أجل السلام على أن تضمن للشعب الفيتنامي تحقيق مايقا تل من أجله بشجاعة ، وأن يقرر مصيره بالطريقة التي يختارها .



الكتاب الثاني

# ضرورة الاختيار

THE NECESSITY FOR CHOICE





## حول ضرورة الاختيار

١ - يعتبر كينججر الستينات بمثابة نقطة تحول في علاقات الولايات المتحدة الخارجية ، ذلك أن فترة القوة التي لا تقهر لأمريكا فيما بعد الحرب العالمية الثانية ، واحتكارها ثم تفوقها الواضح في التسليح النووي ، ثم خروجها على سياسة العزلة في مشروعات ناجحة مثل مشروع مارشال وحلف الاطلنطي ودخولها الحرب الكورية ، قد انقضت بتماظم قوة الشيوعية بسرعة جعلت هذه الفترة تمثل بحق «عصر الثورة» ، ونشأت مشاكل للولايات المتحدة فيما يتعلق بالتسليح بالصواريخ في مواجهة الاتحاد السوفييتي ، والتوسع الشيوعي في الدول المتخلفة ، ومصر الديمقراطية في الدول حديثة الاستقلال ، وجدوى حلف الاطلنطي وسباق التسليح .

وكان السبب في تدهور مركز أمريكا في العالم هو أنها لم تعد القوة التي لا تقهر ، وأصبحت مشكلة «البقاء» Survival و «الامن» من المسائل المقلقة بالنسبة لها .

وقد كان بعض هذا التدهور حتميا ، غير أن ماصاحبه من انعدام الأمن وتدهور هيبة أمريكا وقدرتها على اجتذاب الشعوب لتبنى قيمها كان أكثر مما قدر أو توقعه البعض .

— يلقى كيسنجر باللوم على السياسة الخارجية الأمريكية في زيادة تدهور الموقف ويصفها بأنها غير ملائمة لظروف التغيير الثوري في عصرنا الحديث ( الستينات ) بمعنى أنها التزمت خطوطا حزبية جامدة وافتقرت الى المعايير التي تقرر على أساسها الحلول البديلة وتختار المناسب منها وذلك قبل الحدث وليس بعده .

— وفي مجال الأمن القومي تفتقر أمريكا الى نظرية استراتيجية وسياسة عسكرية متسقة ومواقفها تتحدد تحت ضغط الظروف وكحل وسط بين آراء الفئات المتعارضة ، وبدون احساس موحد بالهدف ، حتى ان حلف الاطلنطي الذي يمثل محور سياسة أمريكا الخارجية — في رأى كيسنجر — لم تتم موافقته مع العلاقات السياسية والاستراتيجية المتغيرة ، كما لم يتم تحديد دور القوات العسكرية في أوروبا ، ومستقبل ألمانيا وطبيعة العلاقات بين دول الاطلنطي الى حد كبير ، وهذا بدوره سبب ارتباك داخل الحلف .

— وفي مجال الدبلوماسية فانه بدلا من بحث ودراسة الاهداف التي تنبج نحوها الدبلوماسية الأمريكية شغلت نفسها بجدل عقيم حول ما اذا كان من الأفضل ان تلتزم جانب التشدد أم التساهل أو أن تجنب نحو الجمود أم المرونة . وقد كان الجمود والتردد في مجابهة الشيوعيين دبلوماسيا من شأنه أن يضعف من جانب العالم الحر ويظهر الشيوعيين كدعاة للسلام ، وكذلك فقد كان من شأن المرونة أن اضعفت من هيبة الولايات المتحدة وأدت الى معاملة الشيوعيين لدبلوماسي الغرب باحتقار شديد .

ويرى كيسنجر أنه لم يتم حتى الآن إيجاد سبيل وسط بين الجمود والمرونة .

— وفي مجال حركة مناهضة الاستعمار كان دور أمريكا قاصرا

عن ادراك حقيقة احتياجات وظروف الدول الآخذة في النمو ، ذلك ان المعونة الاقتصادية والدعم المادى قدم لدول تفتقر الى البنيان السياسى ، وأن البرامج الاقتصادية فى حد ذاتها تكون عديمة الجدوى اذا لم تصبحها عملية بناء سياسى وعملية تغيير للوضع الاقطاعى أو القبلى القائم . وكثير من هذه الدول الآخذة فى النمو تنقصها تقاليد الغرب الدستورية وتكويناته السياسية ومن ثم فان مسئولية أمريكا ليست فقط المعاونة فى رفع مستوى المعيشة للدول الحديثة الاستقلال ولكن ايضا محاولة بث مفاهيم الغرب فى الحرية والكرامة الانسانية ومواءمتها مع ظروف هذه الدول .

٢ - ثم يحلل كيسنجر جذور فشل السياسة الأمريكية مبينا انها ترجع لتبنى فكرة أن الوقت فى صالح أمريكا وطالما أن النجاح النهائى مضمون فانه لا يعود هناك مجال للاهتمام بعوامل التجديد والمبادرة وتنشأ اتجاهات سلبية لارضاء اتخاذ القرارات الصعبة والانشغال فى الاعتبار التكتيكية اليومية . ولذا فان ماتبعه أمريكا من سياسات أصبحت تنقصها الحيوية وأصبحت المناقشات العامة تركز على الأغراض لا على الأسباب مما أصاب السياسة الأمريكية بالمعقم فى هذا العصر الثورى .

وانه اذا استمرت هذه الاتجاهات فان مستقبل الحرية سيكون مظلما اذ أن الاتحاد السوفيتى - مدفوعا بتزايد قوته وضعف الغرب - سيمارس الضغط فى مجالات كثيرة وسيكون للمعسكر الشيوعى نفس القوة الجذابة التى كانت لأوروبا فى القرن التاسع عشر وستتصدى كنموذج للتقدميين .

على أن كيسنجر يرى للأمر جوانبه المشرقة فمازال ممكنا فى نظره معالجة نواحى الضعف باتخاذ مبادرات جديدة من جانب دول الاطلنطى تودى بها الى الالتحام فى نوع من الاتحاد الكونفدرالى ، وبالتحرك بحوية وجراة . وفى هذا الصدد فانه من المهم أن تحدد الولايات المتحدة ودول الغرب لنفسها طبيعة السلام الذى يتفق وقيمها ويكفى لضمان أمنها .

وفى هذا الصدد فان الأمر يستلزم مراعاة تغير الظروف

وموازنين القوى وتفادى الأوهام الخداعة وأن معيار النجاح لن يكون في وجود فترة من الهدوء ولكن سيتمثل في قدرة الغرب على تشكيل العصر وفق قيمه ولهذا الغرض فإن المطلوب ليس اتباع سياسات جديدة مختلفة وإنما اتباع أسلوب مختلف وموقفا أكثر ديناميكية .

٣ - وهذا يتطلب جهودا مفصلة وكثيرا من الصبر إذ أن السعى لصياغة نمط جديد من العلاقات الدولية هو هدف بعيد الأمد ولن تكون له نتائج سريعة حاسمة . وفي هذا الصدد فإن التركيز على جانب دون آخر ووضع أولويات محددة لا تتناسب مع طبيعة الظروف التي تستلزم مواجهة عدد من المتناقضات ، فالسعى لتدعيم القوة العسكرية يصحبه سعى لتحديد التسليح والسعى لتدعيم الأمن القومي يصحبه اتجاه للتفاوض مع الجانب الآخر ومساعدة الدول الحديثة الاستقلال في طريق الحرية والكرامة دون تبني تفسيرات هذه الدول ومواقفها من جميع المسائل وأن التحكم في هذه المتناقضات هو مقياس لقدرة الولايات المتحدة على البقاء بل استحقاقها للبقاء .

## حول مشاكل الردع

### ١ - سيكولوجية الردع :

تعتقد مشكلة الردع فى اطارها الحديث بسبب تداخل عدة عوامل وحقائق متعارضة . فالولايات المتحدة الآن اقوى من اى وقت مضى غير انها لم تكن فى اى وقت فى الماضى أكثر تعرضا للهجوم الخارجى منها الآن . ورغم أن لديها القدرة على تدمير الاتحاد السوفييتى بل وأكثر بكثير ، الا ان هناك شكوكا كثيرة حول جدوى الردع .

ويرجع كيسنجر تلك المتناقضات الظاهرة الى ثلاثة عوامل :

### ( ١ ) مشكلة الردع :

وهى مشكلة حديثة فى تاريخ السياسة العسكرية ، ففى الماضى كان الجهاز العسكرى يكلف بالاستعداد للحرب وكان محك اختباره هو النصر . أما فى العصر النووى فقد فقد النصر معناه التقليدى وأصبح نشوب الحرب فى حد ذاته يعتبر أسوأ كارثة .

ومن ثم فان سلامة أى جهاز عسكرى تتحدد على أساس قدرته على حفظ السلام .

والنتيجة التى تنطوى على تناقض أساسى لذلك هى أن نجاح السياسة العسكرية يعتمد على معايير سيكولوجية أساسا . فالردع يستهدف وقف سلسلة من المواقف عن طريق اثبات أن هذه المواقف ليست هى أفضل البدائل المتوافرة فى وضع معين . وعلى ذلك فالردع يعتمد على عامل غير منظور وهو : طريقة تفكير العدو المحتمل وعلى ذلك فان أى ضعف ظاهرى يكون له نفس نتائج الضعف الحقيقى . وفى نفس الوقت فان أى موقف يقصد به التمويه ويأخذه الجانب الآخر بمحمل الجد يكون أفضل كوسيلة للردع من تهديد حقيقى يساء فهمه على أنه مجرد تمويه .

فالردع يستلزم توافر عنصرى القوة والرغبة فى استخدام هذه القوة ثم يستلزم ادراك حقيقة هذين العنصرين من جانب العدو المحتمل . والردع فضلا على ذلك هو ناتج كل من هذين العنصرين وليس حصيلة لهما بمعنى أنه اذا كانت القوة صفرا أو اذا توافرت وكانت الرغبة فى استخدامها صفرا فان الردع يفشل . وهذا لوضع ينطبق على الدول الصغرى والكبرى على السواء .

ومن ثم فانه من الخطأ القول بأن هناك فجوة فى الردع ، فالردع اما أن يكون فعلا أو لا يكون ، فليس هناك محل للخطأ ، فاذا وجد المعتدى أن مكاسبه من العدوان تفوق خسائره من جرائه فان الردع يفشل .

### (ب) تغير التكنولوجيا :

وهذا يعنى أن الحقائق والسياسات التى تتبع الآن قد لا تصلح للغد ، وهكذا مما يجعل الأمر مجرد تخمين وتقدير معرض للصواب والخطأ .

## (ج) طبيعة الاستراتيجية الحاضرة :

وقد أحدث تغير التكنولوجيا تحولات هامة في الاستراتيجية تمثلت في أربع مراحل منذ الحرب العالمية الثانية :

- فترة احتكار الولايات المتحدة للسلاح الذرى ووسائل حمله .

- فترة انتهاء الاحتكار الأمريكى للسلاح الذرى ولكن استمرار التفوق الأمريكى فى وسائل اطلاقه .

- فترة بدء تطوير السوفيت لنظام فعال للاطلاق ولكن استمرار التفوق الأمريكى من الناحية العددية والوضع الاستراتيجى لشبكة القواعد الأمريكية فى الخارج .

- فترة تقارب مالدنى الولايات المتحدة وروسيا من عدد الأسلحة الذرية ووسائل اطلاقها وتمكن الاتحاد السوفيتى من التفوق فى بعض الانواع .

وعلى هذا فان التحدث عن قوة أمريكا الانتقامية ينسحب على الفترات الثلاث الأولى عندما كان لديها تفوق نووى وعندئذ فان نظرية « الانتقام الشامل » تكتسب معناها فى هذا المجال . على انه فى فترة تقارب قوة التدمير لكل من الجانبين ، فان خطر التدمير ومداه قد ينقص نتيجة لانعدام الرغبة فى استخدام هذه القوة أو بافتقار التهديد للعوامل التى تجعل الطرف الآخر يأخذ على محمل الجد . وان مجرد حقيقة أن الغرب دائما يجد نفسه مضطرا لتأكيد أن حدوث صراع نووى هو امر بعيد - قد تثير عدة أسئلة خطيرة حول تصميم الغرب على الالتجاء الى الوسيلة الاستراتيجية الرئيسية التى فى يده ( السلاح النووى ) ومن ثم فان أيا من الدول الغربية لم تتخذ حتى التدابير الأولية لحماية سكانها من الهجوم النووى مما يفقد اعتمادها على الردع جانبا كبيرا من قيمته .

على أن كيسنجر يشك فى مقدرة الردع حتى فى فترة التفوق

الامريكي على منع التحديات من الجانب الآخر ومن ثم فهو يشير بقلق الى ما يمكن ان يحدث لو تفوق الروس في مجال الصواريخ على الامريكان .

## ٢ - المشكلة الاستراتيجية للردع :

يتناول كيسنجر بالتحليل الجدل الذي ثار حول ما سمي بفجوة التسليح الصاروخي missile gap والذي بنى على أساس التقديرات بأن الاتحاد السوفييتي سينتج في الفترة ما بين عام ١٩٦١ ونهاية عام ١٩٦٤ صواريخ أكثر من الولايات المتحدة . ويفند مواقف ثلاثة في أمريكا كرد فعل لذلك :

— موقف حكومة ايزنهاور ويتمثل في أن تعدد أسلحة الانتقام الامريكية تعوض النقص في الصواريخ البعيدة المدى .

— يعتقد بعض نقاد الحكومة في أن تفوق الروس في الصواريخ سيمكنهم من شن هجوم مفاجيء على الولايات المتحدة . وهذا يعني أن «فجوة الصواريخ» ستمثل «فجوة في نظام الردع» .

— وفريق ثالث يرى أنه حتى ولو كان الفارق لا يصل الى حد قدرة روسيا على شن هجوم مفاجيء على أمريكا ، فإنه على أى حال سيمكن الدول الشيوعية من «الابتزاز النووي للدول المجاورة لها» .

ويتناول كيسنجر هذه النقاط مثار الجدل مشيراً الى أن الهجوم المفاجيء قد يكون عدوانياً وقد يكون دفاعياً وقائياً ، وفي الحالة الاولى فإن أية دولة — في نظره — لن تقدم عليه ما لم تكن لديها قوة متفوقة تماماً وما لم يتوافر لديها التأكيد بصورة كبيرة من النصر . وعلى هذا فإن القيام بهجوم مفاجيء لن يقدم عليه أحد اذا انطوى على تضحيات لا يمكن قبولها من جانب الدولة المهاجمة .

أما في حالة الهجوم الوقائي فإنه يحدث نتيجة عاملين الخشية من هجوم وشيك الوقوع وعدم تفوق القوة الانتقامية ويمكن توفير عتصر الردع من الهجوم الوقائي بتجنب الاجراءات



التي قد تفسر على أنها تمهيد لهجوم مفاجيء وبحماية القوة الانتقامية بصورة تجعل العدو حتى ولو أحس بتعرضه للتهديد - لا يتمكن من تحسين مركزه بتوجيه الضربة الاولى . وكلما قل الفارق بين قوة الضربة الاولى وقوة الضربة الثانية للدولة قل حافز العدو على توجيه ضربة وقائية .

ويصل كيسنجر الى استنتاج هام وهو أنه ليس من السهل في عصر الصواريخ أن تصبح دولة ما محصنة من لى هجوم حتى لو توافرت لديها أحسن الوسائل . ويصل كيسنجر الى حد التشكك في مقدرة الضربة الثانية كعامل للردع ويميل للاعتقاد بأن الضربة الاولى خاصة- باستخدام الصواريخ ستعطى من يوجهها ميزة على خصمه ذلك ان الضربة المفاجئة بالصواريخ يمكن أن توجه بقدر كبير من الدقة وضمان المفعول ، ومن ثم فإن ربط الردع بأعداد الصواريخ والطائرات ليس سليما فالمهم هو عدد الصواريخ والطائرات التي يمكن أن تبقى بدون تدمير عقب الضربة الاولى .

وعلى ذلك فإن عددا أقل من الطائرات والصواريخ موزع في مناطق كثيرة متناثرة هو أفضل استراتيجيا من عدد أكثر مركز في نقاط قليلة مكشوفة . ومن ثم فإن أمن وحماية القوة الانتقامية هو أمر أشد أهمية وضرورة حتى من مسألة عدم التفوق النسبي في الصواريخ .

ويشير كيسنجر الى أن دراسة الضرورات الاستراتيجية للردع قد انتهت الى ثلاثة استنتاجات :

١ - ان وجود قوة انتقامية لا يمكن ضربها هو شرط مسبق لتحقيق الردع ، فالوضع الحصين لا يتحقق الا اذا نال المعتدى - مهما كان نطاق وتوقيت هجومه - خسارة لا يمكن تقبلها من جانب القوة الانتقامية للمعتدى عليه .

٢ - انه اذا كان الغرض هو ضمان الاستقرار فإن الوضع الحصين يتحقق عن طريق اجراءات تتخذ بقدر الامكان طابعا دفاعيا . ويمكن تحقيق ذلك عن طريق توزيع القوات وتحصينها وسرعة تحركها .

٣ - للحفاظ على الردع فانه ينبغي تجنب خطرين : أحدهما النظر الى أى علاقة استراتيجية معينة على أنها ثابتة وثانيهما اعطاء التوازن الطويل الامد فى الامداد اولوية على حالة الاستعداد الفعلى الراهنة .

فبالنسبة للخطر الاول نجد أن سرعة التغير التكنولوجى تهدد بقلب أى توازن ظاهرى فجأة وبذا فان التركيز على التوازن وانتظار حدوث تطورات تكنولوجية جديدة على حساب حالة الاستعداد والتأهب الراهنة قد تعرض لمخاطر كثيرة .

وينتهى كيسنجر الى ابراز أن عصر الصواريخ يجابهنا بأخطار كبيرة وأنه لو استمر تفوق السوفييت فى الصواريخ واستمرت القوة الانتقامية الامريكية فى وضعها الحالى المكشوف فان الاتحاد السوفيتى قد يجد مايفريه على توجيه هجوم مفاجيء أو حتى هجوم وقائى ضد القوات الوقائية الامريكية . ويمكن أيضا أن تتعرض أمريكا لهجوم وقائى اذا استمرت فى اعتمادها على التهديد بحرب شاملة للحد من أعمال التهديد الابتزازى السوفيتى ذلك أنه فى حالة حدوث أزمة - وربما لا تكون من عمل الاتحاد السوفيتى مباشرة مثل ثورة العراق - قد يدفع التهديد الامريكى لو أخذ محمل الجد الزعماء السوفييت الى الاعتقاد بأنه ليس هناك من سبيل سوى توجيه الضربة الاولى . ومثل هذه المشاكل لإترجع كلية أو حتى الى حد كبير الى «فجوة الصواريخ» الفارق فى قوة الصواريخ بين أمريكا وروسيا لايفير العلاقات الاستراتيجية بين الدولتين قدر مايجعل هذه العلاقات أكثر وضوحا وتميزا . وهو يؤكد ماأثبتته التكنولوجيا من تناقص جدوى التهديد بشن حرب شاملة كمصدر ردع ازاء عدد متزايد من التحديات . وأنه حتى لو صح افتراض حكومة ايزنهاور من أن التفوق السوفيتى فى الصواريخ لن يؤدى لهجوم مفاجيء من جانب السوفييت ، فانه تبقى رغم ذلك مشاكل أساسية فى ناحية الامن .

وينتهى كيسنجر الى أن تصحيح الوضع المكشوف والمعرض للهجوم لقوات أمريكا الانتقامية هو شرط اية سياسة لتحقيق الامن القومى .

### غرض القوة الرادعة

#### ١ - القوة المضادة او الردع المحدود :

تدور المشكلة الرئيسية حول غرض القوة الانتقامية وقد ثار الجدل بين من تبنوا ما يسمى باستراتيجية القوة المضادة ومن تبنوا ما يسمى بالردع المحدود والأمر يدور حول طبيعة التهديد الذى يحدث الردع وما اذا كان الهدف الأول لقوة الردع ينبغى أن يكون القضاء على الجهاز العسكرى المضاد أو أن الهدف السليم هو القضاء على طاقة العدو العسكرية وسكانه المدنيين أيضا .

انصار استراتيجية القوة المضادة ينادون بأن الردع يستلزم ليس فقط احتمال تدمير الصناعة والسكان المدنيين بل أيضا الهزيمة العسكرية ومن ثم فالهدف الأول يجب أن يكون القوة الضاربة للعدو فتمتى تحطمت تم التأكد من النصر . ولذا فاستراتيجية القوة المضادة تتطلب قوة انتقامية كبيرة ومحمية بدرجة تضمن لها تحطيم قوة العدو الهجومية .

وينتقد كيسنجر استراتيجية القوة المضادة على أساس أنها لا تتفق والاستراتيجية الدفاعية التي يفرضها العصر النووي ذلك أن انتظار الضربة الأولى من العدو يمكن أن يبدأ حرباً شاملة تنتهى بكارثة للجميع ، وفى هذه الحالة قد سيصبح تدمير القوة الضاربة للعدو مستحيلاً خاصة وأن صواريخ العدو ستكون قد أطلقت وليست فى قواعد إطلاقها ثم أن جزءاً من القوة الانتقامية الأمريكية سيكون قد دمر .

وفى ظل هذه الظروف فإن المخرج الوحيد الممكن قد يكون فى العمل على إيجاد حالة تجمع بتوجيه ضربة لكيان العدو القومى . وينتهى كيسنجر باستنتاج بأنه مالم يحدث اكتشاف تكنولوجى خطير ، فإن النصر فى حرب شاملة لا يمكن أن يتحقق الا عن طريق هجوم مفاجئ .

أما انصار الردع المحدود فيرون أن القوة الانتقامية لا يجب بالضرورة أن تكون كبيرة جداً وأن الأمر الأساسى هو القدرة على تحمل ضربة مفاجئة والبقاء بعدها ثم القدرة على تدمير العدو . ويكون الهدف التدمير الكلى ومن ثم فإن نظرية الردع المحدود تربط حجم القوة الانتقامية بعدد مراكز التجمع السكاني السوفيتية الكبرى .

وينتقد كيسنجر أنصار هاتين النظرتين اذ انهما يميلان لتبسيط البدائل المتوفرة فالاختيار ليس بين القوة المضادة أو التدمير الشامل ، اذ توجد احتمالات كثيرة أخرى كما أن هناك بدائل تعتمد على أهداف وقدرات الطرف الآخر ، ثم أن فائدة القوة الانتقامية يجب أن تبحث على ضوء نوعين من المخاطر : خطر حرب عامة ، وخطر حرب محدودة . فالحرب العامة تمثل عدواناً لو لم يقاوم فإنه سينتهى بانهيار الدولة التى تتعرض لها فوراً وأن هجوماً ناجحاً على القوة الانتقامية سيمكن العدو من فرض شروطه . أما العدوان المحدود فإنه تهديد يعرض وجود الدولة للخطر فى نهاية الأمر - فانتصار المعتدى سيؤدى لتدهور وضع أمريكا الدولى غير أنه لن يهدد وجودها بصورة فورية ومثال

ذلك هجوم على بورما قد يجز وراءه سقوط الدول الحرة الأخرى  
فى آسيا غير أنه لا يهدد وجود أمريكا ذاتها الا بصورة غير مباشرة'  
ويحدد كيسنجر أربعة ألوان من العلاقة النسبية الممكنة بين  
القوات الانتقامية لكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي  
وهى :

( أ ) حالة كون القوات السوفيتية والأمريكية فى وضع يمكن  
معه مهاجمتها ( غير محصنة ) .

( ب ) حالة كون القوات الأمريكية محصنة والسوفيتية غير  
محصنة أثناء الاحتكار الأمريكى للتسلح النووى .

( ج ) حالة كون القوات الأمريكية غير محصنة والسوفيتية  
محصنة وذلك فى ظل التفسير الأمريكى لما يعرف « بفجوة  
الصواريخ » أى تفوق روسيا على أمريكا فى مجال الصواريخ .

( د ) حالة كون القوات الأمريكية غير محصنة والسوفيتية  
غير محصنة أيضا وهذا هو أقل أثر ممكن لفجوة الصواريخ .

فحالة كون الطرفين غير محصنين ضد هجوم خارجى هى  
الحالة التى لا يمكن لأيهما فيها أن تحمى قواتها الانتقامية ضد  
أى هجوم مفاجئ . فأى طرف يمكنه أن ينتصر اذا وجه الضربة  
الأولى أو أن ينهزم اذا تلقى الضربة الأولى واستطاع توجيه  
الضربة الثانية فعندئذ يكون الفارق بين قدرة الضربة الأولى وقدرة  
الضربة الثانية تاما وكبيرا ، وهذا يعنى أن الطرف الذى يوجه  
الضربة الأولى يكتب له النصر رغم أنه فى حالة غير محصنة مثل  
خصمه ، ومن ثم فإن القوة الانتقامية التى تكون غير محصنة  
تكون معرضة للأحداث المفاجئة ولا يمكنها البقاء الا اذا تلقت  
تحذيرا كافيا وهو أمر صعب من الناحية الفنية ذلك أنه  
فى هذا الوقت الذى يمكن فيه للصواريخ العابرة للقارات  
أن تنتقل لأهدافها فى أقل من ٣٠ ثانية ، فإن رد الفعل يجب أن  
يكون تلقائيا وأتوماتيكيا بقدر الامكان اذ يصبح من المحتم أن  
يخرج قرار دخول الحرب من عدمه من حيز الاعتبارات السياسية

أو حتى العسكرية . وقد تكون المعلومات التى يبنى عليها رد الفعل خاطئة حيث انه لا يوجد وقت كاف لاختيسار صحتها ودقتها . وعلى ذلك فان الوضع الغير محصن لكلا الطرفين يمثل طرفا مناسبا مثاليا للحرب الوقائية . فإى تهديد - لو حمله الطرف الآخر محمل الجد - من الممكن أن يؤدى توجيه ضربة وقائية خاصة اذا كان الطرف الذى توجه ضده غير محصن كذلك .

على أن العدوان المحدود فى هذه الحالة يكون غير مرغوب فيه الى حد ما اذ يكون من الأفضل عدم المجازفة بالدخول فى حرب عامة بالاشتباك فى حروب هامشية محدودة والعمل بدلا من ذلك على مهاجمة القوات الانتقامية للعدو مباشرة .

ويختلف الوضع اذا واجهت قوات انتقامية محصنة قوة غير محصنة فهذا يعنى الاولى يمكنها الانتصار حتى لو تعرضت لهجوم مفاجيء وهو ما كانت عليه الولايات المتحدة اثناء تفوقها النووى على روسيا وهو الوضع الذى لا يتحقق حاليا .

ففى الوضع الحالى الذى يكون فيه الطرفان فى حالة غير محصنة فان ما ينتج عن ذلك هو حالة من الركود والتجمد بفض النظر عن كون قد بدأ بالهجوم ، ذلك أن أى طرف يمكنه أن ينزل قدرا غير مقبول من التدمير للطرف الآخر حتى لو كان هذا الطرف الآخر هو الذى بدأ بالهجوم . وحيث انه لا توجد ميزة من توجيه الضربة الاولى كما لا توجد ميزة من استيعاب الضربة الاولى وتوجيه الضربة الثانية فانه لن يكون هناك ثمة حافز لتوجيه هجوم مفاجيء أو وقائى . فالوضع الغير محصن المتبادل للطرف يعنى ردعا متبادلا . وهو اكثر الأوضاع استفزازا من حيث مقدرته على منع حدوث حرب شاملة .

وفى نفس الوقت فانه اقل الأوضاع تحقيقا للاستقرار من حيث منع العدوان المحدود فكلا الطرفين لا يحبذ استخدام قواته الانتقامية خشية حدوث حرب شاملة تعنى انتحارا لكلا الطرفين .

## ٢ - فجوة الصواريخ والردع المحدود :

يمثل الجدول التالي تأكيدا لأمور قد تؤدي لاعادة النظر في مفهوم أمريكا لفجوة الصواريخ وتوضح النقاط مثار الجدل بين انصار استراتيجية القوة المضادة وانصار الردع المحدود .

ويوضح كيسنجر تطور الاستراتيجية الأمريكية فيشير الى أنه خلال الاحتكار النووي الأمريكي كانت الولايات المتحدة محصنة تماما كما كان الاتحاد السوفيتي غير محصن تماما . ثم انه كان للولايات المتحدة علاوة على ذلك ومن خلال نظام قواعدها العسكرية المتفرقة هنا وهناك وخبرتها الكبيرة في الطيران البعيد المدى وضع استراتيجي افضل لا يمكن للاتحاد السوفيتي القضاء عليه بتوجيه ضربة مفاجئة - وفي ظل هذه الظروف فانه كان هناك نوع من القيد على استغلال الاتحاد السوفيتي لتفوقه في النطاق المحلي لانه لم يكن واثقا من ان الولايات المتحدة لن تصل بما يحدث من ازمات الى صدام مباشر مع الاتحاد السوفيتي . وحتى رغم ذلك فان التفوق الاستراتيجي الأمريكي لم يمنع حدوث حصار برلين ، والحرب الكورية ، وكبت ثورة المجر والتهديد بالهجوم بالصواريخ على بريطانيا وفرنسا اثناء حرب السويس .

ومهما كان المفزى الاستراتيجي «لانتقام الشامل» في ضوء هذه الظروف ، فانه سيصبح من العبث الاعتماد عليه في الاعوام القادمة ، ذلك انه ليس هناك شك في أن «فجوة الصواريخ» ستوجد وتستمر خلال الفترة من ١٩٦٠ - ١٩٦٤ ، الأمر الذي يبقى هو مفزها . فهي قد تعني ان أمريكا يمكن أن تخسر اذا وجه السوفييت الضربة الأولى . وفي هذه الحالة فانه يكون من حسن الحظ لأمريكا لو أفلتت من الهجوم المفاجيء ويكون من التهور الشديد في هذه الحالة استجلاب هجوم وقائي بان تهدد أمريكا بالانتقام الشامل كرد فعل لعدوان محدود .

مقدرة القوة الانتقامية  
الامريكية على الردع

نتيجة الحرب الشاملة

وضع القوة الانتقامية

الحدود	الحرب الشاملة	الاتحاد السوفيتي		الاتحاد السوفيتي	الولايات المتحدة
		موجهه القربى الاولى	موجهه القربى الاولى	غير محصن	غير محصن
غير محصنون النتيجة ولكن غير مستقر	غير مستقر لدرجة عالية	موجهه القربى الثانية يتفوزم	موجهه القربى الثانية يتفوزم	غير محصن	غير محصن
تكدد تكون عديمة الفائدة	منخفضة جدا ضد اى هجوم ملاحي، مقصود.	القربى الاولى تنتصر	القربى الاولى لا تودى الى انتصار او هزيمة.	محصن	غير محصن
يمكن ان تمنع القدرة الشاملة من المدون الحدود .	عالية بالنسبة للردع ضد الحرب الشاملة .	القربى الاولى لا تفوز ولا تفسر	القربى الاولى تفوز	غير محصن	محصن
يكون التهديد بحرب شاملة عديم الفائدة .	حالة من الردع المتبادل	القربى الاولى لا تفوز ولا تفسر	القربى الاولى لا تفوز ولا تفسر	محصن	محصن (١)

(١) غير محصن

(٢) محصن

(٣) محصن



## ٢ - المفزى السىاسى للوضع المحصن لكلا الطرفى :

وقد يكون من الخطأ الاعتقاد بأن مشكلة الوضع المحصن للمعتدى وهى المشكلة التى ترتبت على تفوق السوفىيت فى الصوارىخ ، يمكن القضاء عليها بالعمل على ازالة هذا التفوق ، ذلك أن «فجوة الصوارىخ» هذه على العكس ، قد أسرعت بتحقيق ما كانت التكنولوجيا المتغيره سوف تفعله على أى حال . فالقدرة المكتسحة القوية لتوجيه ضربة أولى - وهى الشرط لفاعلية التهديد بحرب شاملة - ستصبح أكثر صعوبة كلما تطور عصر الصوارىخ . ورغم أنه من الضرورى أن تعمل الولايات المتحدة على ملء فجوة الصوارىخ والتوصل الى قوة السوفىيت فيها ، فانه يكون من الخطأ البالغ افتراض امكان عودة الولايات المتحدة الى فترة تفوقها فى القوة الضاربة الاستراتيجية . والنتيجة الأكثر احتمالا لفترة ما بعد انتهاء التفوق السوفيتى فى الصوارىخ ستكون نوعا من الوضع المحصن المتبادل وحتى تحقيق ذلك سيستلزم جهودا ضخمة تجد الولايات المتحدة عازفة عن القيام بها .

وفى ظل ظروف الوضع المحصن المتبادل ، فان تركيب الردع سوف يتغير بصورة جذرية ، فلكى يكون الردع فعالا يستلزم أربعة أمور :

١ - أن يكون تنفيذ التهديد الرادع مصدقا من جانب الطرف الآخر بدرجة تكفى لئلا يؤخذ التهديد على أنه مجرد تمويه .  
٢ - أن يفهم العدو المحتمل تصميم الطرف الآخر على مقاومة الضغط أو الهجوم .

٣ - أن يكون العدو عاقلا بمعنى أنه يراعى مصالحه الخاصة فى تصرفاته بصورة يمكن التكهن بها .

٤ - وأن يصل العدو المحتمل - عند تقديره لمصالحه الخاصة - للنتائج التى يسعى «الطرف الرادع» الى الإيحاء بها . وبمعنى آخر يجب أن يصل لنتيجة أن خسائر العدوان أكثر من فوائده .

وفى ظل ظروف الوضع المحصن لكلا الطرفين ، فان هذه

الشروط سيكون من الصعب تحقيقها عن طريق التهديد بحرب  
شاملة .

وعندما تم تطوير نظرية الردع في البداية ، كان مفترضا أن  
المعتدى يكون أمامه أساسا لونين من الاختيار : إما أن يهاجم  
أو لا يهاجم . وكان من المعتقد أن الردع يتوقف على معرفة المعتدى  
بان عقوبة العدوان - على أى نطاق - ستكون في صورة ضربة  
انتقامية قاضية من جانب الولايات المتحدة . وبعد ذلك ، وعندما  
تعددت الموانع والصعوبات السيكلوجية التى اوجدتها نظرية  
الانتقام الشامل ، فانه أصبح يقال بأن الردع يمكن أن يكون فعالا  
طالما كان المعتدى غير واثق من أن الولايات المتحدة لن تنتقم .

على انه أصبح واضحا أن المعتدى لديه ألوان أخرى من  
الاختيار سوى أن يهاجم أو لا يهاجم . ففي مقدوره أن يهاجم على  
نطاق يجعل الانتقام الذى يهدده لقاء هجومه أمرا ينطوى على  
مخاطر كثيرة . كذلك ففي مقدوره من ناحية أهم أن تكون لديه  
الفرصة للابتزاز . ومن شأن الابتزاز أن يجبر الطرف الذى  
يتعرض للتهديد أن يبدأ هو بالحركة التالية . ومن ثم فإن المعتدى  
عليه المحتمل يواجه مشكلة محيرة فى تفسير نوازع ونوايا المعتدى .  
فيجب أن يقرر ما إذا كان المعتدى «يعنى» حقا تنفيذ تهديده .  
وعلى الرغم من أن المعتدى لا يمكن أن يكون متأكدا من أن المعتدى  
عليه لن ينتقم ، فإن المعتدى عليه لا يمكن أن يكون متأكدا من أن  
المعتدى لا يعنى تنفيذ تهديده . وفي هذه الحالة فإن الابتزاز يرجح  
كفة الميزان السيكلوجى ضد المعتدى عليه إذا كان البديل الوحيد  
هو اللجوء لحرب شاملة . ذلك أن طبيعة الدولة المتمسكة بالوضع  
الراهن تجعلها تتردد فى تعريض بقائها ووجودها للخطر على أساس  
افتراض أن المعتدى لا يعنى تهديده .

وقد كانت سياسة السوفييت فى سلسلة من الأزمات تمتد  
من برلين الى الكونجو الى كوبا تستهدف أساسا افهام الغرب  
مغزى البدائل المتوفرة أمامه . فاما أن يتوأم ويتفاهم مع السوفييت

او يجازف - مهما كانت المحازفة بسيطة - بمواجهة استعداد السوفييت للدخول فى حرب كبيرة لتحقيق مطالبهم .

ويذهب كيسنجر الى ان هناك صعوبات فى تحقيق الشروط الاربعة السالفة الذكر واللازمة لتحقيق الردع ويركز بصفة خاصة على الشرط الخاص بالايحاء للمعتدى بان خسائر ومضار عدوانه اكبر من فوائده ، فيشير الى ان هناك صعوبتين تكتنفان ذلك :

### صعوبة استراتيجية :

اذ يتطلب هذا الوضع مزيجاً من الاستعداد والدهاء والمهارة ، تحقيقها يكاد يكون مستحيلاً بالنسبة لدولة مسالمة تؤيد الوضع الراهن ، كما يكون مستحيلاً بالنسبة لتحالف من مجموعة دول . ذلك انه اما ان تكون قدرة المعتدى عليه على الانتقام لاصدقها الطرف الآخر الأمر الذى يشجع المعتدى على عدوانه واما ان تبدو الولايات المتحدة (التي اعطاها كيسنجر مثالا على دولة الوضع الراهن المسالمة) محبة للحرب وبدا تدفع السوفييت لتوجيه ضربة وقائية لها . وفضلا على ذلك فان نتائج أى تهديد بحرب شاملة تخرج الى حد كبير عن سيطرة الولايات المتحدة . فهي تعتمد على مدى قدرتها على اصابة الاتحاد السوفيتى . فاذا اعتقد السوفييت ان قوتهم الانتقامية محصنة، فان التهديد الأمريكى لن تكون له أية فعالية فى تحقيق الردع . اما اذا كانت القوة الانتقامية للسوفييت مكشوفة ومعرضة للهجوم الى حد كبير فانه لن يكون امامهم من مخرج سوى توقع هجوم أمريكى . ومشكلة استخدام الردع الشامل فى وضع يقوم على التموه من جانب الطرفين تتمثل فى ان الردع قد يكون اما مقنعا جدا او غير مقنع بصورة كافية .

### صعوبة سيكولوجية :

ذلك انه اذا بدت فوائد العدوان اكثر من مضاره ولز لمرة فان الردع سيفشل . وقد يحدث ذلك ببساطة اذا فر الجانبان

طبيعة الفوائد والمضار بصورة مختلفة . ففي اى موقف يكون هناك عدد من العوامل السيكولوجية التى يختلف فيها المفهوم بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وهى ذات صلة غير مباشرة بالتوازن الاستراتيجى وتشمل هذه العوامل مسائل مثل أهمية الهدف واستعداد المتصارعين للمجازفة ، وسمعتهم وعلاقتهم السياسية بالاقليم الذى يتعرض للتهديد . وضرب كيسنجر مثلا بأهمية الهدف وأشار الى أن هدف الوجود القومى هو الوحيد الذى يلتزم الطرفان بالمحافظة عليه . أما فى كافة المجالات الأخرى فان طرفا من الأطراف يكون الهدف المعين أهم لديه من الآخر . فالمجر مثلا كانت أهم للاتحاد السوفيتى منها للولايات المتحدة .

كذلك فان الجانب المستعد للمجازفة أو الذى يمكنه أن يقنع خصمه باستعداد للمخاطرة تكون له ميزة سيكولوجية على الطرف الآخر . فخلال أزمة السويس ، هدد الاتحاد السوفيتى بتوجيه هجمات بالصواريخ ضد لندن وباريس ، بالرغم من حقيقة أنه كان بالتأكيد سيخسر فى حالة حرب شاملة . وأثناء الثورة المجرية فان الغرب - رغم أنه كان أقوى بكثير - لم يكن راغبا فى توجيه تهديدات مماثلة ضد الاتحاد السوفيتى ، وقد استمر هذا الاتجاه بصورة متزايدة . ففي كل أزمة - من برلين الى الكونجو الى كوبا - كان الاتحاد السوفيتى يهدد بالهجوم بالصواريخ بصورة جعلت ما يستتبع ذلك من حلول تبدو كأنها نتيجة للابتزاز السوفيتى عن طريق التهديد بالصواريخ . وقد أصبح الاتحاد السوفيتى فى وضع أفضل كثيرا من الناحية الدبلوماسية نتيجة لمقدرته على أن ينقل لخصومه مخاطر اتخاذ ردود فعل لمواجهة حركته .

ويختتم كيسنجر بقوله بأنه اذا كان الردع عن طريق التهديد بحرب شاملة صعبا عندما كانت الولايات المتحدة متفوقة استراتيجيا فانه سيصبح أمرا لا يمكن احتماله فى عصر كون الطرفين فى وضع محصن . فقد يؤدى الى دبلوماسية التمويه وستشجع النهور . فاذا اقتنع الطرفان خلال عدد من السنين

بأن مواقف التهديد والتهديد المضاد سيتم تسويتها دائما عن طريق تنازل أحدهما ، فانه من الممكن أن تحدث مواجهة وصدام نتيجة للاحساس بالآس الناتج عن ذلك .

وعلى أى حال فان الأزمة التى أدت للحرب العالمية الاولى لم تكن تختلف عن غيرها من الأزمات العديدة التى تمت تسويتها عن طريق التهديد بالحرب . وعندما وقعت الحرب فى النهاية فانها تحولت لحرب شاملة لسبب تافه لانه لم يتم النظر فى البدائل الأخرى لتسويتها .

#### ٤ - الردع عن طريق عدم التأكد :

ينتقد كيسنجر اصحاب الراى القائل بأن التهديد بالحرب الشاملة هو الرادع ضد كافة ألوان العدوان مهما كانت صغيرة على أساس أن الردع ينتج ليس من التأكد من الانتقام قدر ماينتج من عدم التأكد من جانب المعتدى من أن الولايات المتحدة قد تدمر دولته . ومن ثم يذهب اصحاب هذا الراى الى انه فى أى موقف معين ، فان المعتدى المحتمل يجب أن يزن قيمة الهدف مقابل احتمال حدوث انتقام شامل ضده . فاذا كان الهدف غير مهم نسبيا فقد يكون ثقل التهديد بالحرب الشاملة منخفضا .

فالردع ضد حدوث هجوم مفاجئ على الولايات المتحدة يجب أن يكون التهديد بالانتقام مؤكدا . وللردع من هجوم على أذربيجان فـد تكون درجة التهديد الانتقامى أقل .

وينتقد كيسنجر هذا الراى المعتمد على «الأثر الغير مؤكد» على أساس أنه لم يمنع من حدوث أشكال كثيرة من الضغوط العسكرية الشيوعى الذى تمثل فى الابتزاز الى أعمال العدوان المباشر وفضلا على ذلك فان أى رجل دولة اذا اعتمد على « الأثر الغير مؤكد» فانه لايدع لنفسه أى مجال لسوء التقدير . فاذا فشلت النظرية حتى فى حالة حدوث عدوان بسيط فانه اما أن يلتزم بأقصى أنواع الحرب أو يستسلم ومن ثم يقلل من ثقل

التهديد الرادع في المستقبل ومن ثم فإنه في مجال الواقع العملي نجد أن نظرية « الأثر القير مؤكد » تبعد السيطرة على الأحداث تماما من أيدينا . وفي معظم المواقف فإنها لا تخدم العالم الحر لأنه في حالة الابتزاز لا يمكن أن يكون مؤكدا بصورة كافية من أن العدو لا يعنى ما يهدد به .

وينتهى كيسنجر الى أنه من الضروري أن نكون واضحين حول مدى عدم التاكيد المقبول . فالحد الأدنى لا يجب أن يشمل امكان التسليم أو المقاومة الضعيفة التي تشجع العدوان . والحد الأعلى لا يجب أن يمثل تهديدا يكون غير مصدق أو أن يشير هجوما وقائيا اذا صدقه الطرف الآخر . فالحد الأدنى من عدم التاكيد ينبغي أن يجعل الثمن الأدنى مرتفعا بصورة تجعله غير مقبول من الطرف الآخر وفي الوقت الذي تجعل الثمن الأعلى فيه غير محدود . فإنها تتجنب أي احساس بالآلية التي تجعل الموقف خارجا عن السيطرة ما أن يتم اللجوء للقوة .

وهذه الشروط ستكون مستحيلة التحقيق عن طريق التهديد بالحرب الشاملة . ففي معظم الأحوال المنظورة في المستقبل القريب فإن مثل هذا التهديد إما أن يؤدي تلقائيا لسلسلة من ردود الفعل وإما أن يكون غير مصدق من الطرف الآخر بمعنى أنه لا يصل الى الحد الأدنى من عدم التاكيد . فإذا كانت القوة الانتقامية لكلا الطرفين غير محصنة ، فإن التهديد بحرب شاملة يعنى استجلاب هجوم وقائي من الطرف الآخر . وإذا كانت القوة الانتقامية الأمريكية محصنة وكانت القوة السوفيتية مكشوفة، فإنه في مقدور الولايات المتحدة التهديد باللجوء لحرب شاملة ويكون لهذا التهديد بعض الوزن والقدرة على جعل الطرف الآخر يصدق ذلك رغم أن القدرة السوفيتية - حتى في هذه الظروف - على القيام بهجوم وقائي مستجمل وضع الولايات المتحدة أكثر حساسية وتهديدها أقل ثقلا مما كان عليه الحال في فترة التفوق الاستراتيجي الأمريكي .

وإذا انعكس الوضع - السوفييت في وضع محصن والولايات المتحدة في وضع غير محصن - فإن التهديد بحرب شاملة من جانب الولايات المتحدة سيعنى انتحارا قوميا .

أما إذا طور الطرفان قوات انتقامية محصنة فإن التهديد بحرب شاملة سيفقد معناه . وباختصار القول فإن الطرف الذي سيكون عليه أن يتخذ القرار النهائي لحماية مصالحه وقيمه عن طريق حرب شاملة ، سيفرض حاجزا وعائقا أمام نفسه خاصة لو كان دولة تبني الوضع الراهن فليس معقولا السعي لحماية مصالح وقيمة الدولة عن طريق استراتيجية تهدد بتدمير هذه المصالح والقيم .

وينتهي كيسنجر الى أنه لكل هذه الأسباب يجب نبذ الفكرة القائلة بأن هناك نوعا واحدا من الردع - وهو التهديد بالانتقام النووي - وقد وجدت هذه الفكرة تعبيرا لها في اصطلاح الردع الذي يطلق على القوة الانتقامية والتي توحى بأن كافة الأشكال الأخرى من القوة ليست لها أهمية بالنسبة لمشكلة الأمن .

ويستدرك كيسنجر قائلا : ان ما اصطلح على تسميته «بالردع» يمكن استخدامه لمنع أى تحد لوجود أمريكا . وأنه لهذا الغرض يجب بذل جهود أكبر لجعل هذه القوات الرادعة محصنة ويجب أن يكون ذلك الهدف الأول في السياسة العسكرية الأمريكية .

ويدعو كيسنجر للاحتفاظ بكافة البدائل وعدم الاعتماد الكلي على الردع ذلك أن الحاجة قد تدعو للاستخدام المحلي للقوات العادية كما حدث في لبنان . وينادى بأن تكون كافة الطاقة العسكرية على درجة عالية من الاستعداد حيث انه لا تتوافر للولايات المتحدة حرية الاختيار في كافة الظروف .

## تقييم الحرب المحدودة

### ١ - طبيعة الحرب المحدودة :

لما كانت نتائج الحرب الشاملة يزداد الهلع منها قد أصبح الاعتماد عليها كذلك أكثر سخفا ، فالفجوة بين التهديد الموجه لأغراض الردع وبين الاستراتيجية المزمع تنفيذها ستزداد اتساعا فأي زيادة في التدمير يقابلها تشكك في قيمة الردع ، وفي إطار هذه الدائرة بالردع قد يفشل الردع ؛ فان هو فشل فان الاعتماد على الردع الجماعي سيضمن النتيجة المباشرة : ذلك أنه أما أن يؤدي الى الاستسلام أو الى أشنع أنواع الحروب المسببة للكوارث . وليس أمام الولايات المتحدة ما هو أكثر إلحاحا من أن تنسق بين سياستها الرادعة والاستراتيجية التي هي على استعداد لتنفيذها اذ كلما اتسعت الهوة بينها اتسع مجال تشهير السوفييت بها . وكلما اعتمدت في الردع على القصاص النووي ضد البلاد السوفيتية تعرضت دول العالم الحر الأخرى للضغوط الشيوعية التي تهدد بسياسة الأمر الواقع، ففي عصر الصواريخ سوف يكتسب الجانب الذي يستطيع أن يضيف مزيدا من القوة دون الالتجاء الى حرب شاملة - أو الذي يستطيع أن يهدد بذلك - ميزة فاصلة على



خصم ليست لديه القدرة . والمعروف هو أن غرض القوة العسكرية الغربية الحيلولة دون الحرب لا إشعالها .

ويرى كيسنجر أن الردع والاستراتيجية لا يمكن الفصل بينهما ؛ فالردع لا يعتمد فقط على الانتقام من العدوان بل يتعداه إلى احتمال حدوث العدوان ، وهذان العاملان يرتبطان ببعضهما بنسبة معكوسة ، فلو هبط أحدهما جدا فشل الردع . وإذا كان الجانب الذي ينبغي الردع يؤكد رده التدميري على حساب احتمال الثأر فقد يشجع العدوان . وإذا وضع اهتمام زائد على استراتيجية تصل تكاليفها إلى أدنى حد فإن العقوبات ضد العدوان قد تصبح بسيطة جدا بالنسبة لردع فعال . فالتحدى الذي يراجعه السياسة الأمريكية العسكرية هو إقامة أكبر توازن بين قوتنا الرادعه وبين الاستراتيجية التي نحن على استعداد لتنفيذها لو فشل الردع .

وهذه الاعتبارات تنعكس بصورة عامة على مشكلة الحرب المحدودة - وهي ذات مفهوم بسيط جدا مؤداه التأكيد بأن التهديد بالثأر الجماعي قد فقد قابلية تصديقه أو استخدامه - ذلك أنه لما كان على الولايات المتحدة منع العدوان الشيوعي فهي تنشئ قوى عسكرية قادرة على وقف العدوان مهما يكن المستوى الذي يبدأ به . فالردع قد يكون كاملا إذا لم يستطع المعتدى الحاق الهزيمة بالقوى العسكرية للعالم الحر أيا كان الشكل الذي يتخذه العدوان ، فإذا زودت القوى الخاصة بالحرب المحدودة بقوة ثأرية ذات حصانة فلن يقدر المعتدى على الاستفادة من الصدام المحدود أو الصدام الشامل وحينئذ تكون أبواب العمل العسكري المختلفة مرصدة دونه .

ويمضي كيسنجر قائلا : ان أصحاب النظريات في الحرب المحدودة لا ينكرون أن الخطر الذي تفرضه هذه الاستراتيجية على المعتدى أقل من خطر الثأر الجماعي ، ذلك أن الغرض من استراتيجية الحرب المحدودة هو أولا تقوية الردع وثانيا إذا حدث وفشل الردع فإنها توجد الفرصة للتسوية قبل أن تحتفى بها ذاتية القوى الثأرية .

والخلاصة أن الحرب المحدودة مبنية على نوع من المساومة الماكرة لا تتعدى قيودا معينة .

## ٢ - بعض أشكال التحديد :

### ضرورات التحديد :

هناك ثلاث ضرورات لاستراتيجية الحرب المحدودة هي :  
- قدرة قوى الحرب المحدودة على منع المعتدى من العدوان بغية اقرار الامر الواقع .

- طبيعة تكوين هذه القوات بحيث لا يقيمها الطرف الآخر على أنها مقدمة لحرب شاملة .

- ربط هذه القوات بدبلوماسية مقنعة بأن الحرب الشاملة ليست الرد الوحيد على العدوان بل ان ثمة رغبة ملحة فى التفاوض من أجل تسوية لا يدخل فيها التسليم غير المشروط .

ويقول كيسنجر : ان البعض يرى أن القوة الثأرية تناسب الحرب المحدودة بسبب قدرتها على الدخول فى نار تدريجي ؛ أو حرب استراتيجية محدودة ؛ كما أن البعض الآخر يحدّد استراتيجية الثأر غير المباشر الذى يهدف الى معاقبة المعتدى فى مكان غير الذى وقع فيه العدوان . وهناك مدرسة فكرية تركز على أهمية الدفاع المحلى . وكل هذه الاجراءات لها فائدتها فى منع أو ردع العدوان وتقديم بديل للحرب الشاملة .

## ٣ - حرب العصابات :

يقول بعض المفكرين - الذين تروّعهم أخطار الحرب النووية - أن أى صراع تشترك فيه القوى الكبرى سيحمل معه خطر التوسع الى مجزرة نووية ، ومن ثم فهم يجذبون منع العدوان أو ردعه عن طريق حرب العصابات ، غير أن هذا الرأى يبسط العملية أكثر من اللازم ؛ اذ لا يوجد أى نشاط موال للغرب فى أى دولة شيوعية ذلك أن الثورات التى حدثت فى المجر والتبت مثلاً تم قمعها بسرعة وبلا شفقة وعلى ذلك فهى لم تمثل عقبة أمام الحكم الشيوعى .

ويمضى كيسنجر قائلاً : انه مهما كانت فاعلية حرب العصابات فان فائدتها كتهديد لأغراض الردع مشكوك فيها الى حد كبير

لأنها لا تمثل مقاومة منظمة ومن ثم تخلو من فكرة الردع لأنها سوف تفسر من جانب المعتدى بالافتقار الى الإرادة .

وينتهي كيسنجر الى أن حرب العصابات تتطلب اما ظروفًا خاصة ملائمة لكي تكون ممكنة ، مثال ذلك ما حدث في يوغوسلافيا والجزائر ؛ واما أعدادا ساحقة كما حدث في الصين أو الى مساحات واسعة كما حدث في روسيا ، ومثل هذه الحرب يمكن أن تستمر اذا لقيت تأييدا من الخارج عسكريا وأديبا على حد سواء مما يعطى الأمل في النصر في النهاية .

#### ٤ - الحاجة الى الدفاع المحل :

ويرى كيسنجر أنه لا بد للغرب أن يعمل على تجنب سياسة الأمر الواقع للاحتلال الشيوعي اذا كان يبغي منع الانتقاص بشكل تدريجي ، ولذلك فإن القدرة على الدفاع المحل لازمة حتى تسير سياسة الردع مع استراتيجية خوض الحرب ومتطلبات الأمن الأمريكي والغربي جنبا الى جنب .

ويمضي كيسنجر الى القول بأن مقاومة سياسة الأمر الواقع هي أساس الردع أو المنع فاذا قام الأمر الواقع فان غرض الاستراتيجية لا يصبح حمل المعتدى الذي ينوى الاعتداء على الأحجام عن المهاجمة فقط بل يجب أن ترغمه هذه السياسة على الانسحاب ؛ ذلك أنه عندما يقرر المعتدى الهجوم فان العبء السيكولوجي يقع عليه ولا بد له من أن يتخذ خطوة ايجابية مما سيرغمه على التردد خاصة اذا بدا أن هدفه بعيد المنال وعلى العكس فان نال المعتدى بغيته فان العبء السيكولوجي سيتغير لصالحه حيث يكون على المدافع أن يقدر خطر القيام باتخاذ الخطوة الاولى .

ويقول كيسنجر انه عند مقاومة الاحتلال يكون على المدافع أن يختار بين الاستمرار في الدفاع عن النفس أو الاستسلام ، فاذا كان المعتدى قد حقق غرضه بالفعل ، فيمكن للمدافع تحقيق السلام عن طريق التسوية على أساس الوضع الراهن الجديد .

ويذهب كيسنجر بعد الشرح المتقدم الى أنه في كل استراتيجيات الحرب المحدودة - فيما عدا استراتيجية الدفاع المحلي - يكون التوازن السيكلوجي في صالح المعتدى بل انه يزداد كلما طال استمرار الصدام ويرجع ذلك الى أن الدفاع المحلي وحده يستطيع أن يمنع سياسة الأمر الواقع .

ويقول كيسنجر انه اذا لم تتمكن حماية المناطق المهددة من الاحتلال فان مجال التشهير الشيوعي سيزداد اتساعا على الدوام وأن التفاوت في القوات المناسبة للدفاع المحلي يجب أن يعالج التفاوت الحال في القوة المحلية فسوف لا يجد القادة السوفييت حافزا على المفاوضات الجديدة .

ويدافع كيسنجر عن فكرة الدفاع المحلي فيقول ان معظم المزايم بشأن استحالة اما أن تكون مضللة أو مبالغا فيها . فما زال العالم الحر يتفوق في القوة البشرية على الكتلة الشيوعية ، كما يتفوق في الامكانيات الصناعية ، وليس هناك من سبب غير الافتقار الى الارادة يدعو أوروبا الغربية والولايات المتحدة الى ايجاد قوة محلية قادرة على ايقاف العدوان الشيوعي على أى مستوى ، ومن المؤكد أن المشكلة أكثر تعقيدا في مناطق أخرى . ففي مناطق الشرق الأوسط وجنوب شرقي آسيا يمكن للكتلة الشيوعية أن تركز قواها البشرية والمادية ضد الدول الأضعف والأقل صلة في التحالف وذات المواقع الأقل ميزة عن تلك التي تقع في شمال الأطلنطي مما يجعل هذه الدول في وضع لا يمكنها من موازنة بعضها البعض .

## ٥ - الحرب المحدودة : نووية أم تقليدية :

ثمة حقيقتان ينبغى تفهما :

### الأولى :

لم تعد أية حرب - في العصر النووي - تخلو تماما من شبح المواجهة النووية ؛ اللهم الا اذا تقدمت اجراءات الرقابة على

السلام تقدما كبيرا بحيث يمكن الاعتماد عليها الى مدى بعيد  
فالواقع أن نشوب حرب بين قوتين نوويتين بأسلحة تقليدية  
اعتداء لا يمنع أيا منهما من أن تضع في اعتبارها إمكانية استخدام  
الأسلحة النووية .

## الثانية :

ان الاختيار بين استخدام الأسلحة التقليدية أو النووية لم  
يعد متاحا للولايات المتحدة .

## وللاستراتيجية النووية ميزات هي :

- أن تشتت الفرق العسكرية سيفرق بين متطلبات النصر  
ومتطلبات المحافظة على البلاد . فلكي تسود الولايات المتحدة  
في حرب نووية فمن الضروري أن تكون لديها وحدات صغيرة  
سريعة الحركة ، اما الاحتفاظ بالأراضي فيحتاج الى تركيز  
أكبر وأضخم وبالذات على المراكز الهامة للإدارة ، والمثال  
على ذلك أن الجيش السوفييتي احتاج الى عشرين فرقة  
ليسحق الثورة المجرية وكان يستحيل مثل هذا التركيز لو  
كان السوفييت يواجهون أسلحة نووية .
- سوف تفقد الحرب النووية تقديرات المعتدي ذلك أنها غير  
مألوفة . فمع أنه يوجد لدى الاتحاد السوفيتي والصين  
الشيوعية خبراء كثيرون في الحرب التقليدية الا ان تقديراتهم  
بالنسبة للحرب النووية لابد وأن تكون نظرية .
- ستكون الحرب النووية وسيلة فعالة لاضعاف رقابة  
الشيوعيين على المناطق التي تدور في فلكها . فالحرب  
النووية هي أفضل الوسائل لاستغلال متاعب السوفييت  
السياسية على الأقل في أوروبا .
- للأسلحة النووية هي أفضل الأسلحة الموجودة لدى الولايات  
المتحدة بسبب تفوقها التكنولوجي .
- ان التباع أى سبيل آخر سيفرض على الولايات المتحدة

الأمريكية متطلبات مستحيلة مؤداها أن تكون لديها قوة تقليدية متزايدة تتمتع بأمن وسائل الحماية وبالقدرة على الحرب المحدودة .

وينتهي كيسنجر الى أنه ليس هناك من سبب فعلى يجعل الولايات المتحدة تتراجع عن حرب نووية بل انه على العكس تؤكد كل الأسباب ضرورة استخدامها لتمتع الولايات المتحدة بتكنولوجيا بالغه التقدم .

## ٦ - اتجاه استراتيجية الولايات المتحدة :

كان كيسنجر منذ سنوات مضت يؤيد الاستراتيجية النووية ، فقد بدأ له حينئذ أن الرادع الأكثر فاعلية لاي اعتداء شيوعى جوهرى هو التقييد من أن الولايات المتحدة سوف تستخدم الأسلحة النووية منذ البداية . ومع ذلك فإن الحاجة الى قوات قادرة على خوض غمار حرب نووية محدودة تظل قائمة ؛ ويذهب كيسنجر الى أن بعض التطورات قد تسببت فى تغيير وجهة النظر الخاصة بالتركيز النسبى الواجب اعطاؤه للقوات التقليدية فى مواجهة القوات النووية . وهذه التطورات هى :

- الحلاف القائم داخل المؤسسات الأمريكية العسكرية وداخل الحلف وهو الخاص بطبيعة الحرب النووية المحدودة .

- ازدياد المخزون من الأسلحة النووية السوفيتية ؛ والأهمية المتزايدة للصواريخ طويلة المدى .

- تأثير مفاوضات الرقابة على السلاح .

ويشير أول هذه الاعتبارات الشكوك فيما اذا كان على الولايات المتحدة أن تعرف كيفية تحديد الحرب النووية . ويعبر الاعتبار الثانى الأهمية الاستراتيجية للحرب النووية . ويؤثر الاعتبار الثالث على الاطار الذى ينبغى أن تدار فيه أية استراتيجية والنسبى يقرر الثمن السياسى .

الا أنه يكاد يكون من المستحيل ايجاد وصف متماسك لمفهوم

« الحرب النووية المحدودة » فالسلاح الجوى يتصورها على أنها مراقبة فضاء جوى محدود ، ويعتبرها الجيش حيوية لتحطيم الأهداف التكتيكية التى يمكن أن تؤثر على العمليات الأرضية بما فيها مراكز المواصلات؛ أما الأسطول فيهمه فى المرتبة الأولى التخلص من المنشآت فى الموانئ .

وللتوفيق بين هذه الاتجاهات فقد سمح لكل سلاح بتدمير كل ما يعتبره ضروريا بالنسبة لمهمته ، والحرب النووية المحدودة التى تخوضها الولايات المتحدة على هذا النحو قد تصبح لا فرق بينها وبين الحرب النووية الشاملة .

وقد نشبت هذه الخلافات بين حلفاء الولايات المتحدة حيث ان القليل من حلفائها يمتلك اسلحة نووية ، فالدول التى تملكها تركز على الحروب النووية الرادعة لا على الجانب التكتيكي ؛ كما ان الراى العام فى معظم الدول المتحالفة قد تحرك ضد الاسلحة النووية بدوافع مختلفة .

وقد عززت هذه الآراء الاتجاه نحو مفاوضات الرقابة على الاسلحة وسوف يصبح من الصعب - فى خضم هذه الظروف - اتخاذ مبدأ استراتيجي وتكتيكي تقبله الدول المتحالفة وتعززه العقيدة فى مواجهة الضغط السوفيتى مما يؤدى الى الشك فيما اذا كانت سوف تتوافر للغرب امكانيات الحد من الحرب النووية بمعنى تقييدها ، فلو أنه اعتمد كلية على الاستراتيجية النووية فان مناعته ضد ابتزاز نووى سواء قبل أو بعد نشوب القتال سوف تتزايد .

واذن فمن المؤكد أن أى تحديد للحرب هو الى حد بعيد عمل تسفى ؛ والواقع أن وضع الحدود على الحرب النووية هو أمر تحكمى ؛ لذا فانه يجب أن تكون القدرة التقليدية للعالم الحر قوية الى درجة كافية بحيث يصبح الدفاع النووى الملجأ الاخير لا الملجأ الوحيد ، وبمقتضى ذلك أن تزداد مرونة السياسة الامريكية

بما قد يمكنها من التفاوض بثقة فى شأن الرقابة على الأسلحة النووية .

وينبغى ألا تعتبر القوات التقليدية بديلا للقدرة على الحرب النووية المحدودة وانما مكملتها ؛ ذلك أنه من قبيل الانتحار الاعتماد كلية على القوات التقليدية أمام خصم مزود بأسلحة نووية .

ويمضى كيسنجر قائلا : ان مشاكل بلاده لا يمكن حلها بسهولة لان تحديد الحرب مع الاتحاد السوفيتى والصين الشيوعية كحرب شاملة معناه مواجهة التغلب على أزمته وطنييه عن طريق شعوزة كلامية ، فليس هناك من عمل ملح يواجه العالم الحر أكثر من أن يخلص نفسه من الحنين لفتهر حصانة وأن يواجه الحقائق المطلقة لفترة ثورية .

ان مشكلة الولايات المتحدة تتلخص على وجه التحديد فى أن القوة الزائدة عن الحد لا تضمن القوة المناسبة لمواقف معينه بسبب عدم حصانة قواتها الرادعة وبسبب عدم قدرتها على جعل قوتها - التى لا يتطرق اليها الشك - قادرة على الصمود أمام الضغوط المحلية المختلفة .

ويتعرض كيسنجر فى هذا المقام لتجربة لبنان فيقول انها وان كانت قد قوبلت بالارتياح فى كل مكان على أساس أنها أظهرت قدرة الولايات المتحدة على الحرب المحدودة ، فقد بينت فى الحقيقة جدواها ؛ فلكى تتدخل الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط اضطرت الى سحب فرقتين من ألمانيا ومنعت عن العمل معظم النقل الجوى الاستراتيجى أى أنها أضعفت أكثر المناطق حساسية - أوروبا - فى اللحظة التى وصل فيها التوتر الدولى مداه .

\*\*\*



### ١ - الولايات المتحدة وأوروبا :

ان العلاقة المتكاملة بين الدبلوماسية والاستراتيجية لا مثيل لها لوضوحها فى أى مجال من مجالات السياسة كما هى واضحة فى علاقات الولايات المتحدة بأوروبا . وسواء كانت قضية الدفاع عن أوروبا أو توحيد ألمانيا أو الرقابة على الأسلحة أو انتشار الأسلحة النووية فالحل يتوقف دون شك على قدرة الغرب على تنسيق احتياجاتها للأمن مع أهدافها الحقيقية . ان أحد أقوى الأسباب لتهادم شمال الأطلسى هو أنه ضرورة لتحقيق فرص العمل البناء ، فـقدرة الولايات المتحدة أو الحلفاء الغربيين تنوء بمواجهة الثورات الحالية فى عصرنا على انفراد ؛ فليس ثمة شعب لديه الموارد الفكرية والمادية الكافية التى تساعد فى تطوير الأمم الجديدة وفى التمشى مع سباق التكنولوجيا وفى ايجاد مجموعة جديدة من العلاقات الدولية وفى تحقيق فرصه الخاصة .

فلو أمكن تحقيق أمل الولايات المتحدة فى عالم يقوم على قيم الحرية والكرامة الانسانية ، فان التعاون الوثيق بين أمريكا

الشمالية ونصف الكرة الغربى امر جوهري فاذا لم تستطع هذه الدول المتفوقة صناعيا ، والتي تتمتع بأنظمة حكم صالحة ، وتتقارب أنظمتها الدستورية أن تواجه التوحد فان مستقبل الحرية سيكون مظلما .

وعلى العكس فان الشجاعة والدناميكية وتمائل معتقدات مجموعة شمال الأطلسى تعد كلها رمزا لحيوية ارتباط الشعوب الحرة أمام العالم أجمع .

وتقوم استراتيجية حلف شمال الأطلسى على ضرورة توفير كل الحوافز ليقيم استراتيجية لا ترغم الولايات المتحدة على ضرورة الاختيار بين حرب شاملة وسلبية العمل فى الدفاع عن أوروبا .

### ويمكن تلخيص مشكلة الأمن الأوروبى فى :

- يستطيع الاتحاد السوفيتى تهديد كل أوروبا من أراضيه .
- ليست هناك دولة اوروبية قادرة بمفردها على الصمود أمام الضغط السوفيتى ولذلك لا يمكن فصل الأمن عن الوحدة أى لا بد من الوحدة لأمن أوروبا .
- ان التهديد بحرب شاملة يفقد قابليته للتصديق ولمعناه الاستراتيجية لذلك لا يمكن مباشرة أمن أوروبا من أمريكا الشمالية فقط لأن المعتدى يستطيع أن يوجه تهديدات لا تبدو منذرة بالردع الشامل ، ولأنه لا يمكن التأكد من أن أمة تنتحر دفاعا عن أراض أجنبية مهما كانت قوة الوحدة المتحالفة .
- وأشار كيسنجر فى هذا المقام الى أنه مهما كسب الاتحاد السوفيتى فى الشرق الأوسط فانه من الممكن تعويض ذلك وزيادة قوة أوروبا فى المناطق غير الملزمة . ومن جهة أخرى اذا تكشفت عدم قدرة حلف شمال الأطلسى فان كل المناطق الأخرى ستكون من نصيب الاتحاد السوفيتى بسبب التقصير . وسوف يكون حلف شمال الأطلسى قادرا على مقاومة كل تشهير سوفيتى اذا كانت القوة العسكرية فى أوروبا قادرة على الصمود فى وجه سلسلة واسعة من التحديات ؛ فازدياد قوة القوات المحلية يستتبع تناقص احتمالات توجيه تهديد من هذا النوع .

## ٢ - حلف شمال الأطلسي والأسلحة النووية :

ان الاعتراف بالحاجة الى قوة عسكرية فى أوروبا يثير تساؤلات عن طبيعتها وعن علاقة الأسلحة النووية باستراتيجية حلف شمال الأطلسي وعن انتشار الأسلحة النووية الى حلفاء الولايات المتحدة .

وان قابلية التصديق - التى تتضاءل - للتهديد بالردع الجماعى لم ينتج عنها فقط الحاجة الى زيادة قوات أوروبا التقليدية بل لقد أثارت بحدة مشكلة الرقابة على ما يسمى « بالقوة الرادعة » .

وان ازدياد قدرة السوفيت على تهديد الولايات المتحدة قد زاد الشكوك التى ظهرت فى أول الامر أثناء أزمة السويس فيما لو أنه يمكن الاعتماد على الولايات المتحدة فى الرد بحرب شاملة على كل تحد يعتبره حلفاؤها حيويًا ، وفيما لو فعلت ذلك هل ستستخدم قواتها بشكل يظنونه ضروريا لحماية مصالحهم .

ان الخوف من ألا تكون الولايات المتحدة على استعداد للتعرض للدمار أو انها قد تستخدم قواتها بشكل يحتمل أن يدمر الثروة القومية لحليف من حلفائها كل السبب فى انشاء قوى رادعة مستقلة داخل حلف الأطلسي ؛ فقد أصر ديجول على أن فرنسا تحتاج الى ترسانة نووية خاصة بها اذ ان الولايات المتحدة قد تجرى تسوية منفردة مع الاتحاد السوفيتي أو قد تعقد اتفاقا سريا يقضى بالآ تدمير الواحدة منهما الأخرى وأن تقتصر أعمال العنف على أجزاء أخرى من العالم ؛ وفي كلتا الحالتين فان الأسلحة النووية الفرنسية تكون أجدى وسيلة لحماية فرنسا من الوقوع فريسة لحرب نووية .

وليس من شك فى أن نوع التوازن الموجود بين القوى النووية للمعسكرين هو حاليا عامل من عوامل السلام العالمى ؛ ولكن من ذا الذى يستطيع التكهّن بما يحدث غدا ، وبأن بعض التقدم المفاجيء للصواريخ سوف يوفر لمعسكر من المعسكرين ميزة كبرى لاتستطيع نواياه السلمية مقاومة اغرائها ؟

ثم من ذا الذى يستطيع ان يتكهّن بأنه اذا حدث فى المستقبل

تغيير كلي في الجو السياسي - وهو ما حدث من قبل - أن تتفق القوتان المحترتان للقوى النووية على تقسيم العالم ؟

ويقول كيسنجر ان فرنسا قد ساعدت على ايجاد التوازن الدولي عندما زودت نفسها بالاسلحة النووية ، ولكن يبدو انه ليس ثمة دولة اوروبية واحدة قادرة على انشاء قوة رادعة لها من القدرة ما يمكنها من البقاء بعد هجوم سوفيتي شامل ؛ فالواقع انه ليست لدى اى منها المساحة الكافية التى تستطيع أن تنشر فيها قواتها او الامكانيات التى تتيح حماية هذه الاسلحة حماية مجدية ضد هجوم سوفيتي .

والواقع ان جعل القوى الرادعة لحلفاء الولايات المتحدة متحركة او فى اساطيل بحرية ينطوى على استفزاز للاتحاد السوفيتي قد يحدو به الى القيام بهجوم وقائي ، ولذلك فان أية محاولة للردع المستقل من جانب أية دولة من الحلفاء هو بمثابة انتحار مؤكد ؛ والواقع أيضا أن هذه القوات تكون لها صفة الردع فى حالة ما اذا تأكد الاتحاد السوفيتي أن اى صدام على اى مستوى سوف يطلق العنان لقوات الولايات المتحدة الاستراتيجية .

ويمضى كيسنجر الى القول بأنه قد يثار أن التمييز بين المصالح الأمريكية ومصالح حلفائها هو وقوع فى الخطأ وأنه لا يمكن أن يكون هناك صدام حقيقي اذا أدرك كل الأطراف الحاجة الى الوحدة ، الا ان هذا الراى - مع أنه صحيح معنويا - لا يقابل بالاهتمام من دول أوروبا .

ويعتقد كيسنجر أن الحل المنطقي لمشكلة الحلف الاستراتيجية هو التخصص الذى يتيح للولايات المتحدة أن تركز على القوات النووية فى حين يركز حلفاؤها على القوات التقليدية ؛ فإذا اتفق الحلف على الهدف من قوته النووية فانه يمكن أن يضع الحلفاء جزءا من قواتهم الرادعة تحت قيادته .

واختتم كيسنجر هذا الجزء ذاكرا أن هناك ثلاث ضرورات قد ترغب الولايات المتحدة فى استخدام قواتها الرادعة بسببها وهي :

- حالة الحرب الشاملة .
- حالة الحرب المحدودة في منطقة شمال الأطلسي .
- حالة الحرب المحدودة خارج منطقة حلف شمال الأطلسي

### ٣ - مشكلة ألمانيا :

استهل كيسنجر حديثه عن مشكلة ألمانيا بأن عرض للرأي القائل بأن السلام في أوروبا تهدده ألمانيا القوية الموحدة فعارضه على أساس أنه بنى على تجربة الماضي ؛ وأضاف أن الصورة المثالية هي أن تكون هناك ألمانيا القوية التي تستطيع الدفاع عن نفسها وأن هذا يجب أن يكون أحد الأسس الجوهرية لسياسة الغرب .

وتساءل كيسنجر عن مدى التعرض بواقعية لمسألة توحيد ألمانيا ثم ما لبث أن قال ان مسألة توحيد ألمانيا هي إحدى القضايا التي يبدو أن الاتفاق السري قد تجاهلها .

وناقش كيسنجر الرأي القائل بأن قبول الغرب لسياسة الأمر الواقع في أوروبا الشرقية وبخاصة في ألمانيا هو مفتاح الاستقرار في أوروبا ، فقال انه ينبغي معرفة الحقائق التي يصعب واقعياً تغييرها . فلقد قيل انه اذا حدث وقبل الحكم السوفيتي بصفة رسمية في أوروبا الشرقية فإن الاتحاد السوفيتي سيقنع ولن يكون له مزاج للتوسع .

ويمضي كيسنجر الى القول بأن الرأي القائل بأن الحكمة في الموامة مع الحقائق هي حكمة بلا شك تكاد تكون مقبولة ، فلو بلغت أقصى مدى لها فأنها تنطوي على سياسة بدون هدف وأجرامات تخلو عن الإدراك ؛ فلو أن الموامة هي التي تتحكم في سير الأمور لما تغير شيء في العالم على الإطلاق .

ويستطرد كيسنجر الى القول بأن هذا المبدأ غريب بالنسبة للولايات المتحدة وأنه وجد أصلاً أثناء ثورة ولا محل لتطبيقه على عالم متصاعد . فالفكرة ليست جديدة حيث كان ستالين قد عرض على الغرب تقسيم العالم الى مناطق نفوذ وفشل في ذلك لأن الغرب

لم يكن على استعداد للمواءمة مع حقيقة احتوت التسليم بحقوق الشعوب الأخرى في مضمونها .

ويؤكد كيسنجر أن تقسيم ألمانيا سيقى قائما مهما عملت الدبلوماسية الغربية اذ أنه ليس من المحتمل أن تنجح أية خطة للتوحيد لأن المسألة ليست متعلقة بإمكان تحقيق الوحدة بل متعلقة بإمكان الاتفاق مع الاتحاد السوفيتي وما يداخل ذلك من مشكلات عويصة .

ويذكر كيسنجر أن سياسة الغرب في هذا الشأن تبدو وكأنها تنطوى على ردود فعل للمبادئ السوفيتية ليس الا ، ومع ذلك فليس لدى الاتحاد السوفيتي خطة مفصلة لتحويل كل ألمانيا في المدى القصير الى الشيوعية .

ويسوق كيسنجر في هذا المقام تجربة الشرق الأوسط في الوحدة فيذكر أن هذه التجربة يمكن أن تكون مثلا لمصير المناطق التي فشلت في تحقيق الوحدة .

ويتعرض في هذه النقطة الى سياسة الاتحاد السوفيتي فيصفها بأنها كانت تلقائية وغير مخططة ذلك أن موسكو أيدت اسرائيل في بادئ الأمر لتثير القومية العربية ثم أيدت ناصر الذي استخدم القومية العربية لطرد الغرب من المنطقة ثم استخدمت بغداد التي سخرت القومية في خدمة الشيوعية .

### ألمانيا محايطة :

يناقش كيسنجر تحت هذا العنوان امكانية اعادة توحيد ألمانيا عن طريق التحييد فيذكر أن كثيرين في الغرب يدعون الى حياد ألمانيا لاعتقادهم أن الاتحاد السوفيتي لن يتسامح أبدا في شأن بقاء ألمانيا بقوتها في حلف الأطلسي ولأنها بعد حيادها تكون في وضع يمكنها فيه تسوية أمورها مع الاتحاد السوفيتي .

ويمضي كيسنجر الى القول بأنه لو أحست ألمانيا بأن الحلف يمثل عقبة في سبيل وحدتها فانه سيفقد جاذبيته بالنسبة لها .

#### ٤ - مجتمع شمال الأطلسي :

يدعو كيسنجر الى انه يجب ان يكون هدف السياسة الغربية هو زيادة تنمية التماسك والالتحام مع الاحساس بالهدف - داخل نطاق الأطلسي - ذلك أن العالم يعيش حاليا في فترة من أعظم الفترات الثورية في التاريخ ؛ فالكفاية الذاتية للأمم تتقوض لأنه ما من دولة حتى ولو كبيرة تستطيع أن تبقى في عزلة .

ويذكر كيسنجر أنه ما من دولة من دول الأطلسي تستطيع أن تحل أية مشكلة تواجهها على أساس قومي والا جلب الالتزام بالسياسة القومية مزيدا من النكبات ، فمشكلة الأمن لا تحل على الأساس القومي وكل محاولة لتحقيقه عن طريق الجهود الفردية ستصاب بالفشل . ويطبق كيسنجر هذا النظر في المجال الاقتصادي اذ يعتبر المجهود الموحد ضروريا للصالح العام ، وفي المجال الدبلوماسي لأن السياسة المنفصلة تضر بسائر الحلفاء ذلك أن المكاسب التي يتصور تحقيقها من اتباع سياسة مستقلة ان هي الا خدعة ووهم .

ويستطرد كيسنجر الى القول أنه يلزم أن يدرك الحلف أنه من المستحيل ربط كل مميزات المشاركة بكل فوائد العمل المستقل اذ أنه بدون الموقف الموحد المشترك يستطيع الاتحاد السوفيتي أن يندد بالغرب .

ويدعو كيسنجر الى انشاء أنظمة فيدرالية تشمل مجتمع شمال الأطلسي كله ويقترح انشاء لجنة توجه الحلف وتكون لها سلطة العمل من أجل وضع سياسة للدفاع والرقابة على أسلحة الحلف ويكون لها برنامج مشترك لتقدير المساعدات الاقتصادية للمناطق النامية .

كما يقترح أن يضم تشكيل هذه اللجنة أربعة أعضاء دائمين وهم الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والمانيا وثلاثة دوريين ينتخبون بالتصويت داخل نطاق مجلس الحلف .

## ٥ - المفاوضات :

يذهب كيسنجر الى انه مع الاكثار في الأسلحة وزيادة اخطار الاشتباك الذي لا بد أن يتمخض عن كارثة ، فقد أصبحت المطالبة « باتصالات جديدة » لانهاء التوتر ملحة للغاية . ويقال انه ليس أمام أية دولة الا أن تحاول بلوغ أهدافها عن طريق المفاوضات فالحرب الباردة يجب انهاءها لكي تتجنب البشرية أهوال الحرب الساخنة .

أن الحقيقة الكبرى التي لا مفر منها هي أن الغرب لا يستطيع الدفاع عن مجتمعه بالحرب طالما أن معنى الحرب الشاملة هو التدمير الكامل فاذا ما استخدمت الحرب كأداة للسياسة فستكون هناك حرب شاملة في النهاية .

ويستشهد كيسنجر بما كان « لستر بيرسون » قد كتبه في هذا الشأن من « أننا نعد للحرب كصالقة نضجوا قبل الأوان ونعد للسلم كأقزام متخلفين » ، ثم يقول انه لا شك أن تجنب الحرب ينبغي أن يكون الهدف الأول لجميع الساسة المسئولين ولا يمكن أن تكون الرغبة في الاحتفاظ بالسلام موضع جدل فكري ولن القضية المعقولة هي كيفية المثلى لتحقيق هذا الهدف .

ولقد أرجع كيسنجر أسباب جعل السبيل الدبلوماسي صعبا واستمرار التوتر الى :

– القوة التدميرية للأسلحة الحديثة .

– استقطاب القوى في الفترة المعاصرة .

– طبيعة الاشتباك .

– الاتجاهات القومية الخاصة بالغرب وخاصة بالولايات

المتحدة .



## ٦ - مشكلة لقاءات القمة :

كتب، كيسنجر تحت هذا العنوان انه عندما انهارت لقاءات القمة في باريس حدث نوع من الانتكاس في الغرب ، فمن كان يدافع عن لقاء القمة على أساس أنه الحل السحري للتوتر أصبح يعتبره كالجديّة الهازلة للدبلوماسية . ويقول كيسنجر ان نية الغرب في السلام لم تتبلور في مقترحات أو برامج ملموسة ، وانه الى ذلك فمن المحتمل أن يكون القادة السوفيت قد أيقنوا - قبل لقاء جنيف - امكان تخفيف التوتر السائد في العلاقات دون ايجاد حل لأية مشكلة ، فان صح هذا النظر فان لقاء جنيف يكون قد حمل في طياته زوال الحافز على ايجاد روح التفاهم بين الغرب والشرق والتي كان من المفروض أن يثمر عنها ، ذلك أن هذا المؤتمر أشعر السوفيت بالهلع الذي أصاب الغرب من الحرب ويحتمل أيضا أن يكونوا قد قرروا تحسين موقفهم بالمساعدة في الظهور على أنهم أكثر رغبة من الغرب في الافصاح عن نواياهم .

ويختتم كيسنجر حديثه عن لقاء القمة في جنيف قائلا ان خروشوف تعهد في طريق عودته بسيادة المانيا الشرقية فوضع بذلك أساس أزمة برلين لثلاث سنوات مقبلة ، وأن العالم عرف بعد شهر من لقاء جنيف بنبا صفقة الأسلحة السوفيتية لحصر ، وهو العمل الذي كان من نتيجته عامان من التصاعد الذي دفع بالعالم في أكثر من مناسبة الى حافة الهاوية .

ولما كان لقاء القمة المذكور لم يحرز أى تقدم في تسوية أية مشكلة من تلك التي أدت الى انقسام العالم ، فلم يكن من قبيل المصادفة بعد أقل من عام أن تدل أزمات السويس والمجر على تجدد مؤشر الحرب الباردة .

## ٧ - مشكلات الرقابة على الأسلحة :

يرى كيسنجر أن الموضوع الواضح الذي يمكن للعالمين الحر والشيوعي أن يجريا مفاوضات جادة بشأنه هو موضوع الرقابة على الأسلحة .

ويؤسس رأيه على أن تقدم التكنولوجيا صاحبه نوع من عدم الاستقرار اذ تعيش الدول فى كابوس يصور لها امكان تعرض بقائها للخطر عن طريق الاقتحام التكنولوجى من قبل خصومها . ويمضى كيسنجر قائلا انه عندما تواجه قوتان رادعتان بعضهما فان مجرد ذلك يسهم فى عدم الاستقرار حتى ولو كانت نواياها سليمة ، ذلك ان كل طرف يسعى لأن يزيد من أمنه باعداد قواته الرادعة . فاذا كانت هذه القوات قادرة على الردع فهى من باب أولى قادرة على الضرب المفاجئ .

ويقول كيسنجر انه باستخدام الصواريخ ذات الوقود الجاف منذ ١٩٦٠ فان المناعة ضد الهجوم قد قلت ولا بد أن تكون قد قلت الحاجة الى درجة الاستعداد القصوى تبعا لذلك ، فالمناعة شرط نسبي يعتمد على الاعداد والدقة والقدرات الدفاعية وسوف تكون المناعة مزعزعة بتقدم التكنولوجيا المطرد .

ويخلص كيسنجر الى أنه لا بد أن يكرس الطرفان كل جهودهما لمنع سباق التسلح وأن أى تفكير فى الرقابة على السلاح مرده مشكلة الهجوم المفاجئ . وينبغى أن تكون الرقابة على الأسلحة وسيلة لزيادة الاستقرار لا مقدمة للاستسلام .

ويعرض كيسنجر ثلاثة أنماط لمشروعات الرقابة قد تكون فيها حلول لمشكلة الهجوم المفاجئ . وهى :

- اجراءات لتقليل الحافز على القيام بهجوم متعمد .
- اجراءات الغرض منها التقليل من حافز القيام بهجوم وقائي .

- اجراءات لتقليل احتمال القيام بهجوم مفاجئ مبنى على معلومات مضللة وبعبارة أخرى مشكلة الحرب العرضية . ويمكن منع الهجوم المفاجئ المتعمد باجراءين :

\* عن طريق تخفيض القدرة المادية على كسب الحرب بهجوم مفاجئ .

\* عن طريق تقليل امكانية تحقيق المفاجأة ، وهذا غالبا ما يتم عن طريق نظم التفتيش .

## التطور السياسى والشيوعية

يستهل كيسنجر هذا الفصل بنظرة مؤداها أن فكرة التطور الحتمى للبناء السياسى الذى يتميز بالاستنارة يتجلى فى ثورتين كبيرتين حدثتا فى عصرنا وهما الشيوعية وظهور دول حديثة فى مناطق الاستعمار السابق .

أما فيما يتعلق بالشيوعية فثمة نظرية مؤداها أن الاتحاد السوفييتى لا يزال فى منتصف الطريق نحو تغييرات عميقة ومحتومة ذلك أنه بازدياد تحسن مستوى المعيشة وارتفاع الوسائل المناسبة للتطور الاقتصادى سوف يزداد ضغط الشعب من أجل الحريات التى ألفها الغرب منذ زمن بعيد . وتبعا لهذه النظرية فإنه ينبغي أن يكون الهدف الأساسى للسياسة الغربية هو تدعيم هذا التطور المفيد ، وأنه بقدر ما يشجع الغرب الاتحاد السوفيتى على التركيز على التنمية الاقتصادية فإنه بذلك يقوى العناصر المناهضة للحكم الدكتاتورى وسياسة العدوان الخارجى .

ويمضى كيسنجر الى القول بأن ثمة مقترحات مشابهة فيما

يختص بالأمم الحديثة حيث ان متطلبات نموها الاقتصادي تسبق  
حتما متطلبات نموها السياسي .

وينتقد كيسنجر هذه النظرية ويذهب الى أن الغرب يخطئ  
كثيرا ان يسعى الى تدعيم قيمه أو نماذجه السياسية في هذه الأمم  
الحديثة لأنها تفسر على أنها تدخل جديد أكثر دهاء .

ويرى كيسنجر أن دور الغرب ينبغي أن يكون في اثبات  
قدرته على رفع مستوى المعيشة بكفاءة أكثر من كفاءة الشيوعية دون  
اللجوء الى أساليبهم ، كما ينبغي على الغرب في اتصالاته بالدول  
الحديثة والشيوعية أن يتوقع نتائج سياسية غير منبثقة من تأثير  
أفكار الغرب وانما من التأثير غير المباشر للتغيير الاقتصادي .

### ١ - التطور والدول الحديثة :

لعل مشكلة التطور السياسي في الدول الحديثة هي أكثر  
المشكلات تعقيدا ، كما أن صلة الولايات المتحدة بها على جانب كبير  
من الدقة ، فمن جهة تصاحب بداية العملية الثورية - أثناء السنوات  
العشر الأولى من الاستقلال - امكانية كبيرة للخلق والابتكار ، وفي  
الوقت نفسه فان هذه الفترة كثيرا ما تكون فيها ضغوط المشكلات  
المباشرة كبيرة جدا .

ويذهب كيسنجر الى أن الأمم الحديثة تتردد في قبول  
النصح بل وقد تفسره على أنه محاولة تستر شكلا جديدا من  
اشكال الاستعمار في حين يكون الغرب هادفا الى المساعدة على  
التطور السياسي للدول الحديثة .

ويرى كيسنجر أن تصدير الديمقراطية أصبح أسلوبا قديما  
لأنه يؤخذ على أنه تدخل مباشر في الشؤون الداخلية للدول  
الأخرى .

ويقول كيسنجر انه اذا هذا فان الغرب ركز على التنمية  
الاقتصادية على اعتقاد منه بأن رفع مستوى المعيشة في هذه الدول  
سيقضي على أهم سبب يغريها في الشيوعية وأن نمو الاقتصاد  
الاستهلاكي عادة ينتج استقرارا والدليل على ذلك تجربة مشروع  
مارشال في أوروبا .

ويتحفظ كيسنجر على الرأى السابق فيقول ان مشكلات الدول الحديثة أكثر تعقيدا من مشكلات أوروبا ، فالمجتمع الأوروبى تطور على مر القرون وأصبح يضم مجتمعات متطورة فى كافة المجالات ، وهو مالا ينطبق على أية دولة من الدول الحديثة الظهور .

ويقول كيسنجر ان اقتصاديات حرية التجارة لا تناسب هذه الدول اطلاقا من الناحية السياسية ، كما أن هذه الدول تتطلع من الناحية العملية الى الدور الرئيسى للدولة فى التصنيع . والواقع أن أحد العقبات التى واجهت الأسلوب الديمقراطى الغربى هو تشبيهه لدى كثير من هذه الدول الحديثة بالمذهب الاستعمارى والفردية التى تخدم ذاتها على نطاق واسع .

ويذهب كيسنجر الى أن الديمقراطية لا تتحقق الا بالحد من سلطة الحكومة وقد كان ذلك من الناحية التاريخية نتيجة أربعة عوامل :

- العجز الفنى .
- العرف .
- الدساتير الشرعية .
- الاعتقاد بأن السياسة غير ذات أهمية .

واستطرد الى القول أن الدول الحديثة تجاهد من أجل الحصول على حريتها ، وقد يكون التبرم بالحكم الاستعمارى نقطة تبلور الوحدة على أنه ان عاجلا أو آجلا يجب أن تحل الأهداف الإيجابية محل التبرم السابق كقوة دافعة ، وهذا العمل التوحيدي يجب أن يتم بواسطة الدولة فى معظم هذه البلاد . ويمضى كيسنجر الى القول بأن العامل الأول فى تلاحم الدول الحديثة التى ليست فى العادة نتاج تاريخ أو ثقافة أو لغة مشتركة ، هو التجربة المشتركة ، تجربة الحكم الاستعمارى .

ولما كانت الحدود وخاصة فى افريقيا تعكس الملاءمة الادارية للاستعمار السابق فان معظم الدول الحديثة لا تطالب بالاستقلال

فحسب وانما تطالب أيضا بذاتيتها اذ انها تفتقر الى احساس اجتماعى .

ويمضى كيسنجر من هذه النقطة فيقول انه عندما يكون التماسك الاجتماعى ضئيلا يصبح الكفاح من أجل الرقابة على السلطة مريرا جدا ومن هنا فانه عندما تكون الحكومة هى المعبر الاساسى عن الذاتية القومية تعتبر المعارضة لها خيانة عظمى ، ومن هنا ايضا فان الكثيرين من قادة الأمم الحديثة يصرون على عدم ضرورة الأحزاب السياسية .

## ٢ - عن التطور السياسى « الغرب - الشيوعية - الأمم الحديثة » :

قد تكون المساعدة الاقتصادية أبسط عمل فى الدول الحديثة ، أما أعقد عمل فهو المدى الذى يمكن للغرب به مساندة تطور الأنظمة الديمقراطية ، على أن الغرب يستطيع الى حد ما أن يؤثر على الأحداث بتقديم افضليات فى المساعدة للدول التى تواجه معايير معينة للأنظمة الديمقراطية .

وقد يثار ضد هذا الأسلوب انه يخل بمبدأ المساعدة دون ارتباطات على انه ينبغى على الدول الحديثة أن تحكم على الولايات المتحدة من واقع نوع أغراضها أى المساعدات لا من واقع عدم وجودها ، فهذه الدول لا تستطيع أن تطلب من الولايات المتحدة الا يكون لديها أهداف ، وعلى الولايات المتحدة أن تظهر التحفظ فى القرارات التى تستمدها من الأفضليات ذلك انه يجب على الولايات المتحدة أن تكون جادة فيما يتعلق بالبناء السياسى الذى تكون هذه التنمية مستحيلة بدونه والذى سيشكل مستقبل البلد الذى يعيننا .

ويعزز كيسنجر رايه بأنه لو حدث وأوضحت الولايات المتحدة مسئوليتها فى هذا الشأن فأنها تكون قد وضعت هدفا يتضمن المبادئ المثالية الأمريكية ، فلم يحدث أبدا أن انتشرت الأفكار بطريقة ذاتية أو بسبب ما فيها من اقنعة .

ويقول كيسنجر ان هناك ثلاثة أسباب لصعوبة فهم الثورة فى عصرنا .

## السبب الأول :

المشكلة السيكولوجية لتفهم طبيعة القادة الثورية مع ما يصاحبها من ميل الى التفكير بأن الاعتبارات الاقتصادية هي التي تحرك الانسان الى حد بعيد . فبينما تصورت الولايات المتحدة أن يكون مسلك العمل المعقول بالنسبة لكاسترو أو عبد الناصر هو التركيز على التنمية الاقتصادية في بلاده فان كاسترو قد وجد أن التركيز على التنمية يشغله عن الاجراءات الادارية المزعجة . فان التطلع الى السلطة لا الى الثروة كان هدفه .

## السبب الثاني :

وهو مترتب على الأول اذ تعتبر الولايات المتحدة ان الحقيقة المبينة على التجربة حجة قاطعة وبالتالي يصعب عليها تتبع منطق الكثيرين من زعماء الأمم الحديثة الذين يلجئون الى تركيبات كلامية رصينة على أساس مزايع غير حقيقية أو على أساس الأسلوب الشيوعي في تكرار الشعارات . والواقع أنه من السهل أن يقال ان كاسترو أو ناصر أو لومومبا يتحدثون كذبا ولكن ربما كانت لديهم مستويات مختلفة من الصدق والحقيقة أكثر مما لدى الولايات المتحدة .

## السبب الثالث :

قصور الولايات المتحدة في المواءمة مع الثورة المعاصرة . فمن أكثر المصاعب الخاصة بالتفاهم أو التي تعترض التفاهم بين الولايات المتحدة والدول الحديثة هو الصدام بين اتجاهات التفكير المتباعدة عن بعضها .

ويقول كيسنجر بأن القادة الثوريين في وقتنا المعاصر يمثلون أساسا فراغا روحيا وحتى الشيوعية ، فانها قد أحدثت من انتفيرات عن طريق الخاصية اللاهوتية للماركسية ما يتعدى ما حققته عن طريق الجانب المادي الذي تفاخر به . ان مشاكل التنمية الاقتصادية والسياسية صعبة في حد ذاتها وهي بالنسبة

للأمم الحديثة معقدة نظرا الى أن هذه الدول تجد نفسها منساقة في الشئون الدولية الى درجة لم تألفها من قبل ، ذلك انه بينما تبني الدولة الحديثة ذاتها تجد في الوقت نفسه من يتقرب اليها ومن يلقي عليها بمسئوليات دولية وتكون النتيجة تحول طاقات الأمم الحديثة وتعقد العلاقات الدولية .

ويرى كيسنجر أن الأسلوب الذي اتبعته الولايات المتحدة الأمريكية نحو الأمم الحديثة لم يساعد في حل الأمور وأن الولايات المتحدة كشأنها في مجالات السياسة المختلفة ظلت تتحول من غاية الى أخرى ، فقد تصرف في وقت ما كما لو كانت الأمم الجديدة هي أهم حدث سياسي ، وسعت الى جعلها حلفاء عسكريين في الحرب الباردة ، ولكن في غضون سنوات قليلة انقلبت هذه السياسة ، فراحت الولايات المتحدة تمجد الحياد بعد أن كانت تلومه ، وبعد أن كانت تسعى الى عقد اتفاقيات الأمن مع هذه الدول عدلت عن ذلك بطريقة شككت حلفاءها في حلف الأطلسي في حكمة الارتباط الوثيق بها ، كذلك حل محل التبسيط الزائد في عدم رؤية دور سياسي للأمم الحديثة خارج نطاق الحرب الباردة التبسيط الزائد المبني على الافتراض بأن الصراع الحقيقي هو من أجل انحياز غير الملتزمين .

ويقول كيسنجر انه اذا صح عدم الضغط على الأمم الحديثة للانضمام الى الأحلاف فانه لا ينبغي أن تكون تلك السياسة متضمنة لما هو مبني لعزائم أولئك الذين اختاروا غير ذلك .

ويعضى كيسنجر الى القول بأن الدول غير الملتزمة ليست في موضع يسمح لها بتكوين رأي مسئول أو وضع برنامج جدي ، ولذلك فالنتيجة الطبيعية أن تصدر تصريحات مبهمه وبالتالي تهبط الدبلوماسية الى مستوى المهاترات وتصبح المطالبة بالسلام هي مجرد الدعاية مما قد يؤدي في النهاية الى تقويض الأمم المتحدة بدلا من تقويتها .

ويزيد كيسنجر على ما تقدم أن المفاوضات السوفيتية قد يفقدون الحافز على تقديم مقترحات مسئولة طالما عظمت فرص تحقيق انتصارات عن طريق الدعاية الرخيصة ، وعندما يجد أنه



من الممكن أن يعطى الدول الحديثة آراء فى غير موضوعها فى الموضوعات المختلفة .

ومن جهة أخرى فلسوف يشعر الغرب بخيبة أمل عندما يجد نفسه عاجزا فى اطار ما تقدم عن معاونة الأمم الحديثة .

والواقع انه عندما يصبح الحياد غاية فى ذاته فانه من الممكن أن يقود الدول غير الملتزمة عن غير قصد الى اضافة ضغوطها الى ضغوط الكتلة الشيوعية ، والميل الى اتخاذ موقف منفصل من قبل هذه الدول عن الكتلتين الكبيرتين يمكن أن تستخدمها الشيوعية الدولية الماهرة لرد الغرب خطوة خطوة .

ويتعرض كيسنجر لدول عدم الانحياز فيقول انه عندما تشكل دول مثل الهند واندونيسيا وغانا والجمهورية العربية كتلة فى فعل ذلك رغبة فى الابتعاد عن الخصومات بين الدول الكبرى من ناحية ولتضخيم تأثيرها الخاص من ناحية أخرى ، ولا ينبغى الاعتقاد بأنه من الممكن التأثير على هذه الدول عن طريق فرض المناقشة والاقتراح لأن المتطلبات الداخلية لكتلة الحيساد والضغوط الشيوعية عليها سوف تحول دون ذلك .

وبينما يجب على الولايات المتحدة أن تتذرع بالصبر امام هذه الاتجاهات فانه يجب عليها أن تفهم أن معظم هذه الأمم ستتخذ لنفسها موقفا وسطا بين المتشاحنين بصدد أى قضية وبصرف النظر عما تستحقه المنازعات . وبعضى كيسنجر قائلا بأن الكلمات التى ألقاها زعماء مثل ناصر وسوكرانو وتكروما وحتى نهرو فى الجمعية العامة عام ١٩٦٠ توضح حقيقة مؤداها أن اختلاف هذه الدول مع الولايات المتحدة لا تعرضها الا لأخطار طفيفة فى حين أنها لو اتخذت مواقف معاكسة للاتحاد السوفيتى فان رد الفعل الشيوعى معها سيكون عنيفا للغاية . ويلاحظ كيسنجر فى هذا المقام أن الهجمات التى شنت على الغرب كانت حادة ومباشرة - اذ تضمنت كلمات هؤلاء الزعماء تعنيها للامبريالية الغربية فى حين انها لم تتضمن اية اشارة الى التهديد السوفيتى لبرلين .

ويقول كيسنجر انه لما كان من غير المحتمل أن تؤيد الدول الحديثة موقف أى من الجانبين تأييدا كاملا فقد يكون فى البدء من مقترحات نهائية أسلوب بارع للمفاوضة .  
ويلاحظ كيسنجر أن متطلبات الاحتفاظ بحياد شكلى قد يدفع كثيرا من الزعماء الذين عارضوا الاتحاد السوفيتى فى قضية من القضايا الى تأييده فى قضية أخرى .

ويستخلص كيسنجر مما تقدم ان الخوف من رد الفعل السوفيتى العنيف مضافا اليها رغبة هذه الدول فى البقاء على الحياد قد تنقل الى الأمم المتحدة القواعد الدبلوماسية السوفيتية المعروفة التى تبعها تكون تغييرات الوضع الراهن ، وعلى العكس من ذلك فاذا سعت الولايات المتحدة الى تحقيق رغبات الأمم الحديثة المزعومة فقد تدفعها الى الابتعاد عنها كى تظهر استقلالها . فمن سخرية الأقدار فى الواقع أنه اذا سعت الولايات المتحدة الى الاقتراب من هذه الدول وتوثيق الصلة بها فانها بذلك تكون قد دفعتها فى اتجاه الشيوعية .

وتحدث كيسنجر بعد ذلك عن الحرب الباردة فى افريقيا فقال ان هدف الولايات المتحدة من ابعاد الحرب الباردة عن القارة السوداء كان امرا لا غضاضة فيه ولكن الاجراءات التى اتخذت اثارت الريب الى حد كبير ، ذلك أنه كان على الولايات المتحدة بدلا من أن تلقى المسؤولية كلها على همرشولد أن تتقدم بميثاق واضح عن معنى الاستقلال وعن التنمية والحياد فيما يختص بالكونجو ، وكان يمكن مناقشة هذا الميثاق مع الدول المحايدة والاتحاد السوفيتى .

ويقول كيسنجر ان الأسلوب الذى اتبعته الولايات المتحدة بتقديم قرارات مبهمة مع ترك تفسيرها للسكرتير العام حقق مكاسب تكتيكية مؤقتة ولكنه فى ذات الوقت كان أسلوبا ينم عن تجنب المسؤولية .

ويرد كيسنجر على ما قد يشور من أن الاتحاد السوفيتى لم

يكن راغبا او مهتما بالاستقرار فى الكونجو ، ولهذا فقد كان من المحتمل أن يرفض الميثاق الأمريكى فيقول أنه فضلا عن الفائدة من ادراك ذلك بوضوح ، فان المسلك الذى اتخذ أجبر همرشولد على محاولة طريقة عمل غير مستساغة من الدول الشيوعية .

ويستخلص كيسنجر أن الولايات المتحدة سلكت مسلكا غريبا غامضا مجردا فى موقف كان يعتمد الى حد كبير على وضوحها ، فلقد نادى بالاستقرار فى ظروف اختفت فيها كل معايير الحكم عليها ولم تقدم ما يمكن أن يحل محلها مما ترتب عليه أساسا زيادة حدة الصراع من أجل افريقيا واثارة قضايا تمس تكوين وعمل الأمم المتحدة وهى قضايا كان من الأفضل عدم اثارها .

ويختتم كيسنجر بأن دور الولايات المتحدة فيما يتعلق بالدول الحديثة عامة معقد جدا وأنه ينبغى عليها :

— أن تظهر عطفها وتأييدها لجهود تلك الدول من أجل تحقيق امانها الاقتصادية بشكل يفوق المساهمة الأمريكية الحالية .

— وأن تحترم رغبة هذه الدول فى أن تقف بعيدا عن المشكلات العالمية .

— وأن تتعاون مع هذه الدول وتشعرها بالمشاركة الوجدانية فى القضايا التى تهمها .

ويتحفظ كيسنجر قائلا انه لا يجب أن تنطوى المعونة الاقتصادية أو تقدير الولايات المتحدة لحياد هذه الدول على الأمل فى الحصول على تأييد سياسى قصير الأمد ، كما ينبغى ألا يكون الدافع المستتر وراء اكتساب هذه الأمم سببا فى أن تؤيد الولايات المتحدة مبدأ عدم الالتزام .

ويرى كيسنجر ضرورة التعاون مع الدول الحديثة حتى ولو كانت تعارض السياسة الأمريكية ، كما يرى أنه لا ينبغى توجيه السياسة الأمريكية فى محاولة للتزلف لهذه الدول .

ويؤكد كيسنجر أن الدول غير الملتزمة لا تستطيع أن تستفيد من الجهتين فهي لا تستطيع مطالبة الولايات المتحدة باحترام حيادها إذا هي لم تحترم التزاماتها كما أنها لا تستطيع أن تبقى غير ملتزمة وتسعى في ذات الوقت إلى القيام بدور الحكم في كل الخلافات .

ويذهب كيسنجر إلى أن الولايات المتحدة تواجه أمرين متناقضين ينطوي كل منهما على الخطر :

— أنه في استطاعة الولايات المتحدة أن تندد بالأمم الحديثة عن طريق جرّها إلى مجال العلاقات السياسية للحرب الباردة .  
— هو أن تتصرف الولايات المتحدة كما لو كانت سياستها الخاطئة هي وحدها التي منعت هذه الدول من الانحياز .

ويقول كيسنجر أن الأمر الثاني قد يكون أكثر غمرا ، ذلك أن على الولايات المتحدة أن تواجه هذه الحقيقة المتلخصة في أن البرامج الانشائية والدفاعية للمناطق الرئيسية في العالم تعتمد عليها إلى أكثر حد ومن ثم فإن كثيرا من الأعمال سوف لا يتم تنفيذها إذا لم تنجزها الولايات المتحدة .

وينبه كيسنجر في هذا المقام إلى وجوب عدم الخلط بين المودة والتفاهم والمساعدة للدول الحديثة وبين توجيه السياسة كلها بحيث تتمشى معها ، ذلك أن مبدأ عدم الالتزام سوف يقضى على الحرية في كل مكان . كما ينبه إلى أن الولايات المتحدة باعتبارها أقوى الدول يقع عليها التزام رئيسي هو توجيه مجرى الأحداث لا الاعتماد على هذه الأحداث ببساطة .

ويوضح كيسنجر ما أسلفه فيقول أن الاعتدال والكرم وضبط النفس هي من الصفات المرغوبة في علاقات الولايات المتحدة بالدول الحديثة ولكن إذا بدأ على الدوام اهتمام الولايات المتحدة بالجانب الدفاعي وأنها تسعى حثيثا والدرجة الهوس لدور الكارثة فإنها سوف تجد صعوبة في اقناع الآخرين في أن تلك الصفات هي دوافع ما تتخذ من إجراءات إذ طالما كانت هذه الإجراءات تبدو كأنها وليدة المخاوف فإن السياسة الأمريكية ستتراعى وكأنها نتيجة للذعر أكثر مما هي نتيجة للتفكير الهادئ المتزن .

الكتاب الثالث

# المشاركة المتعبة

THE TROUBLED PARTENERSHIP



## طبيعة المشكلة

تعتبر علاقات الولايات المتحدة الأمريكية بدول حلف الأطلسي أهم ما يميز السياسة الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية ، فقد شهدت العلاقات أكثر من تطور ، منذ قدمت الولايات المتحدة معوناتها لكل من تركيا واليونان ، ثم لما خرجت على العالم بمشروع مارشال لمساعدة أوروبا على النهوض من أزماتها التي سببتها لها الحرب .

ولقد فكرت الولايات المتحدة عندما رأت المد الشيوعي يصل الى قلب أوروبا في اقامة تحالف أطلسي يؤمن أوروبا من التهديد ويزيد معدل رخائها .

وقد سحب حلف الأطلسي وأعقبه عديد من المنظمات التي تستهدف تنسيق العلاقات الأوروبية مثل « اتحاد الفحم والصلب » و « منظمة اليوارنوم » و « السوق الأوروبية المشتركة » .

ولقد عمل معظم الزعماء الأمريكيين لانشاء ارتباط او « وفاق اطلنطى » وهو ما عبر عنه ايضا الرئيس كيندى « المشاركة بين أوروبا المتحدة والولايات المتحدة » .

ومنذ قيام هذه « الأفكار » والشكوك تساور جبهتى أوروبا والولايات المتحدة فى موضوعات مختلفة على رأسها مسائل الدفاع والتجارة مع العالم الشيوعى ، هذه الشكوك التى تبلورت الى المخاوف من السيطرة ، هذه العقدة التى تسود أى مجتمع دولى تشارك فيه أكثر من دولة واحدة تتفاوت فى القوة .

وليس من المنطق أن يلقى اللوم على الرئيس الفرنسى ديجول وحده بتهمة العمل على انهيار الحلف أو المشاركة على ضفتى الأطلنطى ، اذ الأمر أكثر من جانب ، وأكثر من عقدة ، فان حلف الأطلنطى يعترضه لوان من المشكلات ، المشكلات الهيكلية للدول الأعضاء ذاتها ، ثم التصرفات السياسية ذاتها .

### الغروف الهيكلية :

لم يعد مقبولا دون مناقشة الرضوخ بسهولة لزعامة أمريكا لأوروبا ، فان كل دول أوروبا - باستثناء بريطانيا - تعرضت للاحتلال الأجنبى وذاقت طعم الهزيمة . ولجأت الى الولايات المتحدة تستمد منها العون ، ولكن تصرفات السياسة الأمريكية ازاء الأوضاع الأوروبية اتسمت بالتسرع وضيق الصبر والاصرار على أن تكون للولايات المتحدة فى كل مدار من حوار بين أوروبا وأمريكا أن تكون لها الزعامة ، ويرى كيسنجر أنه رغم ما أحاط بمسلك الولايات المتحدة من شوائب الا أن لها بعض الحق فيما ارتأتة ، وأنه من الناحية المقابلة ساد نظرة زعماء أوروبا العديد من الشكوك ازاء الولايات المتحدة ، هذه الشكوك التى لا يجوز أن يتحمل وزرها سياسى بعينه فى الولايات المتحدة أو فى أوروبا .

### تغير طبيعة التحالف :

ظهرت فى الأعوام العشرة الأخيرة ضرورات عسكرية هامة تتطلب توحيد القيادات العسكرية الا أن ثمة عقبة خطيرة اعترضت



هذا التوحيد هي تمسك كل دولة بسيادتها ، مما جعل حلف الناتو ( الاطلنطي ) غير قادر بوضعه غير التماسك على مواجهة أى تهديد ، الأمر الذى قد يدعو يوما الى تحويله وتطويره أو على أسوأ الفروض الاعلان الصريح بأنه قد صار مؤسسة أمريكية صرفة ، وذلك لتركيز وتحديد المسئولية العسكرية .

وفى دوامة المناقشات ظهرت عدة نظريات أهمها النظرية التى تقرر أن التحالفات قد فقدت قيمتها وأصبحت شيئا عفا عليه الزمن ، وعلى كل دولة أن تمتلك ترسانة أسلحتها الخاصة بها لولا أن الولايات المتحدة ، وكيسنجر يتفق مع ساستها فى ذلك ، يرون أن هذه النظرية تؤدى الى الفوضى الدولية والى تعدد القوى النووية ، وتزويد من فرص الاستسلام أو عدم الانحياز .

ومحور علاقة الولايات المتحدة بأوروبا سؤالان هاما :

تقول الولايات المتحدة لحلفائها الأوروبيين : اذا كنتم تشقون بنا فلماذا تحتفظون بسلاح نووى لديكم ؟

ويقول الأوروبيون لحليفهم الولايات المتحدة : اذا كنتم تشقون فينا فماذا يضركم احتفاظنا بسلاح نووى خاص بنا ؟

يضاف الى ذلك تغير وضع الدول الأوروبية عن ذى قبل ، والتى شفيت من ويلات الحرب ، مما أدى الى تعدد المراكز فى حلف الاطلنطي وهو ما لا تسمح به الولايات المتحدة .

### طبيعة النقاش حول الاستراتيجية :

ولقد زادت حدة طبيعة النقاش حول الاستراتيجية بزيادة المدى التدميرى للأسلحة وبتزايد التقدم التكنولوجى ، وأصبحت الحرب - من الناحية الواقعية - بين الدول الكبرى أمرا لا يخطر ببال أحد ، وأفسح المجال للدبلوماسية لتعالج الأمور بين الدول الكبرى ، فأصبح رجال الحرب يتحاشون الحرب ، فى حين انغمس الدبلوماسيون فى مباحثات شكلية .

ثم بعد ذلك فقد أثرت على طبيعة النقاش ظاهرة التصادم بين دول التحالف ومصالحها فالولايات المتحدة يعنىها فى المرتبة

الاولى الهجوم المحتمل من الشرق فى حين أن الاوروبين ينظرون دائما للامور نظرة تاريخية يهتم فيها وضعهم التاريخى وماضيهم السياسى .

وعلى ذلك فعلى الولايات المتحدة الموازنة بين الجانب التكنولوجى والجانب السياسى وذلك فى سياستها الاطلنطية ، ويلتمس كيسنجر الحجة للولايات المتحدة فى اصرارها على القيادة المركزية والعمليات العسكرية ، وذلك مع التحفظ - من الناحية النفسية - باشتراك المركزية الاستراتيجية بالمشاركة الفعلية فى اتخاذ القرارات السياسية بدرجة أقوى مما هو قائم الآن .

### الفارق بين مفهوم الظواهر التاريخية والقوة الفعلية :

ولقد ظهر فى مجرى علاقات دول الاطلنطى ( العلاقات الاطلنطية ) ، ظهرت بعض الروابط نتيجة عوامل خارجية لم يكن من اليسير السيطرة عليها ، من أهمها ما يعكس فى أوروبا الثقة الزائدة والاعتداد بالنفس ، هذه العوامل التى سعت الولايات المتحدة أول الأمر الى تشجيعها وتنميتها .

ولقد تعرضت العلاقات الأمريكية الأوروبية فى نطاق العلاقات الاطلنطية الى سلسلة من سوء التفاهم ، أساسها الخلاف فى الظواهر التاريخية ، وهذا الأساس واحد ، رغم ما قد يبدو من أن موضوعات الخلاف فى وجهة النظر كانت فى ظاهرها مختلفة منفصلة لا رابطة بينها .

ولقد كان الحلفاء ، شركاء حلف الاطلنطى ، يعتقدون فى بداية الأمر ، أنه لابد من وجود قواعد متفق عليها لضمان النظام والأمن من أجل قوة شاملة ، ولكن الشعب الأوروبى يعيش فى قارة أساسها الانقراض ورواسب حرب عالمية مريعة ، لذلك واجهت الأمور غموضاً وتخبطاً كثيراً ، فمن المعروف أن كل دولة أوروبية - باستثناء بريطانيا - واجهت مشكلة وطنية أساسية ، واهتزت فيها كثير من القيم ، الأمر الذى لم تتعرض له الولايات المتحدة الأمريكية شريكة حلف الاطلنطى .

ولقد أثر ذلك - من وجهة نظر كيسنجر - في حلفاء الولايات المتحدة الأوروبيين الذين كانوا يفكرون في أنفسهم ، ليس بوصفهم جزءا في نظام أمن ، بل بوصفهم يمثلون تعبيرا عن تجربة تاريخية ، ولقد كان هذا الخلاف في وجهات النظر أمرا كفيلا بتعطيل الأسس النفسية لأي جهد مشترك لو لم يكفل شعور الحلفاء الأوروبيين بالشخصية .

ويبدو هذا الخلاف في العلاقات الاطلنطية خلافا سطحيا شكليا ، لم يتفهمه الأمريكيون نظرا لقلّة صبرهم ازاء ما يتصورونه عن العلاقات المريضة الأوروبية ، ولكن الأوروبيين كانوا في كثير من الأحيان يتألمون لعدم مراعاة ما لديهم من حساسيات ولحاجتهم الى عطف الولايات المتحدة الأمريكية لذلك لم يكن من المناسب مثلا أن تزخر الصحافة الأمريكية بمقالات السخرية عام ١٩٦٣ وبالتعليقات الهزلية عما كان يجري من مناورات فرنسية على أساس أن ثمة عدوانا سيتم على فرنسا قادم من ألمانيا .

وبغض النظر عن الشكل ، فانه من الناحية الموضوعية قد مرت فرنسا بسلسلة من المآسي التاريخية والتجارب القديمة التي لا يستطيع حلفاؤها أن يلمسوها بسهولة ، وأهمها التجربة القاسية التي مرت بها أثر انهيار عام ١٩٤٠ عندما هاجمت الجيوش الأجنبية فرنسا وعندما انهار حلفاؤها ولم يستطيعوا نجدتها الفورية . أن الحلم المزعج الذي مرت به فرنسا يجعلها تخشى أن يتكرر الماضي وأن تقف ثانية وحيدة .

ونفس ظاهرة عدم الصبر كررتها الولايات المتحدة مع القادة الألمان ، فهي لم تتفهم حاجتهم الى الطمأنينة ، وقد أعرب « دين راسك » عن ضيقه وعدم صبره لمطالبة الألمان والحاحهم بشأن ( الضمان ) ، ولاشك أن دولة مقسمة تعيش بغير حدود تاريخية عانى شعبها هزيمتين وعانى مشكلات عدة خلال أربعين عاما لا يمكن أن يشعر بالضمان ، أن الحاجة الى الاستناد الى شيء ما ينقذهم من الضياع ، هذه الحاجة تسيطر عليهم في كل مسلكهم .

ومن المتفق عليه أن أوروبا قد استعادت كثيرا من قواها الاقتصادية خلال الأعوام الخمسة عشر الماضية مما يجعلها مستعدة أن تلعب دورا متزايدا الأهمية ، ويؤهلها لدور الشريك القوى .

كل ذلك يجب أن يوضح في الحسبان لدى تخطيط الولايات المتحدة الأمريكية لسياستها ، يضاف الى ذلك عامل آخر على درجة كبرى من الأهمية وهو انفراد أحد الشركاء في المجموعة الاطلنطية بتصرف معين ، وعلينا أن نضج في اعتبارنا أن أى تصرف منفرد يحدث من جانبنا يسوء ويبعث الفوضى في التحالف ، وأن أى تصرف منفرد تقوم به سواء فى علاقاتنا الدبلوماسية أو العسكرية يزيد من الضغط الأوروبى علينا ، بل يسوء الى موقفنا ، ويكفى للتدليل على ذلك أن العلاقات الثنائية التى تقدمت بيننا وبين الاتحاد السوفيتى - دون اشراك حلفائنا - بل بالرغم من اخطارهم بتفصيله فى اللحظة الأخيرة ، أدى الى ظهور فكرة القوة الثالثة الدولية .

وقد صعد الرئيس ديغول أوجه هذه الخلافات وأقام على أساسها سياسته الاستقلالية وبالغت فرنسا وحدها فى تصوير الموقف . كما لم تفصح كثير من الدول عن موقفها بوضوح . وقد انعكس ذلك على كل ما أثر من حديث حول العلاقات الأمريكية الأوروبية - والعلاقات الاطلنطية - وما يتصل بها من موضوعات مثل مستقبل ألمانيا ، أو الرقابة على التسلح أو التسلح النووى .

إن السياسة الأمريكية لم تفسح فى اعتبارها عديدا من الاعتبارات فى علاقاتها بأوروبا ، ومن أهم هذه الاعتبارات ما تبرز به أوروبا من « نقاعة » اقتصادية ونفسية .

ورغم أن الدكتاتورية لن تستمر كثيرا فى اسبانيا ، وأن حزب يسار الوسط فى ايطاليا حزب هزيل ورغم أن فرنسا - بعد ديغول - مهددة بالانقسامات الداخلية ، وأن ألمانيا تعاني من الانقسام إلا أن ثمة موقفا يكاد يكون موحدًا بنسب متفاوتة بين هذه الدول الأوروبية يتراوح وصفه بين الحيوية حينًا وبين الانتهازية حينًا

آخر ، تسيطر عليه على اى الحالات روح الاعتزاز بالنفس تارة وبالوطنية ( القومية ) تارة أخرى .

والامر يحتاج من الولايات المتحدة اعادة وصف علاقة التحالف وتحديد مفاهيم « الوحدة » - « الجماعة » - « المصالح التى لا تنفصل » ، ورغم امكانيات التقارب الا انه مما لاشك فيه أن التاريخ الغربى ملئ بالمآسى ، حيث تواجه المصالح الأساسية الجماعية بالعديد من المنافسات الفرعية والزعامات المتنافسة . اى أن أوروبا قد مزقت نفسها قبل أن تكشف جوهر وحدتها .

## الموضوعات السياسية

• أبطال الرواية : الولايات المتحدة وفرنسا  
وجهة نظر الولايات المتحدة بالنسبة « لجماعة  
الأطلنطى » : المخطط الشامل

من الممكن أن تتحول المشكلات فى النهاية وتبتلور حتى تصبح  
موضوعات سياسية يثور حولها الجدل الكثير ، وعلى ذلك لم نلبث  
حتى رأينا الحلاف حول مستقبل منظمة NATO ، وحتى تعددت  
أدوار كل من أعضائه ، وحتى رأينا على المسرح بطلى المسرحية :  
الولايات المتحدة وفرنسا ، وقد ظهر الموقف دائما كما لو كانت كل  
من الدولتين تسلك مسلكا مضادا للأخرى وأن حاجة كل منهما  
ومصالحها تتصادم بعضها مع بعض •

وعلى ذلك فقد أصدر كل من الجانبين وطور نظريات تكشف  
الجانب السوء فى منافسه •

ولقد وصف البعض الموقف بأن هدف الولايات المتحدة هو

ضمان حزية يدها في أوروبا على أساس فكرة شبيهة باتفاق « يالتسا »  
الذي تم بطريقة ثنائية بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة ،  
ورفض الأمريكيون الخط السياسي الفرنسي بوصفه يعكس الفكرة  
المهجورة المسماة ( الوطنية أو القومية ) كما رفضوا « أوهايم » رجل  
يشعر بالمرارة ، لا يستطيع أن ينسى التوافة سواء أكانت حقيقية  
أم محض خيال ، كما اتهم الفرنسيون السياسة الأمريكية التي  
تخفي ملامعها خلف عبارة ضخمة عن « المجموعة الأطلنطية » والتي  
هدفها العملي اذابة الكيان الأوروبي ، وقام القادة الأمريكيون  
بدورهم بالرد على ذلك بأن ديجول يسعى لتحقيق الوحدة  
الأوروبية بزعامة فرنسا .

ومن السخرية أن كلا من طرفي النزاع يغازل فكرة الوحدة  
الأوروبية ، وأن كلاهما يصمم على أن هذه الوحدة ستؤدي إلى مزيد  
من التعاون الأطلنطي ، وكلاهما يؤكد أن سياسته هي التي ستؤدي  
على مدى الزمن إلى مزيد من الليونة وسهولة الترويض للاتحاد  
السوفييتي في محاولة لاستعادته للمجتمع الدولي .

ومن السخرية أيضا أن كلا من الطرفين - رغم اختلافه مع  
الآخر في وجهة نظره ، وأنه يعمل جاهدا لابتعاد الآخر عن تحقيق  
أهدافه - إلا أن كلا منهما لا غنى له عن الآخر وعن التعاون معه .

إن سياسة الولايات المتحدة إزاء أوروبا في سنوات مابعد  
الحرب تأثرت بأفكار الفقهاء الأوروبيين العقلاء أمثال « جان مونييه »  
و « روبر شومان » ، كما تأثرت بسياسة أربع من رؤساء الجمهوريات  
الذين ساندوا الحركة نحو الوحدة الأوروبية ومن أولى الخطوات لذلك  
مشروع مارشال الذي دعا لإنشاء منظمة أوروبية تتلقى مساعدات  
اقتصادية أمريكية توجه عن طريق المنظمة إلى الدول الأوروبية كل  
على أفراد ، ثم تطور الأمر للدعوة من أجل « مجتمع أوروبا الدفاعي »  
الذي سيؤدي في المستقبل إلى جيش أوروبي موحد وشجعت فكرة  
السوق الأوروبية المشتركة بوصفه سيؤدي إلى الوحدة الأوروبية  
السياسية ضاربة ببريطانيا عرض الحائط ، رغم أن بريطانيا  
كانت تريد الاشتراك وجعل السوق ( منطقة تجارة حرة ) ،  
غير أن الموقف تطور فيما بعد إزاء محاولات النمسا ودول

اسكندنافيا الانضمام للسوق ، ثم تغير الموقف الى تأييد الولايات المتحدة لمحاولات بريطانيا الانضمام للسوق المشتركة .

وفي ٤ يوليو ١٩٦٢ أعلن الرئيس الأمريكي كيندى تصريحه عن « الاستقلال بين الولايات المتحدة وأوروبا المتحدة » وقد جاء فيه أن أوروبا المتحدة سياسيا واقتصاديا يمكن أن تصبح شريكة للولايات المتحدة على قدم المساواة ، وأن تسهم مع الولايات المتحدة في المسئوليات والالتزامات من أجل زعامة العالم . ولذلك يجب أن يكون هناك : أوروبا المتحدة ، برلمان متحد ، القضاء على حروب الإبادة الأوروبية ، تحقيق توازن مضاد للاتحاد السوفيتي ، الابقاء على ألمانيا دون ذوبان ، ولذا يجب إقامة منظمات ذات اختصاصات اقتصادية وسياسية .

وصرح بعد ذلك نائب مساعد وكيل الوزارة ج. روبرت شانزل « أننا بوصفنا قد أنشأنا نظاما فيدراليا فريدا في نوعه ، نعتقد أن نظامنا هو الممكن التطبيق لدينا ولدى الآخرين ، وقد سبق أن شرح ذلك كيندى أيضا حين قال : « ان ما يدور من حديث في أوروبا على نطاق واسع هو نفس الحديث الذي دار هنا أعوام ١٧٨٣ ، ١٧٨٩ ان فكرة القومية أصبحت فكرة مهجورة » .

وقد أشار الى ذلك « والت روستو » في قوله : « ان الدولة المنعزلة الفردية في أوروبا لن تستطيع أن تقوم بدور فعال في العالم الا اذا اتحدت مع غيرها » .

وقال أيضا - في نفس الموضوع - ماك جورج بوندى : « ان هؤلاء الناس أبناء عمومتنا ، ويشهد بذلك التاريخ والثقافة واللغة والدين » وهنا يقول كيسنجر ، للأسف لم تمنع الثقافة الأوروبية الواحدة من كثير من المنافسات السياسية والحروب الدامية .

وأنه ليس محل نقاش القول بأن ثمة انسجام بين الولايات المتحدة وأوروبا في المصالح ، وقد أوضح ذلك وكيل الوزارة بول : « أننا نشعر بالثقل المتزايد للأعباء والمسئولية الزعامة وذلك نتيجة الأخطار الحقيقية والقائمة من الأطماع الشيوعية ، ولذا فنحن نرغب جادين في مزيد من التقارب ومن المشاركة الأطلنطية على أساس تعاون المتساويين » .



وقد تناول نفس المعنى الرئيس كيندى فى فرانكفورت عام ١٩٦٣ : « فقط أوروبا المتحدة هى التى تستطيع أن نحمينا ضد انقسام الحلفاء ، ومثل هذه الأوروبية هى التى تسمح بالتعاون عبر الأطنطى على أساس الأخذ والعطاء المتبادلين بين الأنداد » .

ويقول كينسنجر انه بناء على ذلك لم يكن ثمة مانع لدى كيندى وجونسون وراسك من اعطاء أوروبا المتحدة معونات وخبرات نووية، وليس اعطاء دولة وحدها .

كما يقول كينسنجر انه رغم تمجيد البيت الأبيض لفكرة المشاركة الا أنه لدى التعرض لطبيعة هذه المشاركة كان الأمر يعتريه الغموض .

والواقع أن دول أوروبا تختلف فيما بينها اختلافا جوهريا ، ويحول دون الوحدة الأوروبية عقبات كثيرة خاصة بعد أن اعتادت كل دولة على الاستقلال مثل إيطاليا وألمانيا الاتحادية ولولا فكرة الخوف من الغزو من الشرق ، ما ظهرت فكرة الوحدة ، وما ضعفت نسبيا فكرة الوطنية أو القومية ، وعلى ذلك فحتى القول بأن الوحدة الاقتصادية ستؤدى الى وحدة سياسية قول لا يخلو من مزيد من التفاؤل ، وحتى فى كل دولة أساليب اقتصادية بعينها تختلف كثيرا فيما بينها .

ولكن مهما كان أساس فكرة الوحدة الأوروبية ، الا أن ثمة شخصية متميزة ظهرت على مسرح السياسة تعارض السلطة التى تعمل للسيطرة ، وتعمل لأن يكون لأوروبا الشخصية المنفردة وأن يكون لها وجهة نظرها فى السياسة العالمية ، وباختصار الخروج من حيز الزعامة الأمريكية بغض النظر عما يلوح من تهديد شيوعى أو أخطار عسكرية ، فظهر ديجول بدعوة الى نبذ فكرة « المشاركة الأطنطية » وتمسك بوجهة نظره فى عدة مناسبات ، وحدد حدودا شبيهة بخطوط تقسيم المياه فى مجال العلاقات الأوروبية الأمريكية .

ومهما قيل أخيرا عن انتظار فرصة اختفاء ديجول من المسرح

السياسى ، فان ذلك لا يعدو كونه تنصلا وتهربا من الواقع ، فى حين أن الواجب دراسة الأمر دون الرواسب والأحقاد .

### الخيالى : ديجول يتحدى المخطط الشامل :

ان حقيقة الأمر هى أن أهم العوامل التى يجب ايضاحها فى مجال التصدى لموضوعنا هو ما لحق الدول نتيجة اقحام بعضها لنفسه فى مشروعات مشتركة ، مع ضمان كيائها وشخصيتها ثم بعد ذلك الأسلوب الواجب اتباعه فى وفاء هذه الدول بالتزاماتها .

وقد شعر الفرنسيون أن دولة عريقة لها تجارب تاريخية ماضية لا تستطيع أن تستجيب الى المخطط الشامل دون أن تفقد ذاتيتها ، والواقع أن سياسة ديجول تعكس أوضاع جيل بأكمله فقد عانت فرنسا من فقد شبابها فى الحرب الاولى، ورغم انتصارها عام ١٩١٨ الا أنها لم تلبث حتى ذاقت مرارة الهزيمة فى الحرب الثانية ، ثم شهدت جمهورياتها المتعاقبة عدم الاستقرار الداخلى والخارجى ، ولم يعقب السلام بعد الحرب العالمية الثانية أى راحة أو هدوء ، وتشير الى ذلك مخططات ديجول السياسية التى جعلت من فرنسا نموذجا للدولة المعتدة بنفسها رغم تعرضها ثلاث مرات خلال عام ١٩٥٨ - ١٩٦٢ للحروب الأهلية .

وقد عبر عن ذلك أحد الكتاب السياسيين الفرنسيين : « ان انتصارنا عام ١٩١٨ كلفنا غالبا ، ثم وقعنا تحت وطأة الغزو فى الحرب الثانية لأننا لم نكن أقوياء لنصد الغزو بمفردنا ، ولأن حلفاءنا لم يكونوا من القدرة بحيث يساعدونا للحيلولة دون الاحتلال ، اننا نعيش مثل الاقطاعى السابق الذى لا يريد أن يظهر بمظهر الافلاس » .

وهكذا يجب أن نفهم خلفية صورة ديجول وسياسته ، وهى التى شرحها ديجول أيضا عام ١٩٦٠ : « حدث ذات يوم أن كانت هناك دولة قيدت حركتها عادات عريقة ، ثم فجأة اضطر الشعب الذى كان بطل المسرحية الى الانسحاب من المسرح فى حين تكبر الشعوب الأخرى من حوله ، والآن تستطيع هذه الدولة أن تقف على قدمها ثانية » .

لقد حاول ديجول أن يعيد لفرنسا ثقتها فى نفسها ، اذ كان عليه أن يصرح فى نهاية خطابه قائلا : « اننى أتحدث عن فرنسا ، وطنى العزيز العريق الذى نعيش على أرضه معا ، وعلينا أن نواجه معا اختبارا مريرا » . وهكذا لم يتنازل ديجول عن موقفه قيد أنملة ولم يظهر قط بمظهر العاجز الذليل .

وعلى ذلك فقد كان أحد جوانب الحلاف الفرنسى الأمريكى جانبا فلسفيا يدور حول امكانيات التعاون الدولى ، حول المشاركة ونصيب الشريك ، وكانت فرنسا تطلب كامل كيائها ، تطلب أن يكون لكل شريك حرية الاختيار الحقيقى ، وأن يكون لكل شريك حق التصرف المنفرد ، هذا فى حين أن واشنطنون ترى من خلال مجموعة المصالح وجوب التشاور ، كما ترى أن مسألة النفوذ مسألة نسبية .

لا شك أن حكمة البشر نجحت فى حالات كثيرة لوضع حد لمثل هذه المنافسات حتى لا تتطور الى صراعات دموية ، ولكن من الطبيعى أيضا أن تنافس القوى المختلفة هو قانون الحياة ، وليس فى السياسة سوى فهم طبيعة العالم واتجاهات التاريخ ، وأن التطلع للعظمة ليس بالقوة الجسمانية ، ولكنه بإمكان تحقيق الأهداف والقيم المعنوية ، وهكذا تقضى الحكمة بالتنسيق المشترك بين المصالح المشتركة ، وأن الممارك السياسية يجب أن تتجه نحو الوحدة وليس نحو التفرقة ، للشرف وليس للحط من الكرامة ، للتحرير وليس للسيطرة .

ان قومية أو وطنية ديجول هى أحد تقاليد « مازينى » الايطالى ودبلوماسيته منبثقة من دبلوماسية « بسمارك » البروسى الذى كان يعمل بعنف وجلد من أجل ما يعتقد أنه مكانة بروسيا الحقيقية .

ان حتمية سياسة ديجول هى الصدام مع سياستنا لأنه يمارس السياسة فى ضوء اطار زمنى آخر مضى ، وأن الولايات المتحدة بوصفها قائدة التحالف لا تتردد فى التركيز على حل أى اشكال فورا فى حين أن ديجول لايهمه عامل الزمن ، وهو أيضا يتطلع الى المستقبل عندما يختفى بعض القادة وتتحول أنظار الولايات المتحدة الى قارة أخرى ، ان فرنسا تهتم بالمجهول أكثر من اهتمامها

بالواقع ، ان الولايات المتحدة تحلل الأمور تحليلًا دقيقًا ، في حين أن ديجول يحللها بالعواطف ومحاولة استعادة ماضي فرنسا والحياة في ظل هذا الماضي .

وليس خلافنا مع ديجول سوى مظهر آخر لبعض خلافاتنا مع بعض القادة الآخرين مع بعض الفوارق النسبية ، فقد اختلفنا مع تشرشل ذاته ، ومع الاتحاد السوفييتي حتى في فترات التحالف . ومسلك ديجول ليس رغبة في استعادة التقاليد الأوروبية بقدر رغبته في نقد أصدقائه الأمريكيين ومهاجمتهم .

ويستطرد كيسنجر ، من الحقيقي أن الدولة تركيب انساني وعاطفي وروحي ، وعلى ذلك فلا يمكن أن ننظر الى أوروبا سوى على أنها أوروبا الحالية المقسمة التي تعيش كل دولة فيها على انفراد تختلف فيما بينها ثقافيا واقتصاديا وروحيا وتاريخيا ، وتختلف في آمالها وآلامها ، وعلى ذلك فمشروعات ديجول للوحدة الأوروبية انما تعنى في الدرجة الأولى مواجهة هذه الدول الأوروبية ، مهما دعا الى انشاء أنظمة للتشاور بين دول أوروبا الغربية والى تنسيق اقتصادي وحرابي ، بحيث تصبح أوروبا من جديد قادرة أن تعيش حياتها الخاصة بالتوازي مع العالم الجديد ، وهنا يندد ديجول بفكرة الولايات المتحدة عن الوحدة الأوروبية ، فيدمغها بأنها تعمل للوحدة من أجل السيطرة .

كل هذا جعل الولايات المتحدة - بعد هذه التجارب المريرة - تفضل في صلاتها بالدول الأوروبية أن تقسوم على أساس ثنائي مما اعترض عليه ديجول دائما ودعا الى أن تنسق أوروبا أمورها ثم تتعامل بعد ذلك مع الولايات المتحدة كوحدة قائمة بذاتها ، فعارض اتفاق Nassu الذي نسق التعاون بين بريطانيا والولايات المتحدة ، وكذا القوة المتعددة الأطراف لأن ذلك سيجعل من أوروبا أداة تابعة تبعية كاملة للولايات المتحدة فقال : « من غير المفيد أن تترك دولة لدولة كبرى مصيرها وفقا لقرارات وتصرفات دولة أخرى مهما كانت درجة الصداقة بينهما » .

وهكذا سحب ديجول أسطوله من قيادة حلف NATO عام ١٩٥٩ ، ثم أثر عندما عاد الجيش الفرنسي من الجزائر أن يقيم أغلبه في فرنسا قائلا : « يجب أن نجعل جيشنا جزءا من الأمة وأن نبقيه على أرضنا وأن يتحمل مسؤوليات مباشرة في الأمن الخارجي للدولة » ، لذلك دعا ديجول الى التحالف مع الاستقلال ، هذه الدعوات المختلفة التي عكست - في رأى الساسة الأمريكيين - انعدام ثقة ديجول في الولايات المتحدة بل وزعزعة هذه الثقة أمام العالم .

ورغم أن تحليل ديجول يتفق مع تحليل ماكنمارا في مجال العلاقات مع السوفييت اذ كلاهما يتفق على أن أى تقدم سوفياتي يعنى تحديا للولايات المتحدة ، وأنه على دول حلف الناتو تفهم هذه الحقائق ، الا أنهما لا يلبثان حتى يختلفا في النتائج ، ففي حين تنظر الولايات المتحدة للحلف من خلال نظرية تقسيم العمل وأن فرنسا تفيد وتستفيد اذا اقتضت على التقدم في مجال الأسلحة التقليدية ، يرى ديجول لصالح كيانه وكيان فرنسا أن يكون لها نشاط وتقدم ذرى أيضا لا يقل عن القوى الكبرى الأخرى .

ومن أسس الحلاف أيضا ما سبق أن نادى به ديجول من وجوب تنسيق السياسات الغربية على نطاق عالمي ، وانشاء هيئة تشمل فرنسا والولايات المتحدة وبريطانيا ، لولا أن الولايات المتحدة لم تسمح - أو لم تكن تسمح - لأحد شركائها الأوروبيين أن يتحدث باسم الآخرين ، وكرر ديجول دعواته في أعوام ١٩٥٩ و ١٩٦١ وقال : « اننا نشعر أنه لابد من تنسيق شيء ما أمام الرأى العام الخارجي ، مثل ما يجب انتهاجه ازاء مشكلة الشرق الأوسط ومشكلات افريقيا » ثم جدد دعوته أثناء أزمات الكونجو ، ولكن ديجول لم يلق أى صدى لدعوته ، فآثر أن يعمل منفردا ، ومنذ عام ١٩٦١ بدأ يخفف من دعوته للعمل الأوروبي الموحد واقتصر على قوله : « فقط أوروبا الغربية القوية هى التى ستفرض احترامها على الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي » ولم يلبث حتى دعا الى « أوروبا من الأطلس الى الأورال » فعبّر بذلك عن اتجاهه للاتصال الثنائي المباشر بالاتحاد السوفييتي أسوة بالاتصالات الثنائية الأمريكية السوفيتية .

وصرح ديجول : « في قارتنا يجب أن يكون هناك مجموعة دول  
غربية تعادل مجموعة الشرق - دون المخاطرة بالاستقلال مع ضمان  
حرية كل دولة - لايجاد نوع من الوفاق ، من الأطلنطي الى  
الأورال ، وعندئذ لن تنقسم أوروبا نتيجة المطامع والأيديولوجيات  
التي ستصبح يوما أمرا عفى عليه الزمن ، وعندئذ ستعود أوروبا من  
جديد لتصبح قلب الحضارة » .

وهكذا يرى ديجول أن إعادة تنظيم أوروبا لن يتسنى الا بعد  
اختفاء الأيديولوجية الشيوعية من الاتحاد السوفيتي ، وعندما تعود  
( روسيا ) مرة أخرى دولة وطنية وليست دولة أيديولوجية .

ومن الملاحظ أن تحليل الأمريكيين لا يختلف عن الفرنسيين بالنسبة  
للإتحاد السوفيتي ، فإن كلا منهما يعتقد أن التحول سيصيب  
الإتحاد السوفيتي ، ولكن نقطة الخلاف هي موقف دول أوروبا  
منفردة أو مجتمعة إزاء هذا التحول .

ثم ان مظهرا آخر للخلاف بين الولايات المتحدة وفرنسا ، فإن  
الولايات المتحدة ترى أن الأصل في الأمور هو السلام والاستقرار ،  
وأن سبب الأزمات هو سوء تصرف بعض الأفراد ، فإن سبب التوتر  
نتيجة موقف السوفييت هو أن القادة السوفييت ما زالوا غير  
منطقيين وأنهم مضطرون أحيانا لمجاراة تيارات داخلية جارفة  
أيديولوجية ، ثم لا يلبث الموقف حتى يتأرجع ويهدأ وعندئذ يشعر  
الأمريكيون بسهولة الاتفاق نتيجة العلاقات الشخصية مع الزعماء  
الروس بوصفهم آدميين .

الا أن ديجول ينظر للسلام على أنه التوازن ، وليس الاستقرار ،  
والتوازن لم يكن أبدا أمرا سهلا بل يجب العمل من أجله والصراع  
المستمر لتحقيقه ، وعلى ذلك فليس سبب التوتر مواقف شخصية  
للزعماء السوفييت بل سببه كامن في ذات النظام الشيوعي الذي  
يمثلونه ، وليس الأساس سوى عدم الاستقرار الداخلي في الإتحاد  
السوفييتي ، الأمر الذي يجب مقاومته وليس مهادنته بواسطة  
الغرب ، وعلى هذا رفض ديجول الاشتراك في المحادثات الاستطلاعية

التي دعت اليها الولايات المتحدة أثناء أزمة برلين ، ورفض الاشتراك  
في محادثات نزع السلاح .

وأخيرا فقد اختلفت وجهات النظر بشأن النزاع الصيني  
السوفيتي ، وحول العلاقة مع الصين الشيوعية ، الولايات المتحدة  
تساند القوة الشيوعية التي تمثل الجانب الأكثر اتجاها نحو السلم ،  
وديجول يؤمن بأنه لا سبيل لخلق التوازن الا بخلق وزن مقابل  
للسريك السوفييتي الأقوى ، بخلاف الولايات المتحدة التي ترى  
في الصين الشيوعية تهديدا موضوعيا لمصالحها .

ولقد رأى ديغول - بوصفه زعيما لدولة تهتم أساسا بالشئون  
الأوروبية - رأى خطرا في امتداد نفوذ السوفييت حتى وسط  
أوروبا ، ورأى الصين - بالنسبة لفرنسا - دولة بعيدة جدا يمكن  
أن تضعف من أثر النشاط السوفييتي .

والخلاصة في رأى ديغول أن السلام لا يمكن أن يتم بمجرد  
التنازلات الدولية ، ولكن فقط بخلق توازن ثابت ، وأن على فرنسا  
وأوروبا المشاركة في تحقيق هذا التوازن ، وأن كان ديغول في  
الواقع لا يهتم بفكرة اشراك أوروبا بقدر اشراك فرنسا بالذات في  
هذا الشأن وسائر شئون السياسة الدولية . وواقع الامر أن  
ديجول يهدف أساسا الى عدم السماح للولايات المتحدة بالاتفاق مع  
الاتحاد السوفييتي من وراء ظهر فرنسا .

وعلى ذلك فان ديغول لا يمانع في التمسك بحلف الأطلسي  
ولكن يشترط كيان أوروبا وزعامة فرنسا بوصفهما فكرتين  
متكاملتين .

وهكذا رغم ما تعرض له ديغول من سخيرة الا أنه صمم على  
أن « وحدة سياسية يجب أن تعنى شيئا لأوروبا الغربية قبل أن  
تعنى شيئا للآخرين » .

ولا شك أن ديغول يمثل بعض الملامح البطولية ، وأن كان  
من الصعب عليه أن يجد خارج فرنسا من يبايعه بالزعامة من ساسة

أوروبا الذين رغم اعجابهم به لم يلبثوا حتى ابتعدوا عنه ثانية الى معارضته نتيجة اصراره العنيف وعناده للرضوخ لتطرفه .

ولقد ينصف التاريخ ديجول يوما ، وقد ينصفه من وجهوا له الانتقاد يوما ، ولكن الذي لا جدال فيه أن رجل الدولة يجب أن يعمل في حدود الامكانيات والطاقات المتاحة له حتى لا يفشل فيما يبتغى .

وعلى أى حال فان هناك تراجيديا اغريقية تنطبق الى حد ما على الصراع الأمريكى الفرنسى نهايتها أن يحقق كل طرف ما يبتغيه ، ولكن فى النهاية سيجد كل طرف فى الوفاء برغباته أنها ليست سوى أمور جوفاء لا تغنى فتىلا .



## أزمة برلين - معاهدة ناسو ألمانيا الغربية - بريطانيا حتى عام ١٩٦٣

في هذا الفصل أعاد كيسنجر الحديث عن ألمانيا وأزمة برلين بما لا يخرج كثيرا عما عرض له في الأجزاء الأخرى من كتابه .

على أنه ذهب عند التحدث عن ألمانيا وقضية وحدتها الى أن التاريخ قد أثبت أن ألمانيا الموحدة خطر على أوروبا ، ومن ثم فقد كان هدف السياسة الغربية بعد الحرب العالمية الثانية هو أن تكون ألمانيا قادرة على الدفاع عن نفسها وليست قادرة على الهجوم .

وفي صدد الحديث عن اتفاقية ناسو ذكر أنها كانت وليدة العلاقة الخاصة بين الولايات المتحدة وبريطانيا وقد كان السبب الرئيسي في ظهورها هو فشل وجود رادع بريطاني مستقل والغاء مشروع صواريخ Sky Bolt وتعد صيغة المعاهدة غامضة وهي تعكس محاولة للتوفيق بين رغبة الولايات المتحدة في عمل برنامج متداخل للقوى النووية للحلف ورغبة بريطانيا في الاحتفاظ بقدر من الاستقلال في المجال الاستراتيجي .

وقد وافقت الولايات المتحدة طبقا لهذه المعاهدة على امداد

بريطانيا بصواريخ بولاريس على أن تقوم بريطانيا ببناء غواصات  
واعداد رهوس لهذه الصواريخ ثم تخصيص هذه الغواصات  
بصواريخها لقوة متعددة الأطراف تعهدت الدولتان بانسانها .

والواقع أن العلاقة الأمريكية البريطانية الخاصة تمثل اما  
تحديا لرأى ديجول الخاص بأن الدفاع عن أوروبا يلزمه قوتها  
الذاتية ، أو أنها استهدفت تأكيد دور لبريطانيا في أوروبا المتحدة  
والراهن أيضا أن معاهدة ناسو كان لها تأثيرها على قرار ديجول  
الخاص بدخول بريطانيا السوق الأوروبية . والمحصلة النهائية أن  
المعاهدة المذكورة أنشأت خطة نووية للنااتو لم يشترك فيها أعضاء  
السوق الأوروبية ولم تتم استشارتهم بالنسبة اليها .

## طبيعة الجدل القائم حول المسائل الاستراتيجية

### النظرية الاستراتيجية الأمريكية وسياسة الناتو :

عندما تكون تحالف الأطلنطي عام ١٩٤٩ كان الاعتقاد سائدا بأن العدوان السوفييتي وشيك الوقوع ومن ثم فقد كان هناك اهتمام طبيعي بأمور الأمر العسكري . لذا شكلت قيادة موحدة من ضباط الدول المشتركة في الحلف مركزها بالقرب من باريس واتخذت اسم (Shape) . كما تم تطوير خطة مشتركة للدفاع وكان أساس ترابط حلف الأطلنطي وجود بعض الاتفاق حول طبيعة الدفاع المشترك .

على ان مثل هذا الاتفاق أصبح صعب التحقيق في الأعوام الأخيرة لحدائه وتفوق الأسلحة الهجومية من حيث قوة التدمير على الأسلحة الدفاعية والتي خلقت احتمال أن يصيب كل دولة في الحلف بقدر من الدمار في أية حرب . هذا فضلا على أن التكنولوجيا الحديثة توجد ضروبا من الاختيار والبدائل أكثر من تلك التي يوفرها التحالف ذاته . وقد كان لتزايد نسبة المجازفة والخطر مع تعدد ألوان

الاختيار فى نفس الوقت اثره فى زيادة حدة الجدل حول أفضل الحلول الممكنة ، هل هى فى الصواريخ التى تنطلق من قواعد على البر ، أم من البحر ، وهل يتم التركيز على الأسلحة النووية أم على التقليدية ، وهل يتم الاعتماد بدرجة أقل على التكنولوجيا وبدرجة أكثر على النظرية الاستراتيجية . والنظرية الاستراتيجية هنا تستهدف تحديد المخاطر المحتملة ووسائل مواجهتها ، كما تستهدف تحديد الأهداف المناسبة ووضع الخطط لتنفيذها .

أما فى حالة عدم وجود نظرية استراتيجية فإن كل مشكلة يتم حلها على أساس عمل كحالة منفردة على ضوء ظروفها الخاصة ، ويكون التركيز على تحديد أين يقف المرء ، أى الوضع الحالى للمشكلة بصورة أكبر من التركيز على الهدف الذى يتجه اليه المرء . وفى هذه الحالة يجرى علاج المشكلات تحت ضغط الأحداث وبدون اعتبار كاف لصلتها بغيرها من المشكلات .

وقد نشأ الجدل حول النظرية الاستراتيجية بين الولايات المتحدة وحليفاتها الأوروبيات بسبب اختلاف التفسير والنظرة للأمور . وفى حين تؤكد الولايات المتحدة أن آراءها بشأن الاستراتيجية كاملة فنيا وتقديراتها الاستراتيجية تتسم بالدقة التحليلية ، فإن منتقدي هذه السياسة من الحلفاء الأوروبيين يركزون على الإطار السياسى والسيكولوجى الذى تتخذ فى ظله هذه القرارات . ذلك أنه تولد لديهم احساس بعدم الأمان نتيجة للوضع العسكرى ، فلم يحدث من قبل أن كان اعتماد أوروبا على الولايات المتحدة بهذه الصورة . ويحمل كيسنجر المسئولين الأمريكين بعض الذنب إذ أنه فى حين حرصت السياسة الأمريكية فى مجال المساعدات الاقتصادية لأوروبا بعد الحرب العالمية الثانية على تطوير تركيب اقتصادى تعاونى تمثل فى خطة « شومان » ثم فى السوق المشتركة ، فإنه فى المجال العسكرى لم تشجع أمريكا نشوء وجهة نظر أوروبية محددة وأصبحت استراتيجية حلف الأطلسى تستند تقريبا على المفاهيم الأمريكية البحتة . وأصبح الدور الاستشارى للحلفاء الأوروبيين يقتصر بالتالى على تنفيذ ما تراه الولايات المتحدة . ولم يتم

تطوير مفهوم أوروبى للدفاع كما لم يتم تطوير احساس حقيقى  
أوروبى بالمسئولية .

ويعمل كيسنجر هذا الوضع بعدة عوامل منها أن الحلفاء  
الأوروبيين أنفسهم شجعوا الولايات المتحدة على اتخاذ دور مهيمن  
لاخراجها من عزلتها السابقة وتأكيد التزامها بالدفاع عن أوروبا .  
وقد جنبهم ذلك عبء نفقات الدفاع ومسئولية اتخاذ القرارات الصعبة  
بشأنه ، وساعد على ذلك احتكار الولايات المتحدة للأسلحة النووية  
التي كان من المعتقد أن أمن الغرب يعتمد عليها ، وكانت نتيجة ذلك  
الوضع عبر فترة من الوقت أن أصبح دفاع منطقة كأوروبا يترك  
لدولة تبعد عن أوروبا بثلاثة آلاف ميل ولها ماضى من السياسة  
الانعزالية .

وقد أسهم ذلك فى بث الخلاف داخل التحالف خاصة بعد أن  
أخذت الولايات المتحدة - استجابة للتطورات السريعة فى مجال  
التكنولوجيا - الى تغيير ومواءمة استراتيجيتها مع ذلك الأمر الذى  
لا يروق للأوروبيين الذين يفضلون الوضع الراهن خاصة أن التغيير  
كان يحدث من جانب واحد أى من جانب الولايات المتحدة . وقد  
اتبعت الولايات المتحدة هى الأخرى مع حليفاتها باستثناء بريطانيا  
سياسة تجعل صلتها بهم فى نطاق الحلف هى لاعطائهم فكرة  
عما يدور وليس لاستشارتهم وإشراكهم فى اتخاذ القرارات . ويمثل  
ذلك العوامل السيكلوجية التي ظهر أثرها فى الجدل حول المسائل  
الاستراتيجية والذى زادت حدته منذ التغيير الذى طرأ على المفاهيم  
الاستراتيجية للولايات المتحدة فى عام ١٩٦١ .

ويستعرض كيسنجر تطور المفاهيم الاستراتيجية الأمريكية  
من المفهوم الذى تضمنته الأهداف التى اتفق عليها فى مؤتمر لشبونة  
أثناء الحرب الكورية من التركيز على القوات التقليدية للدفاع عن  
أوروبا الى سياسة « النظرية الجديدة » New Look التى وضعتها  
حكومة ايزنهاور عام ١٩٥٣ والتى ركزت بصورة أكبر على الأسلحة  
النووية الى ما عرف « بخطة رادفورد » Radford Plan التى  
قدمتها أمريكا لحلف الأطلنطي عام ١٩٥٧ وأساسها أن هناك تفوق  
سوفييتى فى الأسلحة التقليدية وأنه لا سبيل للتغلب على ذلك

سوى التركيز في دفاع الأطلنطي على الأسلحة النووية ومن ثم فإن أى هجوم على أوروبا سوف يؤدي لحرب نووية شاملة، وهنا يكون هدف القوات التقليدية في أوروبا هي أساسا تأخير وتعطيل تقدم القوات السوفيتية حتى تصيب الأسلحة النووية أهدافها ، وعلى هذا الأساس زودت أمريكا أوروبا بأسلحة نووية تكتيكية بأعداد كبيرة واتبعت نظام « الفيتو المزدوج » في استخدامها والذي يعنى أنه لا بد من موافقة كل من الولايات المتحدة والدولة التي توجد بها هذه الأسلحة قبل إطلاقها . وفى ظل هذا المفهوم الاستراتيجي تلعب الأسلحة التقليدية دورا ثانويا .

على أنه صاحب تقديم خطة ردا فوردي عام ١٩٥٧ اعتقاد البعض في أمريكا أن الولايات المتحدة متخلفة عن الاتحاد السوفييتي في الصواريخ البعيدة المدى . ولعلاج هذا التخلف حثت أمريكا حليفاتها في الناتو على السماح لها بوضع صواريخ موجهة متوسطة المدى في أراضيها وذلك على أساس أن هذا ضروري لأمن الغرب إذ لن يجازف السوفييت بهجوم على القواعد الأمريكية في أوروبا دون التعرض لضربة انتقامية شاملة من الولايات المتحدة . ولذا فقد أنشئت قواعد للصواريخ المتوسطة المدى (IRBM's) في إيطاليا وتركيا وبريطانيا .

وقد كان في تمركز هذا الصواريخ في أوروبا إيجاد حلقة رابطة قوية بين دفاع أوروبا ودفاع الولايات المتحدة .

على أنه بمعنى الإدارة الأمريكية الجديدة في عام ١٩٦١ تم تغيير هذه السياسات بصورة جذرية ذلك أن حكومة كيندي طورت في عام ١٩٦١ نظرية استراتيجية ذات أربعة أوجه واستمرت هذه النظرية في عهد جونسون .  
وتتمثل في :

#### ١ - « الرد المرن » :

تحولت إدارة كيندي من نظرية الحرب العامة التي ركزت على توجيه ضربة واحدة مدمرة الى استراتيجية « الرد المرن » والتي

وصفها روبرت ماكنمارا بأنها توفر المرونة الكافية للاختيار بين عدد خطط بديلة دون أن تتطلب الالتزام مقدما بالنسبة لنظريات معينة أو أهداف محددة ، وتستهدف هذه الاستراتيجية أساسا أن تكون الأهداف العسكرية الرئيسية هي تحطيم القوات العسكرية وليس السكان المدنيين للعدو . وكان ماكنمارا يؤكد دائما خلال عام ١٩٦٢ أن لدى الولايات المتحدة القدرة على تدمير كافة الأهداف العسكرية السوفيتية حتى بعد تلقي ضربة سوفيتية أولى . واستند في ذلك إلى نظرية القوة المضادة ، على أنه عدل من أفكاره بعد ذلك وأصبح يؤمن بأنه مهما وصلت القوات الاستراتيجية الأمريكية من ضخامة فإنها لن تستطيع منع حدوث أضرار وتدمير واسع من جانب العدو .

والخلاصة أن نظرية الرد المرن لا تستهدف تحقيق نصر بالمعنى التقليدي وإنما تستهدف الحد من الأضرار والدمار وذلك بتدمير أكبر كمية ممكنة من الأسلحة التي قد يحتفظ بها العدو كاحتياطي لاستخدامه بعد توجيه الضربة الأولى .

## ٢ - معارضة وجود قوات نووية قومية :

والرد المرن مهما كانت أهدافه يفترض وجود نظام مركزي للقيادة والرقابة كما يفترض وجود قوات استراتيجية على درجة عالية من التحصين . ومن ثم فالقوات النووية القومية تتعارض مع هذه النظرية ومن ثم فقد وصف الرئيس كيندى البرنامج الفرنسى لتطوير الأسلحة النووية بأنه « معادى » للناتو . ووصف ماكنمارا القوات النووية الأوروبية بأنها « خطيرة » و « باهظة النفقات » .

ويفسر « البنتاجون » ما تستلزمه الرقابة والتحكم المركزى للأسلحة النووية فى ظل نظرية الرد المرن بأنها تعنى توحيد القوات النووية الاستراتيجية بطريقة تستبعد استخدامها بصورة منفردة .

## ٣ - الأسلحة النووية التكتيكية :

لم تعد النظرية الاستراتيجية الأمريكية يعول عليها كثيرا لأنها فى يد الوحدات فى صفوف المواجهة يكون من الصعب إخضاعها للإشراف والتحكم المركزى الذى تتطلبه نظرية الرد المرن الجديدة .

كذلك فإن النظرية الجديدة تعارض تركز نظم التوصيل الاستراتيجية النووية في القواعد الأمريكية عبر البحار ولذا فقد تم سحب الصواريخ المتوسطة المدى من بريطانيا وإيطاليا وتركيا في عام ١٩٦٣ على أساس أن الأسلحة الجديدة من صواريخ بولاريس هي أكثر فعالية وأن الصواريخ المتمركزة في قواعد أرضية تكون أكثر عرضة للهجوم عليها .

#### ٤ - الدفاع التقليدي :

وإذا افترضنا نتيجة لذلك أن القوات النووية الوطنية في أوروبا ليست بذات جدوى وأن أهمية القوات النووية التكتيكية مبالغ فيها ، فإن هذا يعنى أن النظرية الاستراتيجية الأمريكية أصبحت تعتبر أن الدور الأفضل لأوروبا هو في ميدان الدفاع بالوسائل التقليدية . وقد أثار ذلك جدلا عنيفا خاصة بعد أن تغيرت المفاهيم التقليدية لحلف الناتو طبقا لاتفاق « ناسو » Nassau Agreement بين الولايات المتحدة وبريطانيا والذي أصبحت وفقه القوات النووية تمثل « درع » الحلف والقوات التقليدية تمثل « سيف » الحلف ، مما يعنى تفضيل وجود دفاع تقليدى أساسى فى أوروبا .

#### طبيعة الجدل : دفاع نووى أم تقليدى :

عندما حاولت إدارة كيندى فى عام ١٩٦١ اقناع حليفاتها فى الناتو بأن تقوى من قواتها التقليدية ، تساءلت دول الناتو عما اذا كانت الولايات المتحدة قد قللت من اعتمادها على الأسلحة النووية ، فردت الولايات المتحدة بأن هذا التدعيم المقترح للقوات التقليدية لا يعنى تقليل الاعتماد على ما عرف « بالرادع » وأنه على العكس فإن القوات الاستراتيجية « النووية » الأمريكية يجرى توسيعها وزيادتها وجعلها حصينة بدرجة أكبر . وأن التدعيم الغير نووى بدلا من أن يقلل من ثقل وكفاءة القوة النووية الأمريكية فإنه سيزيد من دورها وثقلها . وأن الهدف هو مرونة الرد - وكانت إحدى السمات الرئيسية لاستراتيجية الرد المرن هذه أن الرد الأمريكى سيحدث بصورة مقصودة وعلى مراحل .



وقد اثار جدلا لدى الحلفاء الأوروبيين على أساس أن حلف الناتو كان يمثل لديهم حماية أمريكية لمنطقتهم وحماية نووية على وجه التحديد وترتب على ذلك تمركز قوات أمريكية كثيرة في قواعد في أوروبا . وكانت الولايات المتحدة حتى في وقت اتباعها لنظرية « الانتقام الشامل » تطالب حليفاتها الأوروبيات بالاسهام في القوات البرية في أوروبا . على أن دول أوروبا اعتبرت المساهمة العسكرية في الناتو كئمن للحصول على الحماية النووية الأمريكية . وعند التحول الى النظرة الجديدة للرد المرن ثار الأوروبيون وثار الجدل على مسألة التحكم في الأسلحة النووية .

ويدافع كسينجر عن هذا التحول بأنه كان ضروريا بسبب التغير السريع في التكنولوجيا وأن حلف الناتو قام على أساس فكرة التفوق الأمريكي الاستراتيجي وهو التفوق الذي لم يصبح موجودا حيث قلت صعوبة توجيه هجوم بالصواريخ من فعالية الأهمية السياسية لاستراتيجية القوة المضادة . كذلك فقد زادت قدرة الاتحاد السوفييتي على التدمير في ضربة مضادة لدول الناتو ، وهذا بالطبع يقلل من قدرة واستعداد أي رئيس أمريكي لهذه حرب عامة .

وقد كانت حجة الولايات المتحدة لاقتناع حلفائها بتدعيم القوات التقليدية هي أن هذه القوات ستوفر « مهلة » في العمليات العسكرية تسمح للسوفييت بتقدير وإعادة تقييم المخاطر الكبيرة المترتبة على هجومهم ، ومن ثم فإن استخدام القوات التقليدية يمثل « الحد » الذي لا تستخدم دونه الأسلحة النووية ؛ على أن هذه التعليقات لم تقنع الأوروبيين بل زادت من جدلهم حول مسألة التحكم في الأسلحة النووية .

### المشكلة النووية للناتو :

ترتبت المشكلة التي تواجه حلف الأطلسي في مجال الأسلحة النووية على وجود تعارض وعدم اتساق بين المتطلبات الفنية

للاستراتيجية وبين المستلزمات السياسية للوطن الدولة ؛ وقد أدت هذه العوامل الى :

- الحاجة لوجود تحكم مركزي فى العمليات العسكرية .

- رغبة كل حليف رئيس لأن يكون له دور كبير فى اتخاذ القرارات المشتركة خاصة أثناء الأزمات فى مجال تحديد الحادث أو الحالة التى تمثل الحرب وتعنى بدايتها ؛ وكذا فى مجال الاشتراك فى تخطيط العمليات التى تتحدد على أساس نظرية الرد المرن .

- رغبة الحلفاء الكبار فى الاشتراك فى التمتع بالهيبة والقوة السياسية التى يخلعها التحكم فى الأسلحة النووية .

وتتمثل المشكلة اذا فى صعوبة الموازنة بين هذه النتائج طالما أن حلف الأطلنطى ما زال يتكون من دول ذات سيادة . والحل الوحيد هو فى وجود هيئة فوق مستوى دول الحلف تنظم تركيبا سياسيا وعسكريا وهو ما ليس له وجود حاليا ، لذا فالبدل هو وجود صراع بين المصالح وهو امر حتمى .

وقد تمثل هذا التعارض فى المصالح فى الهجوم الأمريكى العنيف الذى انتقد بشدة القوات النووية لبريطانيا وفرنسا ؛ كما تمثل فى المشروعات العديدة التى تستهدف تحقيق التحكم المركزى على الأسلحة النووية للحلف داخل اطار حلف الأطلنطى الحالى .

وتمثل النقد الذى وجهته الولايات المتحدة للقوات الوطنية النووية لبريطانيا وفرنسا فى انه لا حاجة استراتيجية لهذه القوات طالما أن جميع الأهداف الهامة تغطيتها بالفعل القوات الاستراتيجية الأمريكية ، وأن وجود القوات الوطنية يمثل عامل شقاق لأنه ينطوى على عدم ثقة بالولايات المتحدة ، كما أن فيه مضىعة للنفقات والأموال ، وقد يشجع على انتشار الأسلحة الذرية ؛ كما انه سيجعل من المستحيل تنفيذ استراتيجية الرد المرن التى يقوم عليها الدفاع الأمريكى .

وقد أدى ذلك بدوره لجدل متزايد الحدة • وحاولت ادارة كيندى فى الفترة من ١٩٦١ الى ١٩٦٢ عرض عدد من المشروعات لمواجهة معارضة الحلفاء الاوروبية من شأنها أن تكفل الضمانات بتوفر الأسلحة الأمريكية لحماية دول الحلف وتحفظ فى الوقت نفسه بالتحكم الأمريكى فى هذه الأسلحة • على أن هذه المشروعات لم تمس الجانب الأساسى الذى كان يقلق الحلفاء ؛ والذى لم يكن عسكريا وإنما كان سياسيا يتمثل فى أن الاستراتيجية العسكرية المركزية لن تكون ممكنة الا اذا كانت الولايات المتحدة مستعدة للتنازل على الأقل عن بعض حريتها فى العمل فى المجال السياسى بنفس القدر الذى تطلب من حلفائها التنازل به فى المجال العسكرى • وهذا يعنى أن مسألة التحكم فى القوات النووية أكدت حاجة حلف الأطلسي الى جهاز لمعالجة الأزمات السياسية أكثر مما أكدت الحاجة الى جهاز عسكرى لتخطيط الحرب •

ويلخص كسينجر لب هذا الجدل بأن الحوار حول التحكم فى الأسلحة النووية حدث على مستويين لم يلتقيا :

### فعلى المستوى الاستراتيجى البحث :

كانت النظرية الأمريكية أكثر سلامة من البديل الذى تحدث عنه معارضوها الأوروبيون ؛ ذلك أن تقسيم العمل داخل الحلف يمثل أفضل السبل اذا افترضنا أن الحلف يمثل وحدة واحدة • غير أن هذه ليست الحال ، فليس حلف الأطلسي وحدة سياسية واحدة ، وكانت هذه هى نقطة الضعف فى النظرية الأمريكية إذ أنها أغفلت المضاعفات السياسية لآرائها الاستراتيجية •

## **موضوع التحكم النووى القوة النووية المتعددة الأطراف**

تم احياء فكرة انشاء القوة النووية المتعددة الاطراف وذلك بعد الفيتو الذى فرضه ديغول على دخول بريطانيا فى السوق المشتركة . وقد ركزت الولايات المتحدة على مشكلة التحكم فى القوة النووية لأسباب منها أن التحدى الفرنسى كان يعنى ربط الاستقلال والسكيان السياسى بالاستقلال بقوة نووية منفردة ، ولأن أمريكا كانت تخشى من شبح وجود برنامج نووى ألماني فرنسى فى المجال النووى .

وقد ركزت الولايات المتحدة على مشروع القوة النووية المتعددة الاطراف وعلى حث الدول الأوروبية على تبني هذه الفكرة باعتبارها السبيل الوحيد لاستعادة الترابط والتنسيق فى التحالف الغربى . وقد ذكر دين راسك وزير الخارجية فى أكتوبر ١٩٦٣ « أن وجود مثل هذا الأسطول المتعدد الأطراف من الصواريخ

سيكون فعالا من الناحية العسكرية .. كما انه سوف يدعم من الانسجام والترابط الأوروبي وذلك باعطائه الدول غير النووية حاليا فرصة للاشتراك في التملك والتسيير والتحكم في القوة النووية الجبارة على نفسى الأساس الذى تشترك به الدول الأخرى الأعضاء فى هذه القوة .

ونتيجة لذلك ولسمى الولايات المتحدة لاقتناع حلفائها بهذا المشروع واقتناع الرأى العام الداخلى به فقد ثار جدل كبير حول جدواه وفعاليتها .

وقد كان الحافز المباشر على تبني هذا المشروع هو حاجة قياده الحلفاء العليا فى أوروبا لصواريخ متوسطة المدى لمواجهة الصواريخ السوفيتية الموجهة لأوروبا . وكان هناك حافز آخر يتمثل فى الرغبة فى منع الحلفاء الآخرين من سلوك مسلك كل من بريطانيا وفرنسا فى تطوير برامج نووية قومية . كذلك كان هناك عامل آخر يتمثل فى عزوف دول حلف الأطلسي الأوروبية النووية عن اشتراك الدول غير انووية فى الحلف فيما تتخذه هذه الدول النووية من قرارات استراتيجية .

وكان هناك عامل حافز أخير يتمثل فى أن النظرية الاستراتيجية الأمريكية كانت ترى أفضلية أن تظل كافة الأسلحة النووية داخل الحلف تحت السيطرة الأمريكية ، غير أن فكرة القوة النووية المتعددة الأطراف كانت تمثل أفضل حل بديل لذلك بشرط أن يبقى حق الفيتو لأمريكا على استخدام الأسلحة النووية .

ولقد لقيت فكرة القوة النووية المتعددة الأطراف تأييد المنادين بالوحدة الأوروبية ، الذين وجدوا فيها نواة لقوة نووية أوروبية مستقلة ، ولأن عنصر الاشتراك والترابط الذى تكفله سيخلق أساسا جديدا للوحدة الأوروبية يضمن مساهمة واشتراك بريطانيا .

على أن مشروع القوة النووية المتعددة الأطراف كانت به عدة عيوب ؛ كما قصد منه ارضاء فرنسا واثارت ضده معارضة شديدة .

وقد استفادت الولايات المتحدة من تجربتها في طرح هذا المشروع والدعوة له ثم ما لقيه من معارضة ، عدة دروس أهمها عدم جدوى محاولة حل المشكلات السياسية عن طريق وسائل فنية ، ذلك أن مشروع القوة النووية المتعددة الأطراف كان ردا أمريكيا على التحدي السياسي والفلسفي الذي منحه منع ديجول لانجلترا من دخول السوق المشتركة . وتناست السياسة الأمريكية العوامل العميقة في الوحدة الأوروبية ؛ ثم أنها تناست الاعتراض التلقائي لدى الأوروبيين من اشتراك ألمانيا الغربية في التصرف في الأسلحة النووية وتسييرها في إطار القوة المتعددة الأطراف . هذا علاوة على أنه كان ينطوي على مغالطة ، فهذا المشروع الذي يستند ظاهرا على الاشتراك على قدم المساواة بين دول التحالف الغربي كان يخفي وراءه في الحقيقة سيطرة أمريكية ، إذ أن « البنتاجون » لم يوافق ويتبنى المشروع إلا بعد أن ضمن أن يكون للولايات المتحدة الفيتو على استعمال الأسلحة النووية .

هذا وقد أدى تولى الحكومة البريطانية الجديدة وقدم الرئيس جونسون لمنصب الرئاسة أن اتجهت الولايات المتحدة الى تخفيف حماسها لهذا المشروع والعمل على دراسة جديدة لمسائل الأمن .

ويستخلص كسينجر من ذلك أنه إذا كان لأمريكا أن تستفيد من الجدل الذي ثار حول مشروع القوة المتعددة الأطراف فإن عليها هي ودول التحالف الغربي أن ترجع الى الأساسيات في التحالف وهي تحديد الأهداف المشتركة ودراسة حقيقة ما يطلبه أعضاء التحالف في العصر النووي .

## المشكلة النووية

ما هو الطريق الذى يتبع من الآن فصاعدا ؟

ان المشكلة النووية للتحالف الغربى لها أربعة جوانب :  
١ - رغبة الولايات المتحدة فى اقرار تحكم مركزى فى  
الاسلحة النووية فى التحالف .

والحل الأمثل من وجهة نظر البنتاجون هو فى حرمان دول  
التحالف كلها من القدرة على التصرف بصورة مستقلة فى الحقل  
النوى .

٢ - أن لدى اثنتين من حلفاء أمريكا وهما بريطانيا وفرنسا ،  
برامج وطنية للأسلحة النووية .

٣ - أنه من المرغوب فيه منع انتشار الأسلحة النووية داخل  
التحالف وخارجه .

٤ - أن المناقشات التى دارت حول مشروع القوة النووية  
المتعددة أثبتت أو أكدت مطالب الدول غير النووية فى التحالف

الغربي في الاشتراك في التحكم في الأسلحة النووية وربما أيضا  
رغبتها في إيجاد شكل من تملك الأسلحة النووية .

وطبيعي أنه لا يوجد برنامج يوفق بين هذه الأهداف جميعا ،

أولا : لأن كل عضو في التحالف لديه هدفان متعارضان فيما  
يتعلق بالسياسة النووية .

وثانيا : لأنه يوجد تعارض خفي بين محاولة اقرار تحكم  
مركزي على الأسلحة النووية وبين حرص كل دولة كبرى في الحلف  
بما فيها الولايات المتحدة على مركزها وسيادتها .

فبالنسبة للجانب الأول نجد أن كل دولة في الحلف ترغب  
في تجنب أن تضطر الى دخول حرب نووية ضد ارادتها ، هذا من  
ناحية ، ومن ناحية أخرى فانها تريد أن تكون متأكدة من التأييد  
النووي من حليفاتها اذا تعرض وجودها للخطر . وهذان الهدفان  
متعارضان واتباع أحدهما يعنى استبعاد الآخر .

ويستخلص كيسنجر من ذلك أنه في العصر النووي لا يتحقق  
الترايط في التحالف الا اذا تزايد الترابط السياسي بين أعضائه  
الى الحد الذي يجعل هذه الدول الأعضاء تعتبر مصالحها الحيوية  
واحدة ومتجانسة . واذا تحقق هذا الشرط الأساسي فان ماعدا ذلك  
من وضع وتنظيم للقوات النووية يكون أمرا ثانويا ، ذلك أنه اذا  
لم يكن هناك اتفاق واجماع سياسي فان المناقشات حول ادارة الحرب  
النووية تبرز بل وتزيد من الصعوبات التي ينطوى عليها الامر .

ويطالب كيسنجر بأن يتحول التركيز الأكبر للجدل داخل  
التحالف من موضوع انشاء قوات نووية جديدة الى محاولة بناء  
الاتفاق السياسي الذي وحده يعطى القوات العسكرية معناها  
وأهميتها ، ويبدو أن ذلك كان يمثل الاتجاه الذي انطوى عليه  
اقتراح « ماكنمارا » والذي قدمه لاجتماع وزراء دفاع حلف الناتو  
في يونيو ١٩٦٥ وطالب فيه بانشاء لجنة داخل الحلف لمعالجة  
المسائل النووية .



ويرى كيسنجر أن هناك مبالغة في المخاوف من جانب أمريكا من رغبة الدول الأوروبية في تأكيد استقلالها واشتراكها في اتخاذ القرارات وفي علاج المشكلات والأزمات الدولية ، وأنه توجد أسباب قوية تدعو لضرورة أن تعدل الولايات المتحدة موقفها المعارض تماما لوجود مراكز أخرى من القوة النووية داخل التحالف الغربي . ورغم أنه من المرغوب فيه الحد من انتشار الأسلحة النووية ، إلا أنه ليس هناك دليل على أن تملك فرنسا أو بريطانيا لها سيئسجع دولا أخرى على السعى لتملكها ، وليس هناك دليل مثلا على أن تملك الصين للقبلة النووية كان سببه تملك بريطانيا أو فرنسا لها .

كذلك فانه من المرغوب فيه أن توجد قوة نووية أوروبية موحدة يجرى التنسيق بينها وبين الولايات المتحدة ، غير أن علينا أن نراعى الظروف والأوضاع القائمة والتي تجعل تنفيذ مشروع مثل القوة النووية المتعددة الأطراف صعبا . كذلك فهناك معارضة في أمريكا وفي أوروبا لقيام قوة نووية أوروبية مستقلة على أساس أن ذلك قد يؤدي الى سياسة أوروبية غير متعقلة ومجازفة أو أنه قد يؤدي الى الانسحاب النهائي للولايات المتحدة من أوروبا .

والخلاصة - في نظر كيسنجر - أن أى مشروع جديد في المجال النووى للتحالف الغربى يجب أن يركز على القوات النووية الموجودة ، كما يجب أن يؤكد الوحدة السياسية بدلا من التركيبات العسكرية ، كما يجب أن يترك الباب مفتوحا فى وجه تطور الاستقلال الأوروبى فى المجال النووى .

## التوقعات السياسية

علاقات الشرق والغرب ومستقبل ألمانيا :

علاقة الشرق والغرب :

كانت العلاقات بين المعسكرين سببا في الخلاف القائم داخل الحزب منذ موت ستالين . ولكن بعض الحلفاء ردوا أن الخطر الشيوعي قد تبخر بموت ستالين وبظهور حملات السلام التي شنّها الاتحاد السوفيتي في حين رأى البعض الآخر ، أن المناداة بالسلام ما هو إلا تكتيك جديد .

ويتعرض كيسنجر لحملات السلام السوفيتية فيقول انها ليست جديدة اذ تكررت منذ عام ١٩٢٤ ولكن فترة عدم الجذب كانت تنتهي اذا لاحت فرصة للشيوعية للانقضاض على مكسب جديد .

وتحدث كيسنجر عن القيادة السوفيتية فوصف القائمين بها انهم رجال لا عاطفة لهم يتطلعون دائما الى السلطة ويفعلون أى شيء في سبيلها ويعملون كقاعدة على اقضاء المنافسين . أما في المجال الخارجي فان هؤلاء القادة لا يترددون في تحقيق أى مكسب سياسى

أو اقليمى على حساب صداقة الغرب أو حسن الصلة به ، فقد ضحوا بصداقة الغرب التي تولدت عن الكفاح المشترك في الحرب العالمية الثانية من أجل انشاء حكومات شيوعية فى شرق أوروبا وضحوا « بروح جنيف » عندما لاحت لهم إمكانية اختراق الشرق الأوسط ، واختفت روح « كامب دافيد » بانذار برلين .

ويذهب كيسنجر الى أن اعتماد السوفييت على العوامل الموضوعية هو أحد أسباب فشل المفاوضات مع الغرب ، وأن المفاوضات الشيوعيين لا يستطيعون الاعتراف بأن حجج خصومهم يمكن أن تقنعهم ، ذلك لأنهم يعتبرونهم أقل منهم فى مستوى فهم القوانين الأساسية للتطور التاريخي ، كما أنهم لا يستطيعون تبادل التنازلات مع الغرب لأنهم يعتقدون أن التنازلات تمنح بسبب المواقف الواقعية ولا تمنح لأشخاص .

ويقول كيسنجر ان أى زعيم سوفيتى لا يستطيع أن يعقد اتفاقا مبنيا على افتراض أنه قد تأثر بالصفات الشخصية لزعيم رأسمالى وليس معنى هذا أن الاتفاقات بين السوفييت والغرب غير ممكنة ، ولكنها ان عقدت فيجب أن تعكس شروطا موضوعية وليس علاقة شخصية .

ويضيف كيسنجر الى ما تقدم أن الايمان بأهمية كفاح الطبقات هو سبب تبني القادة السوفييت لفلسفة عدائية تجاه العالم غير الشيوعى ، وأنه حتى عندما نادى الحزب الشيوعى السوفييتى بالتعايش فإنه قد أعلن أنه يعارض التعايش السلمى فى « مجال الأيديولوجية » .

ويقول كيسنجر ان التعايش السلمى الذى ينادى به الاتحاد السوفييتى ان هو الا وسيلة تكتيكية للتغلب على الغرب ، والدليل على ذلك رد الحزب الشيوعى السوفييتى على اتهامات الصين من أنه يؤيد تماما تحطيم الامبريالية والرأسمالية وأنه لا يؤمن بالقضاء الحتمى للرأسمالية فحسب بل يفعل كل ما هو ممكن لتحقيق ذلك من خلال كفاح الطبقات .

وهذه العوامل يمكن أن تتمخض عنها سياسة شيوعية توسعية يحد منها :

١ - تطور الأسلحة الحديثة وهو ما يمنع الاتحاد السوفيتي من التهور الى مواجهة عسكرية ، ولذا فانه يمكن الاتفاق بين الدولتين النوويتين الكبيرتين على أن لهما مصلحة حيوية مشتركة وهي منع وقوع حرب نووية .

٢ - عدم استقرار الجماعة القيادية السوفيتية ، ذلك أن جزءا كبيرا من مجهود هؤلاء القادة يستنزف داخليا .

٣ - ويبنى على السبب المتقدم عدم قدرة الدول الشيوعية على التعادل مع بعضها فقد - ضعفت وحدة العالم الشيوعي التي كانت تقوم على الايمان بالحقيقة العلمية للمذهب الشيوعي وعلى كون موسكو مركزا للباركسية - ضعفت بسبب الحملة ضد الستالينية ، والنزاع الصيني السوفيتي ، والطريقة التي أعفى بها خروشوف .

ويرى كيسنجر أنه في الحالات التي يواجه فيها العالم الشيوعي متاعب داخلية يجب على الغرب ألا يصدق نفمة الشيوعية التي تنطق بالسلام ، ويجب ألا يضيع فرصة ، كما أن قضية السلام لا تخدم إذا اعتقد الزعماء السوفييت أن أى إجراء يقومون به مهما كان عدوانيا ، يمكن أن ينقلب أثره بمجرد تغيير النفمة من العداء الى السلام ، ذلك أنه سوف تثبت عدم جدوى المفاوضات إذا اقتصرنا على مجرد الاعراب عن النوايا الطيبة بل يجب أن تكون على أسس برامج محددة .

ويرى كيسنجر أنه يجب على الغرب قبل كل شيء أن يوجه سياسته بالابتعاد عن الحيال لأن الضغوط التي تجعل السوفييت يقللون من التأثير يمكن أن تدفعهم في الوقت ذاته الى فترة جديدة من العداء ، كما أنه يوجد دائما خطر من أن يحاول الكرملين إعادة وحدة شرق أوروبا عن طريق خلق أزمة حول ألمانيا .

ويمضي كيسنجر قائلا انه حتى النزاع بين الصين والاتحاد السوفيتي فانه بقدر ما يمثل فرصة للغرب ، فانه يمثل خطرا عليه لأن الغرب سوف لا يواجه فترات من العداء والوفاق الواحدة تلو الأخرى بل سيواجه فترات من العداء والوفاق في آن واحد ، كما أن

المنافسة بين هاتين الدولتين قد تؤدي بهما الى تأييد ما يسمى بحركات التحرر بمساعدات هائلة كما حدث في الكونجو .

ويقول كيسنجر ان خوف الدول الحديثة من اعتناق الشيوعية قد انقضى بزوال ستالين وزوال التبعية للاتحاد السوفييتي معه وظهور الوطنية الشيوعية . ولكن ينبغي التفرقة بين حكومة وطنية شيوعية في شرق أوروبا وأخرى في افريقيا وأمريكا اللاتينية لأنه في هذه الحالة الأخيرة ستكون مثل هذه الحكومة مركزا مضادا للغرب .

ويقول أيضا ان اغراء الدخول في محاولات فردية للتقارب مع الاتحاد السوفييتي اغراء خطير للغاية للغرب لأنه يولد عدم الثقة داخل الحلف ، ولهذا فانه يلزم على دول الغرب أن تفضل المزايا التي يمكن أن تحصل عليها على المدى البعيد وهي متضامنة على المزايا التي تحصل عليها في المدى القصير منفردة ، ويلزم أيضا أن تطور برنامجا متماسكا موحدا .

وينتهي كيسنجر الى القول بأن الغرب «موحدا» ستكون له مزايا هائلة في التفاوض ، كما أن الفرقة الموجودة في شرق أوروبا ستكون الغرب من مواعمة سياسية تجاه كل دولة .

وفي هذه الحالة فانه سيتمكن تهيئة جو أفضل لمفاوضات سباق التسليح والتجارة بين الغرب والشرق التي تحتاج الى حل سريع .

### مستقبل ألمانيا :

يرى كيسنجر أن أية سياسة بالنسبة لألمانيا يجب أن تواجه ثلاث مشكلات :

١ - العلاقة مع الاتحاد السوفييتي بما فيها الموضوعات المتداخلة في أي تخفيض للقوى .

٢ - العلاقات مع ألمانيا الشرقية .

### ٣ - العلاقات مع دول شرق أوروبا .

ويقول كيسنجر ان مصالح الحلفاء الغربيين ومصالح المانيا متعارضة حول هذه المشكلات الثلاث ولهذا فانه يجب التوفيق بينها والسبيل الوحيد الى مواجهة مستقبل المانيا دون التعرض لمخاطر التعارض بين مصالح المانيا ودول الغرب هو وحدة التحالف الاطلسي في موقفه منها .

ويقول كيسنجر ان الاتحاد السوفيتي يهدف الى ابقاء الأوضاع الراهنة وهو ما يراه بعض الحلفاء الغربيين أيضا ، ولكن هذا الرأي سيؤدي الى تطور للأمور بين المانيا الغربية والشرقية بحيث لا يقوى لا الشرق ولا الغرب على السيطرة على الأحداث مستقبلا .

ويرى كيسنجر أنه يلزم أن يظهر الحلفاء تفهما أكبر لمسألة الوحدة الألمانية كما يلزم أيضا على المانيا أن تواجه الحقيقة التي مؤداها حتمية ايجاد برنامج محدد اذا قدر للوحدة الألمانية أن تتم ، وفي هذا الصدد يقترح كيسنجر أن تنشئ المانيا الغربية علاقات مع كل دول شرق أوروبا رغم مبدأ « هالشتين » لتحسين العلاقات مع هذه الدول التي تريد الابقاء على تقسيم المانيا .

كذلك يجب الاعتراف بأن أية خطة لتوحيد المانيا لا بد أن تصطبغ بالمسألة الحساسة وهي مسألة الحدود ، وقد نشأ أصل هذه المسألة في معاهدة بوتسدام عام ١٩٤٥ عندما وضعت أراضي خط الأودرنيس وهي أراضي المانية تحت إدارة بولندا وقامت هذه بطرد ١٣ مليون ألماني منها .

ومع أنه يصعب في الواقع على المانيا أن تعلن قبول هذه الحدود الجديدة فإن هذه المسألة مع الأسف لا بد أن تكون داخلة في أية خطة لتوحيد المانيا .

ويقترح كيسنجر كبرنامج لوحدة المانيا :

١ - يعلن الغرب و المانيا الغربية أنه في الوقت الذي تظل فيه الوحدة الألمانية الهدف النهائي ، فإن الهدف الحالي هو تمكين

شعب ألمانيا الشرقية من اختيار الحكومة التي يفضلها ، وفي هذه الحالة يقبل الغرب دولة ألمانيا الشرقية بشرط إجراء انتخابات حرة .

٢ - يكون لأراضي ألمانيا الغربية وضع مماثل لوضع النمسا لمدة خمسة عشر عاما .

٣ - ويمكن انشاء اتحاد فيدرالى واسع بين الدولتين الألمانيتين تكون فيه ألمانيا الشرقية مستقلة محايدة ومجردة من السلاح .

٤ - يتولى الاشراف على الانتخابات الحرة ونزع السلاح لجنة مكونة من دول أوروبا محايدة كالسويد وسويسرا والنمسا وربما فنلندا .

٥ - الابقاء على التزامات ألمانيا الشرقية للاتحاد السوفيتى ودول شرق أوروبا لفترة عشر سنوات وبعد هذه الفترة فإن هذه الروابط سوف تعتمد على المفاوضات الطبيعية التي تجريها الحكومة الموجودة فى ألمانيا الشرقية مع هذه الدول .

٦ - يجرى استفتاء بعد ١٥ عاما تحت اشراف هذه اللجنة لتقرير ما اذا كانت ألمانيا الشرقية ترغب فى البقاء فى الاتحاد الواسع مع ألمانيا الغربية أو ترغب فى الوحدة . وفى كلتا الحالتين تبقى ألمانيا الشرقية مجردة من السلاح .

٧ - تعترف الدولتان الألمانيتان بالحدود القائمة حاليا بما فيها خط أودرنيس وتصبح برلين العاصمة وينتهى وضعها الحالى .

٨ - تنسحب القوات السوفيتية بعد انتخاب حكومة فى ألمانيا الشرقية انتخابا حرا ، وتنسحب القوات الأجنبية من ألمانيا الغربية لمسافة تعادل تقريبا المسافة القائمة بين نهر الألب ونهر الأودر .

٩ - تعلن ألمانيا الغربية أنها لن تملك أسلحة نووية .

## ما هو النوع المطلوب من المشاركة فى الحلف الأطلسي ؟

يوجد حلان لتقوية التحالف الأطلسي ، هما تحسين طرق التشاور ، وانشاء وحدة أوروبية بأجهزة فيدرالية تعلق على سلطات الدول .

### مشكلة المشاورات :

يعتقد كيسنجر أن المشكلة الصعبة للدبلوماسية الائتلافية تزداد صعوبة بسبب وجود ثلاثة عوامل :

١ - الالتزام الشديد للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بميزان القوى الحالي يتيح لحلفائها مجالا متزايدا لاجراءات وطنية بحتة .

٢ - الأعمال الداخلية للحكومات الحديثة معقدة لدرجة أنها تخلق مجموعة من العقبات في وجه المشاورات الجديدة .

٣ - في تحالف يضم دولا غير متساوية في الحجم أو القوة فانه من الطبيعي أن تكون هناك خلافات مستمرة .



ويقول كيسنجر ان السياسة الأمريكية قامت على افتراض أن العقبة الرئيسية لتعاون أمريكي أوروبى وثيق على المستوى العالمى مرجعه الى أن موارد الدول الأوروبية القومية ليست كافية لمقابلة متطلبات العصر الحديث . وطبقا لهذا الرأى فان وحدة أوروبا وتداخلها سوف يحل هذه المشكلة وستصبح أوروبا الموحدة مستعدة للمشاركة فى الأعباء المالية .

ويرجع كيسنجر رفض الحلفاء لتحمل مسئوليتهم الدولية الى أنهم كانوا قد اضطروا الى التنازل عن مصالحهم فى العالم وأن مشاركة هؤلاء الحلفاء أمريكا فى تحمل الأعباء يمكن أن يعطى قوة دافعة للتعاون الأطلسى اذا كانت لدى هؤلاء الحلفاء وجهة النظر نفسها التى تعتنقها الولايات المتحدة بالنسبة للمسائل الخارجة عن أوروبا ، بل ان الالتزام الأمريكى بدور عالمى قد خفض من دوافع الحلفاء للمشاركة فيه .

ويقول كيسنجر ان الوحدة الأوروبية ليست علاجاً جذرياً للخلافات داخل المجتمع الأطلسى ، فقد تضخمت هذه الخلافات بدلا من انخفاض حجمها .

ويمضى كيسنجر قائلا انه اذا تم الاعتراف بأن مصالح أوروبا ليست متماثلة مع المصالح الأمريكية فى كل مكان فانه يمكن الاتفاق بينهما على مجال يسمح فيه بالخلاف . وهكذا فان كل شريك سوف يكون له قدر من المرونة وبالتالي فان نزوع الاتحاد السوفيتى الى القيام بمغامرات سوف يقل . فتستطيع أوروبا أن تحمّل قدرا أكبر من المسئولية بالنسبة للدفاع عن نفسها وعن مستقبلها وعلى حلف الأطلسى أن يقرر ما اذا كان الأفضل التركيز على سياسة ذات نفع عاجل أو سياسة حيوية طويلة المدى . وعلى كل حال فان مركزية القرارات تضمن أكبر قدر من التنسيق . وتمشيا مع هذا الرأى فان حيوية الحلف يمكن أن يخدمها جهاز يضم الحلفاء يكون قادرا على التنسيق بالنسبة لبعض المسائل .

ويختتم كيسنجر حديثه فى هذا المقام فيقول ان الولايات المتحدة ستفهم فى إيجاد ثقل متوازن مع ثقلها يمكن أن يحد من

اندفاعاتها وأن يدخل على ما تتخذه من قرارات مجردة ، التحسينات اللازمة .

كما ان احدى المشكلات الرئيسية في الفكر السياسي الغربي تتلخص في كيفية المواءمة بين الوحدة والاختلاف ، والواقع أن التركيز على الوحدة أو على الاختلاف بشكل شديد يحطم الميزان الحساس للقدرة على الابتكار ، فالتركيز على الوحدة يؤدي الى الجمود المميت في حين أن المبالغة في الاختلاف كفاية تؤدي الى عداء للأفكار العظيمة ، كما تؤدي على الصعيد السياسي الى الاهتمام المبالغ فيه بالمتناقضات الوطنية .

وهكذا فان ضرب هذا الميزان هو أكبر مشكلة قائمة يواجهها التحالف الغربي .

### التداخل الأوروبي :

منذ الحرب العالمية الثانية والولايات المتحدة ترى أن أكثر الأنظمة فعالية للتعاون الأطلسي هو قيام شركة بين الولايات المتحدة وأوروبا الموحدة . وهي ترى أن يكون لأوروبا الموحدة جهاز يعلو في سلطاته سلطات الدول الأوروبية . وهي في هذا تعتقد أن شركة أوروبا بهذه الصورة ستكون ذات فعالية كبيرة .

على أن هذا الذي تراه الولايات المتحدة الأمريكية غير متصور ، ذلك أن الطرق والوسائل التي تم بها التداخل الاقتصادي الأوروبي لا يمكن تطبيقها في المجال السياسي وبالتالي قيام وحدة سياسية بين الدول الأوروبية .

وبالإضافة الى ذلك فان المفهوم الأمريكي للوحدة الأوروبية ، سالف الذكر ، علاوة على أنه صعب التحقيق ، فانه قد حال دون قيام وحدة أوروبية .

ويرى كيسنجر أنه على الولايات المتحدة أن تترك التطور الداخلي نحو وحدة أوروبية للأوروبيين أنفسهم وأن تستخدم نفوذها في اعداد وتصميم أشكال جديدة للتعاون الأطلسي بدلا من الاستمرار

فى التمسك العاطفى لصانعى السىاسة الامرىكية بشكل واحد من أشكال الوحدة الأوروبية وهو الخاص بانشاء جهاز يعلو على سيادة الدول الأوروبية يمكن فى الواقع أن يأتى بنتائج معاكسة تماما لتلك المبتغاة .

اذ أنه فى الوقت الذى يجب على الولايات المتحدة فيه أن تشجع وترحب بأية وحدة أوروبية تعكس رغبات الأوروبيين ، فانه من المشكوك فيه أن المصالح الامرىكية الوطنية أو الاطلسية تتطلب هذا التمسك العاطفى بهذه الوحدة الأوروبية القائمة على وجهة النظر الامرىكية المنوه عنها .

ان هناك سبلا مختلفة لتحقيق الوحدة الأوروبية ، منها على سبيل المثال ما يعرف بخطة « فوشيه » التى تنادى بعقد اجتماعات تنظيمية لوزراء الخارجية . وهذه الخطة تمتاز بأنها يمكن أن تنتج تقدما فوريا نحو الوحدة الأوروبية دون التعرض للمستقبل ، وبذلك تضع نهاية للتطور نهو الهدف المبتغى . كما أنها تسمح بترتيب أكثر مرونة للعلاقات الاطلسية بدلا من نظرية القوتين التوأمين السائدة حاليا . فأوروبا الاتحادية سوف تمكن الولايات المتحدة من الاحتفاظ بنفوذها فى عدد من مراكز السلطة فى أوروبا بدلا من أن تضطر الى التعامل مع جهاز واحد فقط وهو الجهاز المفروض انشاؤه فى شكل الوحدة الأوروبية الذى تنادى به .

فاذا كان حلف الأطلسى يرغب فى الاحتفاظ بأية حيوية فان ذلك يتطلب سياسة خارجية واحدة ، وطالما أن الحلف لا يستطيع الاتفاق حتى على سياسة تجارية موحدة تجاه الشرق فانه سوف يكون من المستحيل اقناع الحلفاء بالتخلي عن حريتهم فى التصرف بالنسبة لقرارات تتعلق بوجودهم ذاته .

ويقترح كيسنجر انشاء جهاز سياسى على شكل لجنة تنفيذية لمجلس الحلف يمكن تكوينها من خمسة أعضاء دائمين هم : الولايات المتحدة - فرنسا - بريطانيا - ايطاليا - وألمانيا وعضو سادس ينتخب دوريا .

وعلى هذه اللجنة التنفيذية صياغة الأهداف المشتركة لمجتمع الأطلسي وعليها أن تحدد حدود التصرفات الفردية للدول الأعضاء ان تضاربت الآراء بصدد مشكلة معينة ، ويجب على هذه اللجنة أن تعطي الارشاد والنصح السياسيين للترتيبات العسكرية ، كما يجب أن تكون هذه اللجنة السلطة السياسية للقوة النووية المتحالفة المقترحة ، وأخيرا فانها يجب أن تتطلع بتطوير نظرية استراتيجية مشتركة .

ولما كان الحلف يضم دولا ذات سيادة فان تفويض السلطة لهذه الدول يجب أن يكون محدودا ، وعلى هذا فلكل عضو الحق في استئناف قرارات اللجنة التنفيذية أمام مجلس الحلف وبالإضافة الى ذلك وفي بعض الأحيان يكون من حق هذا العضو الاعتراض على القرار الصادر من مجلس الحلف .

وفي إطار الاقتراح المتقدم فان الدول الأوروبية تستطيع اذا رغبت أن تكون تجمعا ذا صلات أوثق ، وعلى سبيل المثال فان الاتحاد الأوروبي الغربي WEU يمكن أن يتولى مسئولية الجزء الأوروبي من القوى النووية المتحالفة ، وأن يساهم في خطط الناتو المشتركة .

فاذا ما تحقق لأوروبا من خلال هذا التنظيم نوع من الوحدة فانها تستطيع أن تقترب من نظرية القوتين التوأمين .

# فهرس

الموضوع	الصفحة
نبذة عن هنرى كيسنجر .. .. .	٥
تقديم .. .. .	١١

## الكتاب الأول


### السياسة الخارجية الأمريكية

مقدمة .. .. .	١٧
الموضوع الأول : الإدارة الداخلية والسياسة الخارجية ..	١٩
الموضوع الثانى : المشاكل الأساسية للسياسة الخارجية الأمريكية .. .. .	٤٩
الموضوع الثالث : المفاوضات الفيتنامية .. .. .	٧٦

## الكتاب الثانى

### ضرورة الاختيار

الفصل الأول : حول ضرورة الاختيار .. .. .	٩٥
الفصل الثانى : حول مشاكل الردع .. .. .	٩٩

الموضوع	الصفحة
الفصل الثالث : غرض القوة الرادعة .. .. .	١٠٥
الفصل الرابع : تقييم الحرب المحدودة .. .. .	١١٨
الفصل الخامس :  المتحدة وأوروبا .. .. .	١٢٧

## الكتاب الثالث

### المشاركة المتعة

الفصل الأول : طبيعة المشكلة .. .. .	١٤٩
الفصل الثاني : الموضوعات السياسية .. .. .	١٥٦
الفصل الثالث : أزمة برلين - معاهدة ناسو - ألمانيا الغربية	
- بريطانيا عام ١٩٦٣ .. .. .	١٦٧
الفصل الرابع : طبيعة الجدل القائم حول المسائل الاستراتيجية	١٦٩
الفصل الخامس : موضوع التحكم النووي - القوة النووية	
المتعددة الأطراف .. .. .	١٧٨
الفصل السادس : المشكلة النووية .. .. .	١٨١
الفصل السابع : التوقعات السياسية .. .. .	١٨٤
الفصل الثامن : ما هو النوع المطلوب من المشاركة في	
الحلف الأطلسي ؟ .. .. .	١٩٠



الهيئة العامة للكتاب



الشمس ٦ ليرات لبنانية